

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

العدد العاشر - المجلد الثاني - تموز / يوليو ١٩٩٥
Issue 10. Vol. 2 July 1995.

أسعار الموزعين

Algeria.......$.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria.......AS.26.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian.......Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium.......BF.50.	Oman......Peza.300.
Cyprus.......C£.1.	Palestine.......$.1.
Egypt.......E£.1.	Qatar.......Rials.3.
France.......FF.8.	Saudi Arabia...R.3.
Germany.....DM.2..5.	Spain.......Pts.225.
Greece.......DR.400.	Switzerland....SFr.3.
Iraq.......$.1.	Syria.......L.S.15.
Ireland.......IR£.1.	Tunisia.... M.600
Italy.......L.3000.	U.A.E.......Dirh.3.
Jordan.......Fils.200.	UK.......£.1.
Kuwait......Fils.200.	USA......$.2.

الدولة المليئة والشعب المفلس

يجد لبنان نفسه، كما أشرنا في إفتتاحية العدد الماضي، (العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران/يونيو ١٩٩٥)، مكان اختبار لتحويل البلاد الى شركة في إطار نظري له مبتدى وله منتهى. لكن المرحلة الحاسمة في الإختبار الجاري الآن ستكون عند الإصطدام بمسألة خفض نفقات الجيش، وربما نفقات وزارة الخارجية بخفض عدد السفارات والقنصليات في الخارج.

ذلك أن من الشروط اللازمة لتحويل الدولة الى شركة، كما أشارت جريدة «فايننشال تايمز» في الإطار النظري الذي استشهدنا به في العدد الماضي، هو التخلص من القطاع العسكري والقطاع الديبلوماسي. فالجيش يبقى هو العنوان الرئيسي لمفهوم الدولة المستقلة ذات السيادة وغايتها مصلحة الشعب كنقيض لمفهوم الدولة كشركة مساهمة غايتها تأمين مصالح المساهمين وزيادة الأرباح الموزعة عليهم. لكن هذا الموضوع ليس ضاغطا الآن وسوف ترتفع وتيرة ايقاعه مع حلول السلام في المنطقة المشرقية، وهو ايقاع يحمل حجة يعتبرها المحتجون بها من أهل الشركة على أنها حجة دامغة لا ترد، وعنوانها: لماذا الجيوش وقد حلّ السلام؟!

إن الحكومة الحريرية الحالية هي اكثر من سابقتها وضوحاً في تجسيد هذا الإتجاه، ومن معالمه نزع عوامل التسييس في الحكم وإخضاع جميع القضايا الأساسية في البلاد للإعتبارات الإقتصادية والمالية كما يفهمها أهل الشركة، لا كسياسة يقرها السياسيون، بل كتدبير يتخذه المدبرون. ولذلك، فإن أي كلام تقوله الحكومة لا يمكن أن يؤخذ بالقيمة الإسمية أو بظاهر ما هو معلن. وهذا ينطبق أيضا على موقف رئيس الحكومة من مسألة التمديد لرئيس الجمهورية.

صحيح أن رئيس الحكومة هو أول من أطلق فكرة «التمديد» لرئيس الجمهورية، لكنه في الوقت ذاته يحمل بدائل أخرى. والبدائل الأخرى ليست بالضرورة سياسية وإن كان التعبير عنها من خلال مرشحين سياسيين. فالحريري، كما قلنا في إفتتاحية سابقة في حينه أنه طرح فكرة «التمديد» كي يمدد لنفسه بالتمديد لغيره.

أما الآن، وعلى سبيل الإحتياط لفشل فكرة التمديد او بدائلها القريبة، فان الحريري يحاول التمديد لنفسه بالتمديد للسندات الحكومية، على اعتبار ان الدين العام الخارجي مرتبط بوجوده على رأس الحكومة.

فالقرض الأول بقيمة ٤٠٠ مليون دولار عن طريق «ميريل لينش» حررت سنداته لمدة ثلاث سنوات، والقرض الثاني بقيمة ٣٠٠ مليون دولار عن طريق «باريبا» حررت سنداته لمدة خمس سنوات، وفي أغلب الظن أن الثالث سوف تحرر سنداته على مدى سبع سنوات، والرابع على مدى عشر سنوات.

وهكذا، فإن الحريري الآن يمدد لنفسه بالطوارىء الإقتصادية على طريقة تمديد المجلس النيابي السابق لنفسه بالطوارىء السياسية والأمنية. ففي السابق كان الرؤساء يتغيرون على الرغم من الطوارىء السياسية والأمنية، وكان المجلس مستمراً بسبب تلك الطوارىء. واليوم تبدو الآية معكوسة، أو يراد لها أن تنعكس، فيتغير المجلس ويبقى الرؤساء.

وعلى أية حال، فان مد حبل السندات الحكومية بالدولار من شانه أن يساعد على التمديد للحريري سواء بقي رئيس الجمهورية الحالي أم جاء غيره. وهذا الحبل ذاته هو في نظر الحريريين حبل انقاذ الحريري، والحبل الذي ستشنق به البلاد نفسها إذا ما خطر لها ان تتخلى عنه او تلقيه جانباً.

لم يعد التمديد هو الهاجس. فالدأب الآن هو مد الحبل! ففي السابق، وتحت كل الظروف، كان السياسيون يتوخون أن يبقى الشعب مرتاحاً ولو بقدر معقول حتى ولو كان ذلك سيؤدي الى «إفلاس» الدولة. فبين ان يكون الشعب مفلساً أو أن تكون الدولة مفلسة، كان السياسيون في السابق، أو على الأصح في النظام العالمي السابق، ليس في لبنان فحسب، بل في جميع البلدان أيضاً، يؤثرون أن تكون الدولة هي المفلسة.

أما في النظام الجديد الذي يمثله الحريري، فان الدولة بصورتها المطلة كشركة مساهمة لا تطيق الإفلاس. وهي لا مانع لديها بالتالي ان يصبح الشعب مفلساً فيصبح في خدمتها بدل أن تكون هي في خدمته. بل ربما كانت هذه هي غايتها إذا سرنا بالتحليل على هذا الأساس الى نهايته: الدولة المليئة والشعب المفلس!

إن الملامح الظاهرة في الوضع اللبناني الآن تنبىء بمسيرة من هذا النوع ويمكن اختصارها بثلاثة:

● أولا، الركود في الإقتصاد الفعلي للبلاد (وما هنالك من حركة تجري خارج إطار الإقتصاد الفعلي، اي الإقتصاد الإنتاجي).

● ثانيا، سير القطاع المصرفي الى مفترق قد يؤدي الى فك الإرتباط بين المصارف والإقتصاد المحلي الفعلي. فالوظيفة الحقيقية للقطاع المصرفي هي إبقاء الدولة مليئة بدل تحريك عجلة الإقتصاد الفعلي مما يسهم بتفليس الشعب ضمن إطار «الدولة المليئة والشعب المفلس».

● ثالثا، تدهور وانهيار الطبقة الوسطى بانتقال فئة قليلة منها الى الشركة المساهمة وانتقال غالبيتها الى الشعب المفلس.

ومن بين هذه الملامح قد يكون ثالثها هو الأهم نظراً الى أن الطبقة الوسطى بطبيعتها هي صلة الوصل بين القطاع المصرفي والإقتصاد الفعلي، وبانحسارها تنتقل المصارف حكماً من الإقتصاد الفعلي الى الإقتصاد المفتعل. وهذا أمر واضح وليس بحاجة الى تحليل، لأن الفقراء لا يملكون حسابات مصرفية أصلاً، والأغنياء حساباتهم خارجية أو بعملات خارجية، أي خارج الإقتصاد الفعلي بمعنى من المعاني.

وأهمية الإستحقاق الرئاسي المقبل انه يعطي الفرصة للطبقةالوسطى لتخوض معركتها الحقيقية التي قد تكون معركتها النهائية والحاسمة. وهذه المعركة ليست صعبة او مستحيلة كما يتوهم البعض على الرغم من المشاهد المقلقة. إن الطبقة الوسطى هي قوة التحول متى قررت التحرك.

«الميزان»

الصراع على المياه في الشرق الأوسط

حروب على الأنهار وتزاحم على الأسماك في البحار

■ قال مصدر في «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» لـ «الميزان» ان المشكلة الرئيسية التي سوف تواجه منطقة الشرق الأوسط في القرن المقبل هي مشكلة المياه.

وتوقع المصدر المذكور تبعاً لذلك أن تنشأ في المنطقة صراعات خطيرة على المياه يزيدها تعقيداً التكاثر السكاني في المنطقة مما يجعل اي اقتسام لمصادر المياه المتوافرة بموجب القوانين الدولية غير واف بحاجات الدول المعنية.

ورداً على إستيضاح حول تاثير التكاثر السكاني قال المصدر، إن المشكلة صعبة حتى ولو لم يتزايد عدد السكان، لكن ارتفاع عدد السكان يؤزم المشكلة فيرفعها من إطار المشكلة القابلة للإستيعاب الى إطار الأزمة المستعصية على الحل.

وأضاف المصدر قائلا: إن ما يقلق في الأمر أنه لا يوجد في المنطقة تفكير جدي في المشكلة وان هذا الإغفال الطويل لها قد يكون في المستقبل باهظ الثمن.

وقال المصدر إن المشكلة تتعدى مصادر المياه العذبة المتمثلة بالأنهار وأهمها في المنطقة النيل ودجلة والفرات، مشيراً الى ان احتمال نشوب حرب عسكرية بين مصر والسودان على مياه النيل أصبح الآن امكانية ماثلة، بينما لم يكن وارداً في الماضي.

وأشار المصدر الى ان مشكلة المياه الجوفية قد تكون أعقد من مشكلة الأنهار الجارية م انها ليست مثيرة لنزاعات خارجية مع أطراف أخرى.

وقال إن هناك بعدين لمشكلة المياه الجوفية أولهما الإستنزاف الحاصل بمعدلات تفوق بأضعاف عديدة معدلات تجمع المياه في الخزانات الجوفية، مع العلم أن تجمع المياه في الخزانات الجوفية، وخاصة في المناطق الصحراوية، قد جرى على مدى مئات من السنين. وثانيهما، ان خزانات جوفية عديدة، وجافة في المناطق غير الصحراوية المكتظة بالسكان قد تلوثت مياهها، وهذه المياه وإن كانت لا تزال صالحة للزراعة، فإن معظمها لم يعد صالحاً للشرب.

وتطرق المصدر الى ناحية أخرى من مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة مياه البحار والأسماك. وقال إن مشكلة مياه البحار هي في الدرجة الأولى في التلويث المستمر والمتسع للمياه البحرية، الأمر الذي بدأ يحدث أزمة في قطاع الثروة السمكية، وليست المشكلة على حد قوله فقط في تناقص الثورة السمكية بفعل تزايد التلوث، بل في تكاثر المصايد بسبب تناقص الكميات المصادرة، وبالتالي تزايد عدد الجهات المعنية بالصيد مما يجعل بعضها يتوسع في مياه لم تكن له من قبل مما سيؤدي حتماً الى منازعات قد تتحول مع الوقت الى نزاعات مسلحة.

وردا على سؤال عن الحلول المتصورة قال المصدر، إن المشكلة أكبر من أن تحلها دول المنطقة بمفردها حتى ولو تضافرت جهودها في عمل جماعي منسق. فالعمل الجماعي المنسق قد يخفف من المشكلة على المدى القصير والمتوسط، لكن البداية الحقيقية للحلول الجدية هي في بذل جهود فعلية لوقف التكاثر السكاني في كل بلد من بلدان المنطقة بحيث يستطيع أي عمل جماعي منسق أن يحقق نتائج ملموسة.

وختم المصدر كلامه بالقول أنه يتابع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهو غير مقتنع بأن البرنامج كان مجدياً أو أدى الغرض منه. بل إن هناك حالات عديدة، كما قال، تبدو بعد كل ما هدرت فيها من امكانيات أسوأ مما كانت عليه قبل ثلاثين سنة!

وقال ان ما يقلقه الآن أن يسأله أحفاده يوماً ماذا فعل ليدرأ المصيبة الآتية!

قلق أميركي من تردي العلاقات السعودية ـ المصرية

تساؤلات في واشنطن عن توقيت محاولة إغتيال مبارك




الملك فهد


حسني مبارك

■ أبدى مصدر أميركي عدم ارتياحه لتردي العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية، وقال المصدر لـ «الميزان» إن السعودية ومصر تشكلان مرتكزاً أساسياً للإستراتيجية الأمنية الأميركية في المنطقة، وإن توتر العلاقات السعودية ـ المصرية من شانه أن يضعف هذه الإستراتيجية.

وقد أبدى المصدر الأميركي المذكور هذه الملاحظة قبل محاولة الإغتيال التي تعرض إليها الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، لكنه أشار الى أن الدوائر الأميركية تغض النظر عن الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في مصر، لأن الإعتبارات الأمنية لها الأولوية في ظروف إنتشار العنف والتطرف. وقياساً على ذلك، فإن محاولة اغتيال الرئيس مبارك أو أي مسؤول آخر لا تشكل مفاجأة في التصور الأميركي. لكن الملاحظ في هذا الصدد أن هناك تبايناً بين النظرة الأميركية والنظرية الإسرائيلية الى «الإنعكاسات الأمنية على المنطقة» للعلاقات السعودية ـ المصرية. ففي حين يعتبر الأميركيون أن تردي العلاقات بين القاهرة والرياض من شانه أن يعطي «فرصة تنفس للعراق وإيران»، مما يفتح ثغرة في سياسة «الإحتواء المزدوج» التي تنتهجها إدارة الرئيس بيل كلينتون، يرى الإسرائيليون أن «إنفراط عقد قمة الإسكندرية بين فهد والأسد ومبارك» من شانه أن يعزل سوريا أو على الأقل يضعف الدعم العربي لها في مفاوضاتها الحرجة الدائرة مع إسرائيل الان في واشنطن.

فالأولوية الإسرائيلية في هذا الوقت، كما يستدل من المناورات التي رافقت إستئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، هي «إضعاف المفاوض السوري». وعلى هذه النقطة يستند المحللون في تفسيرهم للإصرار الذي تبديه دمشق على إقحام الولايات المتحدة بصورة مباشرة في المفاوضات.

ومما يؤكد هذه النظرة هو ما جاء في تقرير خاص لوزارة الدفاع الأميركية صدر أخيراً. ويقول التقرير المذكور:

وفي حين أن عملية السلام قد تقدمت بثبات خلال السنوات القليلة الماضية، غير أن النجاح التام للعملية غير مؤكد. إن إنهيار العملية سواء بفعل نشاط المتطرفين أو بفعل تعنت الفرقاء المعنيين، قد يحيي التوترات والعداوات التي تعرض المصالح الأميركية الى الخطر في الشرق الأوسط وفي غيره من المناطق. وحتى أثناء تقدم العملية، فان الجماعات التي سوف تتهمش من جراء نجاح العملية، ستسعى الى عرقلتها وإحباطها».

ويبدو أن توقيت محاولة اغتيال الرئيس المصري في مرحلة تردي العلاقات السعودية ـ المصرية، قد أثار في واشنطن تساؤلات قلقة بالإضافة الى «إعادة نظر» في تفاصيل الإستراتيجية الأمنية التي تقوم عليها فرضيات البنتاغون في التقرير المشار اليه لحماية وتأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة، ولا سيما ان وزارة الدفاع الأميركية تشكو من «التردد الأوروبي في دعم القوة العسكرية الأميركية بفعل المعارضة الشعبية المتزايدة».

وترى مصادر أمىركية مطلعة أن أخطر ما يواجه الولايات المتحدة في هذا الوقت أن حلفاءها في المنطقة ربما لا تكون مصالحهم وتوجهاتهم متوازية أو متطابقة مع صالحها وتوجهاتها.

لأن الإستحقاقات باتت دانية القطاف

الإقتصاد اللبناني في مواجهة «السلام الموعود»!

■ قبل سنة ١٩٧٥، كان الإقتصاد اللبناني مندمجاً، الى حد بعيد، بالإقتصاد العربي وذلك بفضل إنفتاح دول الخليج وتسهيل عمل اللبنانيين، والإتكال على الخدمات التي يؤمنها لبنان في شتى الميادين المالية والتجارية والسياحية والطبية والثقافية.

وكان يموّل جميع تلك المرافق إقتصاد النفط، إذ أن متوسط معدل النمو بلغ في لبنان للفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و١٩٧٤ حوالى ٧ في المائة مع فائض في ميزان المدفوعات بلغ معدله ٥,٨ في المائة للسنوات ١٩٦٤ الى ١٩٧٠. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٧٢، ما يعادل ٢,١ مليار دولار. وكان عدد السكان أنذاك ٢,٢ مليون نسمة، أي ما يعادل ١٠٠٠ دولار تقريبا للدخل الفردي.

وقد توزع الناتج الإجمالي على الشكل الأتي:

- ٩,٢ زراعة.
- ١٨,١ صناعة وبناء.
- ٧٢,٧ خدمات.
- ١٠,٥ نقل.
- ٣١,٤ تجارة.
- ٣,٤ خدمات مالية.
- ٨,٨ عقارات.
- ٩,٩ خدمات مختلفة.
- ٨,٧ إدارة.

في مطلع سنة ١٩٧٥، بلغ الحد الأدنى للأجور في لبنان ١٢٥ دولار شهرياً. ووفقا لمستوى الدولار، أنذاك، يعادل هذا المبلغ ٣٠٠ دولار حالياً. وكان الإقتصاد يظهر نشاطاً كبيراً بتحسن مطرد. أما الآن، فقد انتهت سنة ١٩٩٤ على حد أدنى يعادل ١١٨ دولاراً شهرياً في ظل ركود إقتصادي يثبت، مع الأسف، أن مستوى الأجور، مع تواضعه، هو فوق طاقته.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٤ ما يُقدّر بـ ٦,٥ مليار دولار، ومتوسط الدخل الفردي بحدود ١٨٥٠ دولاراً سنوياً، وهذا أقل من نصف الدخل الفردي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥، وقبل عشرين عاماً.

البطالة في لبنان

تفيد دراسة صادرة عن «مركز المعلومات الإستراتيجية والإقتصادية» نشرت في مجلة إقتصادية تصدر باللغة الفرنسية، أن عدد العاملين في لبنان نحو متوسط ٩٧٥ الف شخص. ويدخل سوق العمل سنويا ٢٥ الف طالب عمل جديد بينهم ١٠ الاف من الخارج.

ويبدو أن إرتفاع البطالة في لبنان ناتج عن عمل المرأة وعودة المغتربين والأجانب طالبين العمل في لبنان. وتعتبر الدراسة أن شخصاً من كل ثلاثة أشخاص عاطل عن العمل. وما هو أخطر من البطالة البطالة المقنعة حيث يعمل عدد وافر من اللبنانيين في مجالات دون كفاءاته.

وبالإمكان الإيجاز أن ضعف الناتج المحلي الإجمالي يعود الى الأسباب الأتية:

١ - نسبة مرتفعة من البطالة، بالمعنى الشامل، تقارب ٣٣ في المائة.

٢ - البطالة المقنعة وإنتشارها في مختلف الميادين.

٣ - عدم تنظيم سوق العمل ورداءة ظروف العمل بسبب البطالة وخصوصاً المقنعة.

٤ - منافسة اليد العاملة الأجنبية لليد العاملة اللبنانية.

لبنان والمنافسة الإقليمية

كان يعرف قطاع الخدمات في لبنان، كما في إسرائيل، نمواً مرتفعاً بلغ قبل الحرب ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الآن يترامح بين ٥٠ و٦٠ في المائة. كما يبلغ في إسرائيل ٥٨ في المائة. وهذا التشابه يجعل من الإقتصاد اللبناني المنافس المباشر للإقتصاد الإسرائيلي.

ويتمتع لبنان بخبرة واسعة في الأسواق المالية العربية وبوجود عبر أفراد ومؤسسات رائدة في هذا الميدان، بينما تحظى إسرائيل بجهاز مصرفي متطور.

وفي مجال السياحة، يسعى لبنان الى إعادة تأهيل المؤسسات وشبكة المواصلات، وفي إسرائيل البنية التحتية جاهزة.

وفي مجال الصناعة، يسعى لبنان الى إنشاء تقنيات متوسطة تتناسب مع وضعه الإقتصادي الإجتماعي، بينما تتمتع إسرائيل بتقنيات متطورة.

وفي الزراعة، لإسرائيل خبرة في التسويق العالمي، بينما الزراعة في لبنان في تراجع مطرد.

كما إن إسرائيل قادرة على متابعة الصناعة التقليدية والنشاط الزراعي وذلك بتشغيل يدٍ عاملة تأتي عبر الحدود.

وقد صدر في مجلة «نيوزويك» في سنة ١٩٧٧، تصريح للإقتصادي الأميركي «ميلتون فريدمن» يقول فيه: «على إسرائيل أن تجهز نفسها، وتجهز إقتصادها بوسائل مالية حديثة حتى تحتل عاجلاً أم اجلاً مكانة بيروت كمركز مالي في المنطقة أو على الأقل أن تنافسه بشدة.....».

دور لبنان في النظام المستحدث

لا يمكن لقطاع الخدمات أن يستعيد مكانته في لبنان التي كان عليها قبل سنة ١٩٧٥ في المحيط العربي، إذ أن البلاد العربية أنشأت مرافق تسد حاجاتها من الخدمات التي كانت تعتمد على لبنان بها. وهذا لا يعني ان دور الخدمات في هذا البلد العربي قد انتهى.

ولا شك في أن التراجع يمكن أن يعوض عنه جزئياً حجم إقتصاديات الخليج الذي إزداد كثيراً منذ الفورة النفطية في السبعينات. كما أنه ليس من الضروري ان يقتصر دور لبنان على الخدمات. فلبنان مؤهل لأن يصبح دولة صناعية، وأن يستخدم تكنولوجيا متطورة، لا سيما التي ترتبط مباشرة بقطاع الخدمات.

الإقتصاد الإسرائيلي

لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٢ ما يعادل ٥٨ مليار دولار، وكان متوسط الدخل الفردي ١٢٣٧٤ دولاراً سنوياً. ومن ناحية الحجم الإقتصادي فإن إسرائيل تلي مباشرة دولة كاليونان التي تعد ١٠ ملايين نسمة، وفنزويلا ٢١ مليوناً، والأرجنتين ٣٤ مليوناً. ومن ناحية مستوى المعيشة تلي مباشرة إسبانيا وإيرلندا وتسبق اليونان والبرتغال.

وعلى الرغم من ضعف الموارد الطبيعية، وحجم النفقات العسكرية، وإستقبال عدد هائل من الهجرة العالمية، حققت إسرائيل وتيرة نمو مرتفعة جداً، وذلك بفضل المساعدات الخارجية ولا سيما الأميركية. والإقتصاد الإسرائيلي مبني على المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في معظم الميادين، وتقوم تجمعات «الكيبوتس» ذات الطابع الإشتراكي بمعظم الإنتاج الزراعي. ويسيطر الإتحاد العام للعمال على حصة كبيرة من التوظيفات، وتملك الدولة ٨٥ في المائة من الجهاز المصرفي.

وتتوزع النشاطات في الإقتصاد الصناعي الإسرائيلي على الشكل التالي:

١ - الزراعة: ١١ في المائة.
٢ - الصناعة: ٣٦ في المائة.
٣ - الخدمات: ٥٣ في المائة.

وتصدّر إسرائيل الحمضيات والمواد الكيمياوية والألماس المصنّع والنسيج والألبسة وبرامج معلوماتية وأسلحة خفيفة وطائرات. وتبلغ تغطية الصادرات ٦٠ في المائة من الإستيراد. ويغطي الفرق المساعدات والسياحة وبعض الخدمات. وتسعى إسرائيل الى انشاء صناعات متطورة تستهلك نسباً محدودة من المواد الأولية وتعتمد على المهارات المتوافرة.

التحديات التي تواجه الإقتصاد اللبناني

في ظل السلام «الموعود» هناك تحديات عدة تواجه الإقتصاد اللبناني كي يستطيع الوقوف أمام الإقتصاد الإسرائيلي، وأهمها:

● أولاً: تنشيط الإنتاج العام: يمكن تحقيق زيادة في الإنتاج العام من خلال:

أ - تشغيل الطاقة البشرية العاطلة عن العمل وذلك بحماية العمالة اللبنانية.

ب - القضاء على البطالة المقنّعة وذلك بتحسين العمالة، إذ أنه عندما تكون فرص العمل متوافرة يختار اللبناني تلك التي تتناسب مع كفاءاته. وفي مرحلة لاحقة يمكن تعبئة الطاقات عبر التدريب المهني والتوجيه في مجالات الإختصاص.

ج - تحسين الإنتاجية وتخفيض الأكلاف نتيجة تحسين العمالة والقضاء على البطالة المقنّعة.

● ثانيا: دعم إستقرار النقد والسيطرة على عجز الموازنة. والمحافظة على إستقرار النقد تستوجب توازن موازنة الدولة - أي السيطرة على العجز - إما بزيادة الواردات وإما بتخفيض النفقات.

● ثالثا: الإعمار وتأهيل البنية التحتية:

إستنادا الى السنوات المنصرمة من حكومة الحريري، هناك شك في إنجاز البنية التحتية وإعادة إعمار وسط المدينة في الوقت المحدد، كما يعتقد المحللون الإقتصاديون. وخلافاً لطرح الحكومة، فإن تنفيذ المشاريع وحده لا يحرك الإقتصاد اللبناني وينمي الداخيل.

ويعتقد خبراء الإقتصاد أن هذا جزءاً من سياسة كاملة إذا انتهجها لبنان تؤدي وحدها الى هذا الهدف. وهي، لا شك، حلقة ضرورية من تلك السياسة، ولكن إعتمادها بمعزل عن سائر التدابير، وخصوصاً، اعتماد الفوائد التنافسية الكفيلة وحدها بتحريك الإقتصاد يحوّل المعادلة الى نتائج مختلفة تماماً.

لذلك، والى جانب إعتماد السياسة الصحيحة الكفيلة بتحريك الإقتصاد وتحسين أداء الإدارة، فإن سرعة التنفيذ وتخفيض عبء الدولة يستوجبان الإتكال على القطاع الخاص.

● رابعاً: تنسيق شروط التجارة الخارجية: يؤكد خبراء الإقتصاد على ضرورة بناء الوحدات الإقتصادية الواسعة، لأنه من دون ذلك لا يمكن بلوغ الإقتصاد الصناعي والرقي الإجتماعي.

والسوق العربية المشتركة هدف لا بديل عنه. وكلما تأخر تحقيقه تعثر اقتصاد العالم العربي... والمرحلة الأولى للبنان هي التنسيق مع سورية. ومن الصعب إنفتاح الأسواق السورية على لبنان إذا استمر التفاوت بشروط التجارة الخارجية ولا سيما الإستيراد من الخارج. ونظراً الى أهمية التعاون الإقتصادي مع سورية لا بد من حد أدنى من التنسيق في الإستيراد من الخارج، ومن دون ذلك تغرق الأسواق ببضائع من منشأ أجنبي. وبإمكان لبنان توظيف علاقاته الوثيقة بالعالم من أجل تصدير الإنتاج السوري.

● خامسا: تفعيل الإدارة: يؤكد الإقتصاديون على أن السياسة الإقتصادية بأشملها مبنية على تفعيل الإدارة. فالبيروقراطية المستفحلة تشل تحركها وتجعلها عاجزة عن القيام بدورها في توجيه ومساندة الإقتصاد. وإن تخطى البيروقراطية يتطلب قيادات كفوءة قادرة على تطبيق الأنظمة الحديثة.

ويمكن تصور سياسة إقتصادية قادرة على مواجهة مرحلة السلام ومبنية على الأسس التالية:

● أولا: تنشيط الإقتصاد الوطني اللبناني بجميع قطاعاته، ومع الوقت يبرز ما هي النشاطات الأكثر حظاً بالمنافسة الإقليمية بعد التغيرات العميقة التي حصلت على الساحة اللبنانية والتي ستحصل في البنية الإقليمية.

● ثانيا: تنشيط واردات كافية للخزينة للقضاء على عجز الموازنة دون اللجوء الى زيادة الضرائب او احداث ضرائب جديدة ودعم إستقرار النقد على المدى الطويل.

● ثالثا: المثابرة على سياسة الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية وإعتماد الوسائل الأيلة الى تسهيل تلك السياسة وتحقيق أهدافها.

● رابعا: تنسيق شروط التجارة الخارجية بما يسهل الإنفتاح على الإقتصاد السوري حتى بلوغ الوحدة الإقتصادية، ومن ثم تحقيق السوق العربية المشتركة.

● خامسا: تفعيل الإدارة العامة باعتماد الكفاءة مقياساً مطلقاً للوظيفة.

ومن البدهي أن التدابير والمبادرات التي يحتاج اليها السلم هي عينها التي يحتاج اليها الإقتصاد للنهوض من كبوته، وبالتالي، إعتماد لبنان تلك المبادرات يشكل رهاناً رابحاً في جميع الأحوال.

في دراسة اعدها غسان العياش نوقشت في القاهرة:

٣٢ مليار دولار لإعمار لبنان.. حصة القطاع العام منها ١١,٣ مليار

■ في دراسة نوقشت في ندوة «صناديق الإستثمار ودورها في تنشيط سوق المال العربية»، التي انعقدت في القاهرة، قال غسان العياش، النائب السابق لحاكم مصرف لبنان والمستشار في «مجموعة عودة»، ان «إحياء السوق المالية في لبنان وتطويرها اصبح حاجة ملحة بعد عودة السلام والإستقرار الى لبنان لتلبية متطلبات الإعمار واعادة تأسيس موقع اقليمي للإقتصاد اللبناني».

واشار الى أن لبنان يملك المقومات الإقتصادية والتشريعية الأساسية لتحقيق هذا الهدف، كما يتمتع بثروة بشرية تؤهله لإدارة سوق مالية متطورة ذات دور يتعدى حدوده الى البلدان العربية المجاورة.

وقال، «إن ذلك وحده لا يكفي ولا تزال امام لبنان مهام كثيرة، ينبغي على المسؤولين إنجازها كي تتمكن البلاد من اللحاق بركب التطور في مجال الصناعة المالية وبناء السوق المالية وفقا للقواعد الرئيسية بما يجعلها قادرة على إستيعاب اكثر الأدوات حداثة وتطوراً».

وأوضح العياش في دراسته، «عندما توقفت بورصة بيروت عن العمل بسبب الحرب الأهلية كان عدد الشركات المنتسبة اليها محدوداً، لا يتجاوز ٤٠ شركة معظمها شركات عائلية لأن القانون اللبناني لا يفرض على الشركات المساهمة تداول اسهمها في البورصة، ولا بد في المرحلة المقبلة الطموحة من توسيع اطار السوق كي تشمل اكبر عدد من الشركات المصارف، والشركات المالية والتامين، كما أن تغيير الصفة العائلية للشركات المساهمة عن طريق فرض توسيع قاعدة مساهميها هو من الشروط الملحة لتعميق السوق المالية».

وأشار غسان العياش الى ضرورة ايجاد اسس جديدة تلزم الشركات التي تجري تداول اسهمها في البورصة ان تنشر بصورة دورية المعلومات الضرورية عنها حرصاً على الشفافية التي تعد شرطاً جوهرياً للنشاط السليم للسوق المالية.

وقدر العياش الإحتياجات الكاملة لتمويل إعمار لبنان في العقد المقبل بنحو ٣٢ مليار دولار بأسعار ١٩٩٤ مما يجعل حصة القطاع الخاص من اجمالي الخطة نحو ٢٢ مليار دولار في ضوء خطة الحكومة لإعادة الإعمار التي تتبناها الحكومة في حدود السنوات العشر المقبلة بنسب ١٥,٧ في المائة للتربية و١٥,٩ في المائة لمشاريع المياه والصرف الصحي والري و١٠,٥ في المائة للكهرباء، و٨,٨ في المائية للطرق و١٣,١ في المائة للإستملاكات.

وقال: «إن تقدير حاجات إعادة الإعمار بنحو ٣٢ مليار دولار تزيد تباعا مع الإرتفاع الطبيعي في الأسعار، يعني ان لبنان بحاجة الى رؤوس اموال عربية واجنبية كي يتمكن من تحقيق تطلعاته الإقتصادية في السنوات المقبلة لأن الإدخار المحلي لا يكفي لتأمين هذه الأموال».

وأضاف، «إن الوساطة المصرفية لا تستطيع تأمين كل الإحتياجات التمويلية للقطاع الخاص لأنها مقيدة بصعوبات مثل محدودية حجم الودائع التي بلغت نحو ١٢,٥ مليار دولار اميركي في سنة ١٩٩٤ ولم تتجاوز التسليفات المصرفية للقطاع الخاص ٤,٧ مليار دولار وأخيرا الكلفة العالية للتسليفات المصرفية التي لا تناسب المشاريع طويلة الأجل». واشار الى أن النهوض بالسوق المالية تبرز كحاجة ملحة وعاجلة للإقتصاد اللبناني فالسوق المالية هي الطريق الوحيد لتأمين تدفق رؤوس الأموال التي يحتاجها لبنان في مرحلة الإعمار لردم الهوة بين محدودية الإدخار المحلي والحاجات المالية الكبرى للقطاعين العام والخاص.

وتؤمن السوق المالية رأس المال الأجنبي والمحلي ومجالات الإستثمار المربح وامكان توزيع المخاطر بفضل تعدد الأوراق المالية والأدوات الأخرى، كما تسهم في حل مشاكل اقتصادية واجتماعية قائمة في لبنان مثل السكن.

«باريبا للإستثمار» يسوقها هذا الشهر

سندات خزينة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار مدتها خمس سنوات!

■ أعلن فؤاد السنيورة، وزير الدولة للشؤون المالية، عن التوصل الى اتفاق مع مصرف «باريبا للإستثمار» لادارة اصدار جيد لسندات الخزينة بالدولار الأميركي.

وتبلغ قيمة الإصدار ٣٠٠ مليون دولار اميركي لمدة خمس سنوات.

ولفت فؤاد السنيورة الى ان «معدل سعر الفائدة سيحدد عند بدء عملية الإكتتاب» وتتكون الفائدة من جزئين، الأول هو سعر الفائدة على سندات الخزينة الأميركية لمدة خمس سنوات، والثاني هامش يتحدد في ضوء عمليات الإكتتاب. ومن المنتظر ان تنتهي عملية الإكتتاب خلال النصف الثاني من شهر تموز/يوليو الجاري.

وحسب السنيورة «سيتم تسويق هذه السندات من قبل مجموعة من المصارف الإستثمارية الدولية واللبنانية بالتعاون مع مصرف «باريبا للإستثمار» وبالطريقة ذاتها التي اعتمدت في تسويق الإصدار الأول لسندات الخزينة بالدولار. وسيكون الإكتتاب مفتوحاً امام المستثمرين اللبنانيين المقيمين والمغتربين وكذلك المستثمرين العرب والأجانب».

وأضاف، «ان قيمة الإصدار ستخصص للإنفاق على برنامج إعادة المهجرين الذي يتضمن اعادة بناء البنى التحتية ولمشروع اعادة تأهيل الكهرباء. وكان المجلس النيابي اقر المشروعين، الأول في 5/18/١٩٩٤ عندما خصص اعتمادا لاستكمال عملية اعادة المهجرين الى مناطقهم وقراهم، والثاني في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ عندما خصص اعتمادات لتنفيذ مشاريع الكهرباء».

وقال السنيورة، «إن التفويض المعطى للحكومة اللبنانية من المجلس النيابي هو ٥٠٠ مليون دولار اميركي للمهجرين و١٠٠ مليون دولار اميركي لمشروع الكهرباء، وهذا اقتراض عبر سندات الخزينة، وما تبقى لنا من القانون الأول العائد للمهجرين يبلغ ٤٥٠ مليون دولار وقانون الكهرباء ١٠٠ مليون مما يعني ان لدينا امكانات الإقتراض وبتفويض من المجلس النيابي لغاية ٥٥٠ مليون دولار اميركي وبالتالي تصدر اليوم فقط سندات بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار».

واشار السنيورة الى ان مصرف لبنان لا يضمن هذا الإصدار، وهو باسم الحكومة اللبنانية وباسم وزارة المالية ولم نصدر اي اصدار سابق او اقتراض سابق بكفالة مصرف لبنان.

واكد السنيورة ان الإصدار خطوة ايجابية على صعيد الوضع الإقتصادي وهو يمثل مزيداً من الثقة في تطور الإقتصاد اللبناني وبمستقبله، والثقة التي يوليها المستثمرون اللبنانيون والعرب والأجانب للوضع الإقتصادي اللبناني وتطوره خصوصا انه سيصار الى استخدامه في بناء البنى التحتية وفي حل مشاكل مزمنة يعاني منها المجتمع والإقتصاد اللبناني، وبالتالي سيؤدي الى تعزيز الإنتاج وزيادة الإنتاجية في لبنان وتمكين الدولة من القيام بالخدمات المطلوبة منها على صعيد البنى التحتية لجميع المواطنين».

الفضل شلق عاتب على الفنلنديين والفرنسيين

تلفون «الجيب» الذي كلف ٣٠٠ مليون دولار.. «غير شغّال»!

■ الفضل شلق، وزير الإتصالات السلكية واللاسلكية في حكومة الحريري الجديدة ناقم على شركتين، احداهما فرنسية والأخرى فنلندية لاهمالهما تنفيذ صفقة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار لتركيب أنظمة لتلفونات الجيب.

تليكوم الفرنسية وتليكوم الفنلندية اللتان فازتا السنة الماضية بعقود تقوم بمقتضاها كل منهما بتركيب ٣٠٠ ألف تلفون جيب.

ونقل عن الفضل شلق ان وزارته تجري محادثات مع الشركتين لمعالجة جوانب القصور الحالية.

وبدأت الشركتان الفرنسية والفنلندية خدمات محدودة لتلفونات الجيب في كانون الثاني/يناير ووسعتا شبكاتهما تدريجيا منذ ذلك الحين لكن المشتركين يشكون من أن هذه الأنظمة تتعطل اكثر مما تعمل.

ولم يتم بعد توصيل خدمة تلفونات الجيب الى مساحات كبيرة من لبنان.

ويشكو المشتركون من أن الخدمة سيئة في المناطق التي وصلت اليها. ولا يتمكن المقيمون في مناطق متقاربة في بيروت من الإتصال ببعضهم البعض.

ويتناب كثير من اللبنانيين شعور بالسخط لأن الحكومة سمحت للشركتين بالبدء في تحصيل رسوم من المشتركين اعتبارا من منتصف ايار/مايو الماضي على الرغم من انهم لا يحصلون على خدمة جيدة.

ونقرأ في جريدة «لوريون لوجور» تصريحاً لصلاح أبو رعد، مدير عام شركة «إف.تي.ام» التي اقامتها تليكوم الفرنسية في لبنان قوله ان شبكة التلفونات ستصل الى المستوى الأمثل في نهاية تموز/يوليو الجاري.

وقال ان «تلوث الموجات الطويلة» الناجم عن محطات الراديو والتلفزيون وشبكات اللاسلكي الخاصة يشوش على شبكة تلفونات الجيب. واضاف ان نحو ٧٠ في المائة من الموجات الطويلة المخصصة لشبكات تلفونات الجيب مشوش عليها.

وعقد شبكة تلفونات الجيب هو احدث اتفاق رئيسي في برنامج يتكلف اكثر من ٨٠٠ مليون دولار لاعادة اعمار وتحديث نظام التلفونات في لبنان بعد الإحتراب الأهلي.

وجاء الإتفاق بعد عقود قيمتها ٤٣٠ مليون دولار تم توقيعها في اذار/مارس سنة ١٩٩٤ مع «شركة اريكسون» السويدية و«الكاتيل» الفرنسية و«سيمنز» الألمانية لإصلاح شبكة التلفونات التقليدية وتوسيعها بحيث تضم ١,٢ مليون خط هاتف.

الدكتور اسكندر مروان لـ«الميزان»:

واشنطن تضغط واسرائيل تشجع على إلغاء السرية المصرفية في لبنان

للدكتور اسكندر مروان رف من المؤلفات الإقتصادية وعدد من المحاضر والمقالات التي توزعتها غالبية الجرائد والمجلات في لبنان. وهو عندما يتكلم عن سياسة الحكومة الإقتصادية ويضع اصبعه على مكان الضعف فيها ويشير الى مواطن التقصير، فهو يتكلم من موقع العارف عن قرب والخبير الذي يستشار بغير أمر وأمر.

في رده على أسئلة لـ «الميزان» يتوسع الدكتور مروان اسكندر في ما يعتقده التحدي الأساسي في لبنان اليوم، وهو تفعيل الجهاز الحكومي لكي يطمئن المستثمرون الى فعالية الإدارة. ويعتبر ان المشكلة الأساسية هي توسع عجز الميزانية، والحل في رأيه زيادة موارد الخزينة وتخفيض العجز على الأقل الى اربعين في المائة. ويمر الحديث على سرية المصارف وعلى فشل الحكومة في وضع سياسة بيئية تحمي السياحة.

وأول الحديث السؤال الآتي:

□ من الملاحظ انه في كل مرة يستقيل فيها رفيق الحريري، يتخوف اللبنانيون من صعود قيمة الدولار، وهبوط عملتهم الوطنية.. فهل إن قيمة الليرة اللبنانية مُعتمدة على شخص واحد؟ وهل هذه هي سياسة حكيمة؟

- «عندما تولى رفيق الحريري السلطة في أواخر تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٩٢، إعتمدت سياسة المحافظة على سعر الليرة اللبنانية، فهبط سعر الدولار من ٢٥٥٠ ليرة لبنانية الى ١٨٧٠ ل.ل. في نهاية سنة ١٩٩٢ . وهذا التحسن نتج عن تحويلات من قبل اللبنانيين في الخارج في الدول النفطية، أو خارج دول النفط، الى لبنان. وهكذا، حقق لبنان إنجازاً لا بأس به على مستوى التحويلات إليه. ومع أن عجز الميزان التجاري لسنة ١٩٩٣ كان ٤ مليارات و٢٠٠ مليون دولار إلا أنه تحقق فائض في حساب ميزان المدفوعات بلغ ١١٧٠ مليون دولار. وبكلام آخر، فان التحويلات التمرسملية ومن قبل اللبنانيين تجاوزت ٥٣٠٠ مليون دولار في تلك السنة. وفي سنة ١٩٩٤، زاد العجز التجاري الى ٥ مليارات، ومع ذلك كان هناك فائض في حساب ميزان المدفوعات، من دون قرض الـ ٤٠٠ مليون دولار من السوق الأوروبية الدولية. بلغ ٧٣٠ مليون دولار. بمعنى أن التحويلات الترسملية والعادية بلغت حوالى ٥٨٠٠ مليون دولار، وهكذا، نجد أن تحسن سعر الليرة مرتبط الى حد بعيد بالتحويلات للتوظيف والإستثمار في لبنان».

□ ما هو السبب في ذلك؟

- «من دون شك هناك أسباب عدة أهمها:

أولا: إستتباب السلم الأهلي.

ثانيا: إستقرار الأوضاع بحيث زال شبح الحرب عن البلد.

ثالثا: مجيء حكومة عندها توجه نحو تشجيع النشاط الإقتصادي.

والحصيلة الكبرى هي أنه في سنة ١٩٩٣ كان معدل النمو ٩ في المائة بينما في سنة ١٩٩٤ أصبح ٧ في المائة».

□ وما الذي جعل هناك مضاربة على سعر الليرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟

- «على الرغم من هذه التطورات، فإن المخاوف الأخيرة استندت الى زيادة الدين العام. إذ أنه تضاعف في الفترة ذاتها. كما أنه هناك نقاش سياسي حاد بالنسبة الى «التمديد» أو «التجديد» لرئيس الجمهورية، ولذا، أصبحنا اليوم نواجه شللاً حكومياً أثر سلباً بشكل أو بآخر على توقعات اللبنانيين».

□ على الرغم من ذلك، لا نرى صعوداً لقيمة الدولار. فإلى ماذا يعود ذلك؟

- «على الرغم من المضاربة وبيع الليرة وشراء الدولار، لم يرتفع سعر الدولار لأن إحتياطي مصرف لبنان قد تعزز في السنتين ١٩٩٣ و١٩٩٤، اذ أنه الآن ٣٧٤٢ مليون دولار. وانخفض هذا الإحتياطي خلال ٤ أشهر من سنة ١٩٩٥ بما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار. لكن حساب ميزان المدفوعات الذي هو الأساس في توافر الدولار رجع ليحقق فائضاً في أيار/مايو. وإن أشهر الصيف في لبنان دائماً فيها فائض في ميزان المدفوعات لإستقبال لبنان لأعداد من الزائرين واللبنانيين والإخوان العرب ممن يقضون فصل الصيف في الربوع اللبنانية. والبعض منهم يحققون إستثمارات خلال هذه الفترة.

وهناك وضعية لا بد من الإشارة اليها، وهي أن قسماً كبيراً من الإستثمارات وجه الى القطاع العقاري حيث أصبح يشكو من تخمة. وارتفعت الأسعار الى مستوى لم يعد معه هذا الإستثمار مشجعاً إلا بالنسبة الى حالات معينة خاصة خارج بيروت. والتحدي في وجه لبنان هو إستقطاب الإستثمارات الى قطاعات السياحة والصناعة وربما الشركات التجارية الكبرى. ونشهد حاليا بعض هذا التحول، على سبيل المثال، شراء منطقة «الدلهمية» من قبل مستثمرين عرب لتطويرها كناد لرياضة «الغولف» وشراء مجموعة عربية أخرى لمنشآت وحقوق توزيع لمشتقات النفط من شركة «كورال اويل» التي هي شركة «شل» سابقاً، والإستثمار على مستوى ٥٠ مليون دولار. وهناك إستثمارات عربية في مصارف إما بغرض توسيع قواعدها الإستثمارية الترسملية، وإما لشراء مؤسسات مصرفية وزيادة رؤوس أموالها. وان توظيفات في أسهم المصارف هي الأخرى استقطبت مائة مليون دولار، خلال الشهر المنصرم، وبكلام اخر، فان التوجه الإستثماري ما زال قوياً. وإن التحدي الأساسي في لبنان اليوم هو تفعيل الجهاز الحكومي بحيث يطمئن المستثمرون الى فعالية الإدارة الحكومية».

□ في محاضرة لكم في «رابطة العمل الإجتماعي» في بيروت، ذكرتم الإجراءات الفورية التي من واجب الحكومة القيام بها للحؤول دون وقوع كارثة إقتصادية في البلد. فما هو رأيكم؟

- «إنني أعتقد أن المشكلة الحقيقية في لبنان هي ضخامة عجز الميزانية. ففي سنة ١٩٩٤ بلغ العجز ٥٧ في المائة وازت ١,٩ مليار دولار. وهذه نسبة مرتفعة للعجز وقيمة كبيرة له. وسنة ١٩٩٥، فإن الميزانية الموضوعة تشير الى رقم يزيد عن انفاق سنة ١٩٩٤ فقط بنسبة ٢,٥ في المائة وهذا تصوير غير واقعي. فلا شك إن الإنفاق سيزيد على الأقل بنسبة ١٠ في المائة خصوصا وأن هناك مطالب للمعلمين لا بد من التجاوب مع جزء منها. وبالتالي، يكون العجز ثانية اكثر من ٥٠ في المائة، ولا يعود من الممكن المحافظة على سعر صرف الليرة. من هنا أقول بضرورة زيادة موارد الخزينة وتخفيض العجز على الأقل الى حدود الأربعين في المائة كي يستمر إستقرار صرف الليرة. وذلك بفضل الإجراءات السريعة التالية للحصول على الموارد الضرورية:

أولا: رفع سعر صفيحة البنزين بـ ٤ آلاف ليرة لبنانية، الأمر الذي يجعل سعرها على مستوى ٨ دولارات مقابل ١٠ دولارات، في سورية البلد المنتج والمصدر للنفط، و١٢ دولارا في الأردن. وتتوافر من هذه الزيادة، وبسرعة، أموال للخزينة توازي ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية في السنة.

ثانيا: الحصول على أموال بفضل مخالفات البناء، والتي تعادل ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية في السنة.

ثالثا: أرى من المناسب بيع أسهم «بنك الإعتماد اللبناني»، وهو بنك تجاري ناجح مملوكة أسهمه من مصرف لبنان، ويؤتي هذا البيع على الأقل مبلغ ١٠٠ مليون دولار يعود منها ٨٠ مليوناً أو ١٣٠ مليار ليرة لبنانية للحكومة.

فإن تحققت هذه الخطوات، تتجاوز الضغوط على الليرة حتى سنة من تاريخه، وأظن أن هذا البرنامج لا بد منه في لبنان».

□ هناك إتهامات نيابية لوزير الدولة لشؤون المالية، بانه لا يعطي أرقاما دقيقة ولا معلومات صحيحة للنواب حول حقيقة الأضواع المالية. فما هو رأيك؟

- ««لا أظن أن الوزير فؤاد السنيورة يبغي تضليل النواب أو الرأي العام، وأرى أنه حقق الكثير في مجال تبويب الميزانية وأبواب نفقاتها. وظني أن النواب الذين يتهمونه بالتقصير هم المقصرون في مناقشته. في سنة ١٩٩٤ عندما قدم الموازنة قامت القيامة، وأدت المناقشات الى تعديل أرقام الخزينة بنصف من واحد في المائة. لكن النفقات تجاوزت التقديرات لأسباب منها سلف الخزينة ومنها مخصصات إستثنائية أقرها النواب أنفسهم. ويبقى أن الوزير فؤاد السنيورة ربما لم يصارح النواب بمخاطر إستمرار العجز، وهو اطمأن أكثر من اللزوم الى إستمرار تدفق الإستثمارات.، والمنهج المطلوب منه هو الذي تحدثنا عنه في الجواب على السؤال الثاني».

□ ما هي خلفيات إثارة موضوع إلغاء السرية المصرفية في لبنان ثم... وهل هي دوافع محلية أم مخطط خارجي في رأيك؟

- «هناك ضغط أميركي لإلغاء سرية المصارف في لبنان. ولا شك أن إسرائيل تشجع على هذا الضغط. فكما ذكرت في الجواب عن السؤال الأول ان الموارد المصرفية في لبنان إرتفعت خلال سنتين وثلاثة أشهر بنسبة ١٠٠ في المائة، ومع إستمرار السلام في لبنان وإستمرار تحسن الأداء المصرفي يمكن أن تصبح الودائع في منتصف سنة ١٩٩٦ حوالى ١٨ مليار دولار، ولا يعود هناك من حاجة للبنان الى التوجه الى الخارج للإقتراض لأن الموارد تكون كافية للقطاعين العام والخاص. وحيث أن لبعض المصارف اللبنانية إمتداداً دولياً، كما هناك بنوك عالمية ناشطة في لبنان، فإن التطور المشار اليه لا بد من أن يجعل من البلد المركز المالي الأنشط في المنطقة. وهذا ما لا يرغب فيه الأميركيون الذين إنسحبوا من السوق اللبنانية، باستثناء مصرف أميركي صغير، إستمر خلال الحرب الأهلية. وكذلك، فإن الإسرائيليين لا يرغبون في إزدهار القطاع المصرفي في لبنان. فكلا البلدين المؤثرين يعملان على ضبط سرعة نمو العمل المالي والمصرفي في بيروت، وأحد الوسائل الواضحة هي الضغط لتحقيق السرية المصرفية، وخصوصاً وأن الأميركيين توصلوا الى نقض السرية المصرفية، الى حد بعيد، في سويسرا. وهذا الأمر لن يحدث في لبنان، حيث ان القانون يسمح بنقض السرية المصرفية فقط ف يحال ثبات عمل جرمي على الشخص المعني وضرورة التحقيق من وضعه المالي وإذا ما كان إستفاد من العمل الجرمي. ولبنان، احتياطيا منه لهذه الضغوط وضع مشروعا لتوسيع العقوبات بالنسبة الى تبييض أموال المخدرات، وهي الحجة الرئيسية التي يعتمد عليها الأميركيون في مطالبتهم بتقييد السرية المصرفية».

□ بما أنك كنت مسؤولا عن مصفاتي طرابلس والزهراني، يقال أنه بذلت محاولات لإلغاء هاتين المصفاتين، ومن ثم أعيد النظر في هذا الإتجاه وتقرر تشغيل المصفاتين، وأخيراً، أعلن وزير الصناعة والنفط أنه يحضر لتكليف شركة تتولى مسؤولية مصفاة طرابلس متهماً موظفي وعمال هذه المصفاة بالفشل، مما أثار أزمة كشف فيها هؤلاء بالأرقام حجم الإنتاج في المرحلة التجريبية، ورافق ذلك حملة اتهام بمحاولة تحويل هذا القطاع على أهميته الإستراتيجية والإقتصادية الى القطاع الخاص. فما هو رايك؟

- «لقد كنت مسؤولا عن المصفاتين في سنة ١٩٧٥، وأشهد أن هناك كفاءات في المصفاتين لكن التجهيزات متقادمة العهد. فمصفاة صيدا، لم تجدد أدوات انتاجها منذ سنة ١٩٥٢، فتوقفت عن العمل على الرغم من كفاءة عامليها. ولا يمكن إتهام الدولة بأنها هي التي أوقفتها لكنه لم يحدث إستثمار أو تطوير بشكل صحيح، وكذلك الأمر بالنسبة الى مصفاة طرابلس. وحجم المصفاتين دون حجم الوحدات الإقتصادية. فمصفاة طرابلس، نظرياً، تكرر ٣٣ الف برميل يومياً. وهي لم تكرر أكثر من نصف هذه الكمية في أي سنة خلال السنوات الـ ١٥ المنصرمة، وحجم مصفاة الزهراني كان على مستوى ٢٠ الف برميل في اليوم وشُغلت بنسبة ٦٠ في المائة من طاقتها حتى توقفت كلية منذ بضع سنوات، والواقع أن الحجم الإقتصادي للمصافي أصبح على مستوى مائة ألف برميل في اليوم، أي ضعف الطاقة النظرية للمصفاتين قبل توسيع طاقتيهما وترفيع منشآت كل منهما. وهذه أمور لا تتحقق إذا لم تستثمر أموال كبيرة في كل من المصفاتين. وليس من حاجة الى القول أن الدولة لا تستطيع أن تفعل ذلك قياساً على مواردها. وبالتالي لا أرى أن الوزير متهم بإغلاق المصفاتين».

□ أخيرا، ماذا سيحدث للوضع الإقتصادي اللبناني إذا لم يستطع رفيق الحريري إنجاز مشاريعه؟

- «بعض المشاريع التي بدأت في عهد الحكومة الحالية لا بد من انجازها، مثل شبكة الكهرباء، والهاتف. وإن أي عمل في البنية التحتية لا يكمل للمجتمع لا على الصعيد المادي بل على صعيد تأخر التجهيز البنيوي في البلد، وإنني عملت مع المرحوم أميل البستاني، وكان يقول إن الإنجاز في وقت متفق في البنية التحتية أهم بكثير من الكلفة، لأن هذه المنشآت تخدم لعشرات السنين. فإذا تجهزنا بالبنية التحتية نكون في وضع أفضل في المستقبل. من هنا أقول إن توجه رفيق الحريري في هذا المضمار هو للمصلحة اللبنانية، وليس هناك من مهرب أمام أي حكومة جديدة من إنجاز أعمال الكهرباء، والهاتف والمياه. وحسب رأيي ايضا الطرقات والمواقف، وبصورة خاصة البيئة التي أهملت أو تأخرت مشاريعها. وكان هذا من أخطاء، حكومة الحريري السابقة، وربما يعود السبب، في المكان الأول، الى إنشغال وزير البيئة حتى عن وضع خطة بيئية وعد بها بعد سنتين على توليه مسؤولية الوزارة. فلا ندري ماذا كان يفعل خلال هذه المدة إذا لم يستطع وضع خطة بيئية مع فريقه. وهذا التأخير من قبل وزير البيئة أثر سلباً على حركة السياحة للبنان. والأهم من ذلك، أثر سلباً على مستوى الصحة والنظافة في حياة المتواجدين على الأراضي اللبنانية».

حادثه: محمد عطوي

الياس ابو رزق، رئيس «الإتحاد العمالي العام» لـ«الميزان»:

رفيق الحريري نكث بوعوده وسنلجأ إلى كل الوسائل لنيل مطالبنا

■ لا نظن أن أحداً في لبنان، يتمنى أن يكون مكان الياس ابو رزق، على رأس «الإتحاد العمالي العام».

فالرجل في وضع لا يحسد عليه، فهو يتحمل أعباء مؤسسة حساسة وحيوية فثي ظروف صعبة وقاسية ويواجه حكومة فشلت على جميع الأصعدة في تدبير شؤون الحكم، ويحاول منع الإنفجار الإجتماعي بالحث بالحسنى لنيل ما يراه، والاف المنضوين تحت لواء اتحاده، مطالب معيشية محقة ليست أقلها لقمة العيش والمسكن والإستشفاء، والطبابة والتعليم.

في حديثه لـ «الميزان»، اطلق الياس أبو رزق، بعدما فاض به من لا مبالاة رفيق الحريري وحكومته بمعالجة الملف المعيشي، إنذاراً أخيراً، باللجوء الى الأساليب التي يكفلها الدستور اللبناني من إضرابات، واعتصامات وتظاهرات، إذا ما تمادت الحكومة في تجاهل الإتحاد ومطالبه.

وكشف الياس ابو رزق، لأول مرة، ما حاوله رفيق الحريري للسيطرة على الحركة النقابية لضرب الإتحاد. ولما باءت محاولاته بالفشل، راح يسعى الى محاصرة الإتحاد لتطويعه بحرمانه من المساعدات السنوية المقدرة ٢٥٠ مليون ليرة لبنانية.

والحديث مع الياس ابو رزق بدأ بالسؤال الآتي:

□ الى أين وصلت معركتكم لمعالجة القضايا المعيشية في لبنان؟

- «إن موضوع القضايا المعيشية، والملف المعيشي، هما ملفان دائمان في الإتحاد العمالي العام. وهما دائماً موجودان، بصورة مستديمة، على جدول أعمال كل جلساتنا. كما أن الهمّ المعيشي هو جوهر حديثنا مع المسؤولين الرسميين. ويعود ذلك لأن الملف هو موضوع ضاغط على كل المواطنين ولا سيما في ظل ظروفنا القاسية والصعبة وهو يستفحل وضعه لأننا نعيش في أزمة إقتصادية ومالية وإجتماعية خانقة تضغط على كل الفئات الشعبية وخصوصاً ذوات الدخل المحدود. إذ أن شريحة كبيرة من الشعب اللبناني لا تستطيع تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم مثل التعليم، والإستشفاء، والطبابة، والسكن، والنقل، وسواها من متطلبات العيش. وكل هذا ينعكس على الإتحاد العمالي العام الذي يعتبر أن مشاكل الشعب تعنيه مباشرة، ولا سيما أن الإتحاد يجسد طموحات المواطنين ويطرح أفكارهم ويعمل بأحاسيسهم في كل القضايا التي يعاني منها الناس. فمعركتنا، في الميدان المعيشي، هي معركة دائمة للوصول الى نهج صحيح، وتصويب الأداء الحكومي لمعالجة الأوضاع المعيشية واعطائها الوقت الكافي للمعالجة كي تأتي على خير ما يرام، ولكي لا تبقى الأمور متسيبة كما هي الحال الآن.

لقد وقعنا مع رفيق الحريري والحكومة السابقة إتفاقاً إلا أنها تنكرت له ولم تنفذه. ومازلنا نحاول حل المشكلة بوسائل مثل الإضرابات، لأن الحكومة لم تنفذ ما وعدت به».

□ لذلك، ما هو موقفكم النهائي إذا لم تحل المشكلة؟ فهل أنتم مستعدون للمواجهة مع الحكومة ونحن على أبواب إستحقاق رئاسي؟

- «نأمل من حكومة رفيق الحريري الجديدة أن تنظر الى الملفات العمالية نظرة إيجابية، وخصوصاً أننا منفتحون على الحوار، لأن كل هذه الأمور لا يمكن حلها إلا بالحوار الجدي والإيجابي. كما أننا نأمل من الحكومة الجديدة التجاوب مع مطالب «الإتحاد العمالي العام» ونحن مستعدون للتعاون مع المسؤولين حتى نصل الى تحقيق أهدافنا، ومطالبنا، بشكل ديموقراطي سليم من دون اللجوء، الى الوسائل التي يكفلها الدستور اللبناني من إضرابات وإعتصامات وتظاهرات.

وأكرر، كي يسمع الجميع، اننا سنلجأ الى هذه الوسائل إذا لم تتحرك الحكومة لتحقيق مطالب الإتحاد، وخصوصاً تحقيق الأمور التي تعود بالنفع والخير على الطبقات الشعبية والطبقة العاملة، لجهة تأمين كل الأمور التي تحرر المواطن اللبناني من الأعباء الإضافية التي يجب أن تعطى الأولوية مثل النقل والسكن والإستشفاء، والطبابة والتعليم».

□ في الوقت الذي تواجهون الحكومة اللبنانية بهذا الموقف الصارم، هناك محاولات تهدف الى تفتيت النقابات العمالية للسيطرة عليها وتعطيل دورها. فما هو موقفكم من ذلك؟

- «في الحقيقة، لقد جرت محاولات عديدة تهدف الى تفتيت النقابات العمالية للسيطرة عليها وتعطيل دورها. لكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع لأنها لم تستطع أن تحقق أي تقدم في هذا الإتجاه لأن حركتنا مطلبية بالأساس ونضالية، ولم تستطع الحرب الأهلية اللبنانية، أن تشرذمها وتفكك أوصالها. وبإمكاننا القول ان «الإتحاد العمالي العام» هو المؤسسة الوحيدة التي تعمل بصورة موحدة، على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهها في الماضي والحاضر. وإننا نعمل من أجل وحدة لبنان وأرضه ومؤسساته. وإننا نعتبر تلك المحاولات طبيعية لأن الدولة اللبنانية تريد، بشكل أو بآخر، ان تسيطر على حركة النقابات وعلى «الإتحاد العمالي العام». ومن هذه المحاولات الترخيص لعدد كبير من النقابات والإتحادات وذلك بهدف ضرب وحدة «الإتحاد العمالي العام». وبعدما فشلت وسائل الحكومة اللبنانية هذه، بدأت تمارس الحصار المالي، وتمتنع عن إعطاء الإتحاد مساعدته الرسمية البالغة ٢٥٠ مليون دولار، وذلك بهدف شل الحركة العمالية. وعلى الرغم من كل ذلك، إستطعنا ان نجتاز هذه المرحلة الصعبة وأن نقوم بمشاريع عدة على الرغم من الحصار المالي المضروب علينا. فعقدنا في لبنان، وللمرة الأولى، اجتماعين للمجلس المركزي «لإتحاد العمال العرب»، من أجل دعم الجنوب وعماله، فكان الإجتماع الأول في اب/أغسطس ١٩٩٣ حول الجنوب الصامد، والإجتماع الثاني بتاريخ ١٨ آذار/مارس المنصرم بمناسبة ذكرى الإجتياح الإسرائيلي للجنوب. وهكذا، إستطعنا القيام بواجبنا من دون التأثر بالحصار المالي علينا».

□ بعض الفئات العمالية تتهم المسؤولين عن النقابات باستغلال العمال والوصول الى مراكز على حسابهم. فما هو ردكم على هذا الإتهام؟

- «هنا، لا أستطيع أن أجيب عن السؤال بالمطلق، وعن كل النقابات، لأن هناك عدداً كبيراً جداً منها، ولا أملك معلومات حول ما يجري في كل هذه النقابات، لأننا، في الإتحاد، نعيش حياة تراتبية، وهرمية حقيقية، لكون ان للنقابة استقلالها وحرمتها. فلكل اتحاد خصوصيته وإستقلاليته. ولـ «الإتحاد العمالي العام» مركزه وخصوصيته.

من هذا المنطلق، فإن التعاطي مع النقابات أو الإتحادات يتم بصورة تراتبية وهرمية فلا يتدخل الإتحاد في شؤون النقابات الا اذا طلب منه ذلك. وأود القول هنا إن «الإتحاد العمالي العام» يعمل بصورة دائمة ومستديمة وهمه الأساسي والأكبر هو مصلحة لبنان وعماله. ولا نسمح لأحد في الإتحاد أن يستغل، لا من قريب أو بعيد، أي موقع من مواقعه من أجل الوصول الشخصي الى أي مركز على حساب العمال ومصالحهم. واستطيع التاكيد على هذا الموضوع وذلك لانني مسؤول عن هذه الأمور. ولن أسمح لأحد بأن يستغل العمال لمصالحه الشخصية».

□ ماهو موقف النقابات العمالية من كثرة العمال الأجانب في لبنان ومزاحمتهم لليد العاملة اللبنانية؟

- «سيولي «الإتحاد» هذا الموضوع اهتمامه الكامل. وسنفتح هذا الملف مع وزير العمل الجديد أسعد حردان للمحافظة على اليد العاملة اللبنانية من المزاحمة الأجنبية. ونريد، في هذا المجال، ان نضع حلولاً لتشجيع العمال اللبنانيين على العمل. بينما نرى حالياً أن هذا الأمر مختلف تماماً. فإن التشجيع الآن، من قبل المسؤولين هو لليد العاملة الأجنبية على حساب اليد العاملة اللبنانية. وإنني امل في أن نصل الى وضع حلول من شانها منع الأجنبي من العمل في لبنان طالما أن هناك لبنانياً يعمل في هذه المهنة أو تلك، لأن القانون اللبناني حاليا يمنع أن يعمل الأجنبي مكان اللبناني».

□ هناك من يردد أن اللبناني لا يرضى بان يقوم بالعمل الذي يقوم به الأجنبي. فما هو رأيك في هذا؟

- «هنا، ورداً على هذا السؤال، أود أن أتساءل: قبل الحرب، من كان يعمل في كل المواقع العمالية التي يقال الآن ان اللبنانيين لا يعملون فيها؟ بمعنى اخر، من كان ينظف الشوارع ويجمع النفايات قبل الحرب؟ كلهم لبنانيون، ولديهم نقابة هي لا تزال قائمة: إذاً هناك سبب رئيسي لعدم إقبال اللبنانيين على هذه المهن، وهو ان اللبناني لا يمكن أن يعمل سخرة لأحد، لأنه يريد حقه كاملاً. فكل اللبنانيين يريدون العمل على أن يأخذوا حقوقهم الكاملة».

سوريا

لأن «البنك الأوروبي للإستثمار» مازال يجمد ٣٠٠ مليون دولار بسببها:

الحكومة تسارع لحل مشكلة الديون ومتأخرات القروض المستحقة


محمد العمادي

■ تزامنت زيارة خبراء «البنك الدولي» و«نادي باريس» لدمشق في منتصف الشهر الماضي للبحث في حل مشكلة الديون والمتأخرات على القروض المستحقة للدول الأوروبية، مع الإجراءات التي بدأت تتخذ لتطوير هيكلية والية عمل المصارف، على الرغم من عدم وجود أي قرار رسمي يسمح بمقتضاه بتأسيس مصارف خاصة او فروع لمصارف عالمية او حتى مصارف في القطاع المشترك سواء في الأراضي السورية او في المناطق الحرة القائمة في البلاد.

الدكتور محمد العمادي وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية، قال مؤخرا ان المصرف التجاري السوري الذي كان مثقلا بالديون الخارجية «سدد حتى الأن ٢,٨ مليار دولار اميركي وصارت مديونيته شبه منتهية مما أعاد اليه الشخصية القانونية والمالية والإقتصادية في العالم».

وكانت مصادر مالية اوروبية قالت إن الحكومة السورية اتخذت خطوات ايجابية في مجال حل مشكلة الديون، اذ انها اعترفت في محادثاتها مع المسؤولين الأوروبيين بوجودها، وهذه خطوة مهمة، لكن تقدير قيمتها لا يزال قيد المحادثات، واضافت إن الحكومة السورية «دفعت وتدفع بعض الأموال للمقرضين خصوصاً العائدة للحكومات».

لكن مصادر لفتت الى ان «البنك الأوروبي للإستثمار» ما زال يجمد نحو ٣٠٠ مليون دولار من اصل نحو ٥٠٠ مليون دولار خصصت لسوريا في بروتوكولي التعاون الثالث والرابع، وذلك بسبب عدم حل المشكلة في صورة نهائية. وقدرت متأخرات القروض الأوروبية بنحو ١,٥ مليار دولار، ٤٠٠ مليون منها لألمانيا و٢٣٠ مليونا لفرنسا و٣٠٠ مليون للدول الأخرى مقابل نحو ٤٠٠ مليون دولار للبنك الدولي. ولا تزال الية دفع الأموال تشكل نقطة الخلاف الأساسية لحل المسألة. اذ بينما تصر دمشق على حل المشكلة في صورة ثنائية، يتمسك «نادي باريس» بحلها في صورة جماعية.

وقالت المصادر المالية ذاتها إن دمشق نجحت في حل جزء من المشكلة وفق الأسلوب الذي ارادته مع كل من الدنمارك (أربعة ملايين دولار) وبلجيكا (عشرون مليون دولار) وتدفع سوريا لإيطاليا ٢٤ مليوناً ولبريطانيا ٣٤ مليوناً.

اما بالنسبة الى مستحقات الإتحاد السوفياتي السابق البالغة نحو ١١ مليار دولار، فينتظر الجانبان مجيء نائب رئيس الوزراء الروسي اوليغ سوسكيفيتش لترؤس اجتماع اللجنة الفنية السورية - الروسية. والمتوقع ان يحمل معه مقترحات محددة لحل المشكلة بعد ان تسلمت روسيا ملف الديون الخارجية، وتتركز نقاط البحث على نسبة الحسم التي تقدمها موسكو الية الدفع.

وتقوم الحكومة السورية بالتعاون مع «الإتحاد الأوروبي» بإجراء دراسات لتطوير «المصرف التجاري السوري» و«مصرف سوريا المركزي». ويستبعد المسؤولون السوريون تأسيس مصارف خاصة في المرحلة الراهنة او اقامة مصارف مشتركة. ويقولون ان «احكام قرار التأميم لاتزال مرعية».

ويعتقد خبراء اقتصاديون ان الخطوة المرتقبة من جانب المستثمرين في البلاد، هي إقامة مصارف خاصة بعد تطور حجم العمل المصرفي على اثر صدور قانون الإستثمار الرقم ١٠ في سنة ١٩٩١ .

ونقلت مصادر على رفعة في المستوى عن الدكتور محمد العمادي قوله، إن المطروح حاليا هو تأسيس «مصرف للإستثمار» برأس مال قدره مليار ليرة سورية و«المصرف السوري لتنمية الصادرات». وأوضح ان الأول يقوم بمختلف العمليات المصرفية الناجمة عن تطبيق قانون الإستثمار الرقم ١٠ والمرسوم التشريعي الرقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ المتعلق بالإستثمار الزراعي وقرار المجلس الأعلى للسياحة الرقم ١٨٦ سنة ١٩٨٥ المتعلق بالإستثمار السياحي.

وأفاد العمادي ان المصرف الثاني «يهدف الى تنمية الصادرات وتشجيعها. ويحق له وفق ذلك القيام بمختلف العمليات المصرفية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وتقديم الإستشارات التسويقية للمنتوجات السورية الى المصدرين السوريين».

اما النائب الدكتور احسان سنقر فقال، بعدما اشار الى خطوات تطوير المصارف وتجاوز مسألة المديونية، إن «هناك تضخماً في حجم النقد المتداول خارج المصارف، ويشكو المستثمرون من عدم توافر التمويل الطويل الأجل لمشاريعهم. وتوجد هيمنة للقروض القصيرة الأجل لكن المطلوب هو قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل. وأشار الى تركيز المصارف على «الخدمات العامة» وهي لم تعد تعمل بقصد الربح، اذ انها لا تكون قادرة احيانا على استيعاب الودائع. ويضطر المودع الى نقل وديعته من مصرف الى آخر».

وذكر احسان سنقر ان هناك أمورا أخرى تعيق عمل المصارف «بينها البيروقراطية القاتلة والمضيعة للوقت. وهذا يعني ان المصارف تفتقر تماما الى ما يسمى التسويق المصرفي وتفعيل الأداء الإقتصادي». ودعا الى «قيام نظام مصرفي متطور يتيح اقامة مصارف وطنية خاصة او مشتركة تسهم في تحسين الأداء المصرفي»، في ضوء التعددية الإقتصادية الموجودة في البلاد وتوسيع دور القطاع الخاص.

● ذكرت تقديرات رسمية ان سوريا تتوقع ان تسجل رقما قياسيا في محصول القمح لهذه السنة يتجاوز الأربعة ملايين طن التي كانت متوقعة مقابل ٣,٧ مليون طن السنة الماضية.

وقالت وزارة الزراعة ان سوريا تحقق كفايتها الذاتية من القمح منذ عام ١٩٩٢ .

اما انتاج الحبوب (قمح وشعير وعدس وحمص) فسيبلغ ٥,٧ مليون طن في ١٩٩٥ حسب ما ذكرت المصادر ذاتها التي اكدت ان منطقة الحسكة (شمال شرق سوريا) وحدها تنتج خمسين في المائة من هذه الحبوب.

غزة - اريحا

ستصلها عبر «معبر رفح»

المنتوجات الفلسطينية تدخل من الرياض الى الخليج

■ بموافقة المملكة العربية السعودية بادخال المنتوجات الفلسطينية الى اسواق العرض والطلب في المملكة، بدأ الإقتصاد الفلسطيني يرتبط بالإقتصاد العربي.

فمن شأن الخطوة السعودية أن تحرر الإقتصاد الفلسطيني الطري العود من هيمنة وسلطوية الإقتصاد الإسرائيلي، وافشال سياسات الحصار الإقتصادي الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على اقتصاد غزة - اريحا.

وجاء قرار الحكومة السعودية بالموافقة على دخول المنتوجات الفلسطينية بعد زيارة ناجحة قام بها وكيل وزارة الزراعة الفلسطينية عطا ابو كرش الى الرياض مطلع نيسان/ إبريل الماضي قال على اثرها ان السعودية أبدت استعدادها لإستقبال الصادرات الزراعية الفلسطينية.

وذكر ابو كرش الذي رافقه في زيارته وفد من رجال الأعمال الفلسطينيين (ضم تجاراً ومزارعين) الى جانب وفد من وزارة الزراعة في سلطة الحكم الذاتي عن أمله في ان يبدأ التصدير قريبا بعد استكمال المفاوضات مع الجانب المصري لتسهيل مرور الصادرات الفلسطينية عبر الأراضي المصرية الى دول الخليج وأوروبا والتي تمخضت مؤخرا عن افتتاح «معبر رفح».


الملك فهد


ياسر عرفات

ويسعى الفلسطينيون الى تسويق منتوجاتهم الزراعية بشكل خاص، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق مكاسب للمزارعين والى دعم وتنشيط الزراعة وبشكل خاص منتوجات الزيت والزيتون والصابون والحمضيات.

وكان عطا ابو كرش أجرى خلال زيارته الرياض مباحثات مع كل من وزير التجارة الدكتور سليمان السليم ووكيل الوزارة الدكتور عبد الرحمن الزامل ووكيل وزارة الزراعة الدكتور عبد الله المعمر ورجال اعمال سعوديين ومسؤولين في غرف تجارة الرياض قال بعدها، إن السعوديين وافقوا على منح الأفضلية للمنتوجات الفلسطينية.

الى ذلك توقع مصطفى الشيخ ذيب، القائم بالأعمال الفلسطينية في السعودية أن يصل التبادل التجاري بين السعودية وسلطة الحكم الذاتي الى ٢٠ مليون دولار.

وقال الشيخ ذيب في تصريحات صحافية، إن عدة اتفاقيات تم توقيعها بين المنتجين الفلسطينيين ورجال الأعمال السعوديين لتوريد هذه المنتوجات الى السعودية.

● قال رجل أعمال فلسطيني في مدينة نابلس الفلسطينية المحتلة ان مباحثات مكثفة كانت قد بدأت قبل عدة اشهر بين شركة «باديكو» الفلسطينية للتنمية والإعمار والهيئات المسؤولة في سلطة الحكم الذاتي اسفرت عن توقيع اتفاقية ستقوم بموجبها الشركة بالتعاون مع مستثمرين ورجال اعمال فلسطينيين بانشاء شركة مساهمة عامة برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار من اجل تطوير واعادة ترميم قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية في الأراضي العربية المحتلة.

وقال يوسف غانم مدير عام شركة «باديكو» ان جزءاً من أسهم الشركة الجديدة سيتم طرحها للإكتتاب العام خلال وقت قريب، وذلك لضمان توسيع قاعدة المساهمين في الشركة.

يذكر ان الاراضي الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي ما زالت مرتبطة بشبكة الإتصالات الإسرائيلية ولا تمتلك خطاً دوليا مباشرا لها من دون المرور عبر محطة التحويل الإسرائيلية.

وكشف يوسف غانم ان شركته تقدمت لسلطة الطاقة الفلسطينية باقتراح ينص على ان تقوم الشركة بتأسيس شركة مساهمة عامة لبناء محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة تفي بحاجة القطاع للسنوات المقبلة، مشيرا الى انه تم قبول الإقتراح من جانب الجهات المسؤولة.

وقال الإقتصادي الفلسطيني، إن الجهود تبذل حاليا لانجاز المشروع بعد ان تمت مناقشته وعرضه على الجهات المختصة. ويتلقى قطاع غزة حاليا حصته من الكهرباء من جانب شركة الكهرباء الإسرائيلية.

الأردن / غزة أريحا

من توصيات مؤتمر عمان لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين:

مجلس مشترك للتنسيق وشركات في المجالات المختلفة

■ في ختام المؤتمر الذي انعقد في عمان في الشهر الماضي، بين رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين، قر الراي على تشكيل مجلس مشترك للتنسيق بين القطاع الخاص في الأردن ومناطق الحكم الذاتي، كما قر الرأي على تكليف كل من جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية الإقتصاديين العرب في القدس العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي خرج بها المجتمعون.

وتتضمن القرارات والتوصيات الى جانب تشكيل المجلس المشترك، توسيع قاعدة التعاون بين الطرفين وتبادل الخبرات والتشريعات وتوفير فرص التدريب في القطاعات المختلفة.

ودعا المشاركون في المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين الى العمل على اقامة «منطقة حرة مشتركة» في وادي الأردن ومساهمة القطاع الخاص في إنشائها وادارتها والى اقامة مشاريع مشتركة محددة في عدد من القطاعات الإقتصادية من بينها اقامة «شركة مشتركة لتسويق المنتوجات الزراعية» في الخارج وشركة مشتركة للنقل البحري وشركة مشتركة للإنشاءات والتعهدات.

وتضمنت التوصيات أيضاً دعوة الى تنشيط التبادل التجاري بين الأردن وغزة - اريحا وقيام رجال الأعمال بالإستفادة من اتفاق التبادل التجاري الموقع بينهما. واقامة المركز والمعارض التجارية لمنتجات البلدين في كل منهما.

وفي مجال الصناعة دعا رجال الأعمال الى اقامة مصنع للإسمنت في الضفة الغربية والبحث في امكان الإستثمار المشترك، وانشاء مصفاة للنفط في قطاع غزة والبحث في امكان الإستثمار المشترك في مشاريع استغلال املاح البحر الميت، وإقامة المشاريع المشتركة في الصناعات التكميلية في مجال صناعة الملابس والصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات السياحية ومواد البناء والأثاث وغيرها، والعمل على اقامة مناطق صناعية حدودية بين البلدين.

ودعا رجال الأعمال في هذا المجال الى توحيد المواصفات والمقاييس في البلدين وتعزيز مراكز البحث العلمي والتكنولوجي وتوفير المال اللازم لذلك.

وفي القطاع المالي والمصرفي والتأمين دعا المشاركون الى توسيع قاعدة رأس المال لتكون المصارف قوية قادرة على مواجهة متطلبات التنمية في فلسطين والتوجه الى انشاء شركة مالية ومصرفية مشتركة وتشجيع التمويل التجمعي للمصارف والى توفير المعلومات والبيانات المالية والنقدية لأوجه النشاط الإقتصادي عموما والمصارف في صورة خاصة، واعتبار اتفاق التعاون في شؤون المصارف والنقد الذي تم توقيعه بين الطرفين قاعدة جيدة للتعاون في المجال المصرفي والنقدي والتأميني.

ودعا الطرفان الى توجه المصارف في فلسطين نحو الإستثمار وربط حلقة الإستثمار بالإدخار كأولوية مهمة للنشاط المصرفي.

كما دعوا الى انشاء شركة واحدة لإعادة التأمين تعمل على خدمة العمل التأميني في البلدين. وشدد الجانبان على اهمية اقامة سوق مالية في الأراضي الفلسطينية وتسهيل تعامل المستثمرين في البلدين من خلال التعامل مع اي من السوقين المالية، الفلسطينية او سوق عمان المالية.

وفي مجال الإنشاءات والمقاولات والشركات الإستشارية دعا رجال الأعمال الأردنيون والفلسطينيون الى اقامة شركات مشتركة للإنشاءات والتعهدات.

العراق

إتفاقان للتعاون المشترك مع بلغاريا والسودان ومشروع نفطي:

الروس يطوّرون حقلي «قرنة الغربي» و«الرميلة الشمالي»

■ أكدت مصادر عراقية على علم ودراية، ما تناقلته الأخبار عن توصل بغداد الى توقيع اتفاقات مع موسكو تقضي بتطوير حقلين نفطيين كبيرين في جنوب العراق.

واعتبرت المصادر نفسها، إن هذه الإتفاقيات هي من الأهمية بمكان، من حيث أنها اول اتفاقات نفطية ثنائية من نوعها منذ تطبيق عقوبات الأمم المتحدة.

ويعتبر الإتفاق الذي يسمح لشركات روسية بتطوير حقلي «قرنة الغربي» و«الرميلة الشمالي» دليلاً اخر على أن بغداد تحشد تأييد الدول الأعضاء في مجلس الأمن لرفع العقوبات من عليها.

وكان صفاء هادي جواد، وزير النفط، قال في فيينا خلال حضوره اجتماع «أوبيك» الأخير، إن العراق يريد التعامل مع الشركات التي يمكن أن تؤثر على صانعي القرارات في بلادها. وقال: «إننا بلد يخضع لعقوبات وهذه أهم ورقة في أيدينا. إننا نشعر في العراق ان روسيا اقرب الينا من اي بلد اخر. ولذلك منحناها مناطق امتياز شملت مناطق كانت تعمل فيها من قبل». ونقل عن جواد قوله أيضاً، إن عدة شركات أميركية طلبت تطوير الحقلين ولكن بغداد رفضت ذلك لأسباب سياسية معروفة.

ومشروع التطوير الروسي الذي سينفذ حالما ترفع العقوبات يشمل تطوير منطقتي «مشرف» و«اليمامة» في قرنة الغربي بطاقة تصل الى نحو ٤٥٠ الف برميل يومياً. أما الجهة المنفذة لأعمال التطوير فهي شركة لوكاويل. وتجري الشركة محادثات مع شركة «تي بي ال» الإيطالية المملوكة لشركة «تكنيب» الفرنسية لتوريد معدات وإمدادات.

ويشمل المشروع أيضا منطقة رابعة في الرميلة الشمالي «بطاقة تصل الى نحو ٥٥٥ ألف برميل يومياً».

وبعد توقيع هذه الإتفاقات لن يتفاوض العراق مع شركات أخرى على تطوير هذه الحقول النفطية. ويمكن للشركات الروسية ان تتنازل عن جزء من حصتها في الحقول لشركات أجنبية مقابل الحصول على التمويل والتكنولوجيا.

وكانت الأخبار تناقلت ما لم ينفه مصدر عراقي مسؤول من أن بغداد تجري حالياً محادثات متقدمة أيضا مع شركتي «توتال» و«الف اكيتين» الفرنسيتين على تطوير حقلي «نهر عمر» و«مجنون». ويقول المصدر المسؤول أن صفاء هادي جواد اجرى محادثات مكثفة و«دقيقة» مع مسؤولين كبار في «توتال» خلال اجتماع «أوبيك» الأخير.

وكان مسؤولون نفطيون عراقيون قد قالوا امام مؤتمر دولي عقد في اذار/ مارس الماضي إن العراق يهدف الى زيادة طاقته النفطية الى ستة ملايين برميل يوميا من ٢,٦ مليون حاليا بمساعدة الشركات الأجنبية في اكثر من ٣٠ حقلا مكتشفة بالفعل.

وسيتيح هذا للعراق ان يحتل المركز الثاني في «أوبيك» من حيث حجم الإنتاج بعد المملكة العربية السعودية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية حاليا عشرة ملايين برميل يومياً.

يبقى ان اتفاقات التنقيب والإستخراج التي وقعت مع روسيا جزء من بروتوكول بقيمة عشرة مليارات دولار كان وقع بالأحرف الأولى في موسكو في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٤ وأبرم في وقت لاحق في بغداد في نيسان/ ابريل الماضي.

● في نهاية الزيارة التي قام بها أخيرا كيريل تسوشيف، نائب رئيس الحكومة ووزير التجارة البلغارية الى بغداد، وقع مع نظيره العراقي حسين كامل حسن «إتفاق تعاون».

والإتفاق، حسبما أفصحت جهات عراقية على رفعة من المستوى والمسؤولية، يتضمن تنفيذ عدة مشاريع صناعية مشتركة وتبادل الخبرات بين البلدين بالإضافة الى تعزيز التعاون الثنائي.

من جهة ثانية قال وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني عوض احمد الجز إن السودان والعراق وقعا على مشروع اتفاق للتعاون المشترك، لكنه لم يقدم اي تفاصيل أخرى.

يذكر أنه في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٩٤ وقع البلدان على اتفاق يقوم العراق بمقتضاه بمساعدة السودان في استغلال احتياطياته النفطية.

الأردن

بعدما أشاد «صندوق النقد الدولي» بسياسة الحكومة الإقتصادية

١,٣ مليار دولار لتطوير وتوسيع سكك الحديد

■ وضع المهندس سمير قعوار، وزير النقل، حداً للغط الذي رافق برنامج تطوير السكك الحديد في المملكة، بافصاحه عن الخطة التي اعدتها وزارته لتوسيع الشبكة التي تربط شمال المملكة بجنوبها وشرقها بغربها وتربطها بالتالي ببلدان الجوار، والتوسعة تلك ستكلف ما يصل الى ١,٣ مليار دولار.

وأوضح الوزير سمير قعوار، ان هناك دراسات لعدد من المشاريع في هذا المجال يجري اعدادها لتقديمها الى القمة الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا المقرر عقدها في عمان في شهر تشرين الأول (اكتوبر) المقبل.

وقال ان نظام النقل بالسكك الحديد هو الخيار الأمثل لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات النقل، مشيرا الى انه بالنسبة الى الأردن فإن وجود شبكة للسكك الحديد أمر ضروري وحيوي لتطوير التجارة الإقليمية والدولية في المنطقة. وأضاف ان الأردن يتمتع بموقع جغرافي متميز بوصفه منطقة عبور لعدد من الدول في اسيا وافريقيا.

وكشف المهندس سمير قعوار النقاب عن مشروع لربط منطقة الشيدية بالوادي، لنقل الفوسفات الذي تشتهر به منطقة الشيدية، مشيرا الى ان شركة «ستوفري ريل» الفرنسية تقوم حاليا باعداد التصاميم التفصيلية ووثائق العطاء لإقامة الشبكة. وتوقع ان تنجز الشركة الفرنسية هذه الدراسة وملحقاتها قبل نهاية السنة الجارية.

كما كشف عن دراسة جدوى تقوم بها شركة نمساوية لإنشاء خط للسكك الحديد يربط الأردن بسوريا في مرحلة أولى وبالعراق والسعودية وإسرائيل في مراحل لاحقة.

وفي ما يتعلق بالشبكة الداخلية، قال ان الخط الحديدي سيربط مدينة «العقبة» الجنوبية «بالشيدية» حيث مناجم الفوسفات، ومن ثم بالعاصمة عمان، ومنها الى مدينتي «المفرق» و«إربد» عبر مدينة «الزرقاء» التي تبعد نحو ٢٥ كيلومترا شرقي عمان. والى الغرب من عمان ستقام شبكة خطوط تربط بلدة «صويلح» بمدينة «السلط» الواقعة غربي عمان.

أما الشبكة الخارجية والتي ستنفذ في مراحل لاحقة فانها تتضمن ربطاً لمدينة العقبة الجنوبية بالسعودية القريبة منها، وتربط مدينة «المفرق» بالعراق الى الشرق وسوريا الى الشمال وبـ «أربد» التي ستربط بدورها بخط حديدي يصلها بميناء «حيفا» الإسرائيلي.

وقال قعوار أن الهدف البعيد لهذا النظام من السكك الحديد هو تسهيل حركة التجارة والركاب والشحن من اميركا واوروبا بالشرق الأقصى وجنوب شرق اسيا، مشيرا الى انه يتطلب تمويلا ضخماً، وأن الحكومة الأردنية تقوم الان بالبحث عن مستثمرين محليين وعرب وأجانب للمساعدة في التمويل والدراسة والتنفيذ.

أما دراسة الجدوى التي تعهدت الحكومة النمساوية بتمويلها فهي تصل كلفتها الى نحو ٢٧٠ ألف دولار. وستقدم أرقام كلفة بناء الشبكة الإجمالية الى قمة عمان الإقتصادية المقبلة. ويبلغ طول الخطوط الحديد المشمولة نحو ١١٠٠ كيلومتر في جميع الإتجاهات المشار اليها.

وقالت مصادر في وزارة النقل الأردنية ان عدد المشاريع المطلوب تنفيذها لإنجاز هذه الشبكة ثمانية من بينها اثنان، الأول هو مشروع ربط «العقبة» بـ «الزرقاء» بـ «المفرق» والمفرق بالحدود السورية عبر «إربد» و«إربد» بميناء «حيفا» الذي يبعد عنها نحو ٧٠ كيلومترا فقط وتقدر كلفة هذا المشروع بنحو ١٩٢ مليون دولار.

أما ربط «المفرق» ببغداد فيتضمن تمديد نحو ٣٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديد وتبلغ كلفة المشروع نحو ٣٣٥ مليون دولار.

● اشاد فريق من «صندوق النقد الدولي» بسياسة الأردن الإقتصادية واعطى تقويماً متفائلاً بالفرص المتاحة للتنمية في المدى البعيد.

وقال بول شابرييه، مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد، «لديهم الان على الأرجح رؤية افضل للإتجاه الذي يودون حقاً السير فيه وكيفية تحقيق ذلك». واضاف ان الأردن يحقق أهدافه ويوجد المناخ اللازم لتعزيز التنمية الإقتصادية في المستقبل.

وكان بول شابرييه زار الأردن على رأس وفد من «صندوق النقد الدولي» واجرى المراجعة السنوية للأوضاع الإقتصادية مع مسؤولي الحكومة الأردنية.

وقال شابرييه، إن الأردنيين «يقيمون القاعدة التي لا بد منها للتحرك الى الأمام في إصلاحاتهم الهيكلية، واعتقد أن هذا هو ما ينبغي التركيز عليه».

وبدأ تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية بعد أزمة إقتصادية سنة ١٩٨٩ وحرب الخليج سنة ١٩٩١ حين كان الأردن يحقق نموا ضعيفا مع ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الديون بسرعة.

وقال شابرييه، إنه على العكس من هذا فان الأردن يحقق الان نمواً في الصادرات بمعدل يفوق عشرة في المائة. كما ان تركيبة الواردات تعبر عن إستثمار صحي في السلع الرأسمالية بالإضافة الى انخفاض معدل التضخم الى اقل من اربعة في المائة وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الى نحو ستة في المائة في السنة الماضية.

لكنه قال انه لا تزال هناك مشكلات مثل كبر حجم الجهاز الحكومي والعقبات البيروقراطية امام العمل الخاص، واضاف انه لا يزال على الحكومة أن تصلح نظام الدعم الحكومي لأسعار السلع والخدمات.

وقال شابرييه ان موقع الأردن المتوسط في المنطقة مع ارتفاع مستوى التعليم يتيح للأردن فرصة للتقدم الإقتصادي خاصة عندما يتم ابرام اتفاق تجاري مع الإتحاد الأوروبي وترفع العقوبات عن العراق.

● وقعت عمان اتفاقا اقتصاديا مع طهران يسمح باقامة مشروعات مشتركة في قطاعي الأسمدة والصناعات الثقيلة ويعزز العلاقات التجارية بين البلدين.

وتغطي الإتفاقات اتفاقية تجارية تم تعديلها في الأونة الأخيرة ومذكرة تفاهم اقتصادية واتفاقا في قطاع النقل يهدف لتسهيل التجارة البرية من خلال طريق يمر عبر سوريا وتركيا.

والإتفاق التجاري من جهة أخرى يسمح للأردن بتصدير ٣٠٠ ألف طن من الأسمدة لإيران سنويا من خلال عقود طويلة الأجل، وان من المستهدف زيادة الكمية الى ٥٠٠ ألف طن سنوياً.

بالمقابل فان ايران ستصدر من جانبها النشادر والكبريت اللذين تحتاجهما صناعة الأسمدة بالأردن وأن خبراء من الجانبين سيتفاوضون قريبا بشأن كميات التصدير.

وتظهر البيانات الرسمية ان ايران لم تستورد اي فوسفات من الأردن في سنة ١٩٩٣ و١٩٩٤ لكنها استوردت كميات من الأسمدة. والفوسفات من اهم مصادر العملة الصعبة بالنسبة الى الأردن.

واتفق الجانبان ايضا على بحث اقامة مشروعات مشتركة في قطاع انتاج الأسمدة في الأردن يقوم فيها الأردن بتوفير الفوسفات الخام في حين توفر إيران الكبريت والنشادر.

وقال المسؤولون ان الأردن وايران سيبحثان ايضا سبل التعاون لاقامة مشروعات مشتركة في قطاع وسائل النقل الثقيل للإستفادة من خبرة إيران الصناعية.

وكان الأردن إستورد سلعاً من إيران قيمتها ٥,١ مليون دينار (٧,٣ مليون دولار) خلال سنة ١٩٩٤ وكان معظمها من الفستق والزيوت ومعدات البناء، في حين صدر اليها سلعاً قيمتها ٤,٣ مليون دينار (٦,٢٢ مليون دولار) معظمها من منتجات الأسمدة.

وتظهر بيانات الربع الأول من هذه السنة ان الأردن صدر سلعا قيمتها ٣٢ ألف دينار (٤٥٩٧٧ دولاراً) لإيران في حين استوردت منها سلعا بقيمة ١,١ مليون دينار (١,٥ مليون دولار).

اسرائيل

في وقت توصلت الى تفاهم مشاركة تجارية مع الإتحاد الأوروبي

صندوق النقد الدولي يحذر من التضخم وانحسار الإدخار

■ حذر «صندوق النقد الدولي» إسرائيل من ان ازدياد العجز في حسابها الجاري وازدياد معدلات التضخم وانحسار الإدخار المحلي فيها في شكل ملحوظ يهدد إستمرار نموها الإقتصادي.

جاء ذلك في التقرير السنوي الذي رفعه الصندوق الى الحكومة الإسرائيلية.

ودان الصندوق أيضا الإبطاء في تنفيذ عملية الإصلاح البنيوي، ذلك الإبطاء تنم عنه زيادة اجور وتعويضات عمال القطاع العام وزيادة عددهم. كما دان «البطء الشديد» في تنفيذ التخصيص، وتبني خطة خاصة بنظام التقاعد «تلحق ضرراً جدياً بموازنات الحكومات الإسرائيلية في المستقبل وتلحق ايضا ضررا بالغاً بفعالية السوق الرأسمالية» على ما جاء في التقرير.

ويضيف تقرير الهيئة الدولية «تحتاج إسرائيل الى بذل كل ما بوسعها من جهود لإحياء عملية الإصلاح البنيوي بغية تحسين جانب العرض في الإقتصاد الإسرائيلي. ولتشير الى العالم بانها تبقى ملتزمة سياسة إقتصادية أكثر اتجاها نحو السوق».

ويقول التقرير، إن اداء اسرائيل الإقتصادي منذ سنة ١٩٨٩ كان ملفتا، اذ كان متوسط نسب النمو الإقتصادي ستة في المائة. كما شهدت هذه السنوات تراجع معدلات البطالة على الرغم من ازدياد عدد المهاجرين اليها، وتقوية القطاع المالي العام فيها. لكن التقرير يقول ان التطورات الإقتصادية الأخيرة «تهدد إستمرار الأداء الإقتصادي المرضي». فمعدلات التضخم وصلت الى ١٤,٥ في المائة السنة الماضية بعدما كانت ١١,٢ في المائة سنة ١٩٩٢، كما أن العجز في الحساب الجاري تضاعف ووصل الى ٢,٨ مليار دولار.

ويقول «صندوق النقد الدولي» ايضا ان التحدي الرئيسي الذي تواجهه إسرائيل يكمن في ضرورة تعزيز الإدخار المحلي العام والخاص. لا سيما بغية تخفيف الضغط على العجز الذي يتنامى في الحساب الجاري الخارجي.

وينتقد التقرير بلهجة قوية حادة ما يسميه «الإفتقار الى الطموح» في موازنة سنة ١٩٩٥، التي هدفت الى ان يكون العجز ٢,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما ينتقد احتمال تجاز الإنفاق العام الحدود التي رسمت له في الموازنة، في الوقت الذي لا يمكن أن يوصف فيه الإقتصاد الإسرائيلي الا بأنه «شديد الحرارة».

ويقول تقرير المؤسسة الدولية ان وجود سياسة ضريبية طموحة امر حيوي الأهمية بغية تبديد القلق ازاء ميزان المدفوعات وخفض دين إسرائيل العام الذي يتجاوز ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وذلك بهدف توليد المدخرات الضرورية للوفاء بتعهدات صندوق التقاعد في المستقبل وبالتزاماته.

ويضيف التقرير: «إذا اساءت إسرائيل ارساء أسس النمو الإقتصادي الذي يترأسه التصدير ويمكن أن يستمر، سيكون من الضروري جدا ان تمارس الإنضباط المناسب في سياسة ادارة الطلب، وان تكون السياسة المالية مدعومة على نحو أكمل بالسياسة الضريبية».

ويخص تقرير «صندوق النقد الدولي» بالإنتقاد اللاذع ما اعلنته حكومة اسحق رابين اخيرا من اقتراحات في شأن نظام التقاعد، فهذا النظام الجديد يضع عبئا ثقيلا على الحكومات في المستقبل ويحرف فعالية السوق الرأسمالية ويثير تساؤلات أساسية وشكوكا حول النمو الإقتصادي الإسرائيلي في المدى البعيد»، على حد ما جاء في التقرير.

ويحض «صندوق النقد الدولي» في تقريره الحكومة الإسرائيلية على التمسك بسياستها المالية التقييدية الحذرة بغية البقاء ضمن معدلات التضخم المستهدفة السنة الجارية وهي ما بين ٨ و١١ في المائة. وعلى رسم سياسة ذات صدقية متوسطة المدى تهدف الى خفض معدلات التضخم.

ويثني «الصندوق الدولي» من جهة ثانية على نظام صرف العملات الإسرائيلي ذي هوامش التقلب المائلة، وعلى التحرير التدريجي للتدفق الرأسمالي، وعلى التزام إسرائيل تحرير التجارة، وعلى هدفه الرامي الى خفض التعرفات الجمركية الى ما بين ٨ و١٢ في المائة بحلول سنة ١٩٩٩ .

وقد عمم هذا التقرير في وقت كانت فيه الحكومة الإسرائيلية تصل الى تفاهم مع «الإتحاد الأوروبي» بعد مخاض عسير حول اتفاق تجاري واسع النطاق، الذي يعطي الدولة العبرية امكانيات لم يسبق لها مثيل لدخول أسواق الإتحاد الأوروبي والية صنع القرار فيه.

ويحل هذا الإتفاق التجاري محل اتفاق وقع سنة ١٩٧٥ مع الإتحاد الأوروبي وتم التوصل اليه بعد مفاوضات مضنية.

ويتناول الإتفاق نطاقاً واسعاً من الحاصلات الزراعية يتراوح بين العنب والزهور واللحوم ويعطي لإسرائيل حق استخدام اموال الأبحاث والتطوير في الإتحاد الأوروبي حيث سيكون لها مقعد من دون حق التصويت.

والإتفاق الذي استخدمه الإتحاد الأوروبي كأداة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط كان من المقرر في الأصل ان يوقعه وزراء الخارجية بالأحرف الأولى يوم ٢٩ ايار/مايو الماضي ولكن الإتحاد الأوروبي رفض توقيع الإتفاق احتجاجاً على قرار لإسرائيل بمصادرة أراض في القدس وتم تجميد الإتفاق منذ ذلك الحين في مواجهة غضب عالمي.

وفي السنة الماضية كان العجز التجاري في الحاصلات الزراعية بين إسرائيل والإتحاد الأوروبي اكبر شريك تجاري لها يبلغ ٩٤ مليون دولار. لكن هذا الإتفاق حيوي ايضا لأسباب رمزية، اذ هو إشارة واضحة الى انه تم اختيار إسرائيل من دون جيرانها لتوثيق علاقتها بأوروبا.

● ذكر تصنيف لمؤسسة «بيرينغ سكيوريتيز انترناشيونال» البريطانية للسمسرة في الأوراق المالية أن اسرائيل اصبحت اكثر اسواق الأسهم جاذبية في العالم.

وقال مايكل هاول، المسؤول عن استراتيجية المؤسسة في انحاء العالم: «إسرائيل الأكثر جاذبية قياساً على ٥٠ سوقا في انحاء العالم».

واضاف أن اليابان والبرازيل تلتا اسرائيل في الترتيب وجاءت كندا في المركز الأخير.

واضاف هاول: «تبدو إسرائيل سوقاً رخيصة قياسا على معدلات نمو الأسعار والإيرادات لفترة خمس سنوات».

ويبلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في إسرائيل نحو ١٤ ألف دولار.

ولكن مايكل هاول قال ان احتمالات النمو الإقتصادي كبيرة. وأضاف بقوله، «مع تزايد النمو الإقتصادي يميل الناس الى الإستثمار في الأدوات المالية.

وتوقع مايكل هاول مع بدء انخفاض معدل التضخم ان يبدأ الناس في الإستثمار بشكل متزايد في اسواق الأسهم الا انه حذر من أن هناك ما يبعث على القلق البالغ في إسرائيل. فنسبة ميزان المعاملات الجارية والإستثمارات الأجنبية المباشرة من اجمالي الناتج المحلي قلت ٣,٨ في المائة السنة الماضية. وستقل اربعة في المائة هذه السنة.

وقال، عادة ما تكون الدول ذات العجز الصافي عملتها ضعيفة». واستشهد هاول في ذلك بأميركا اللاتينية. وقال ان الحكومة الإسرائيلية يجب أن تصحح هذا العجز وخصوصا بالتعجيل في تنفيذ برنامج التخصيص.

السعودية

زهورها تصدّر الى أوروبا ومساحاتها المزروعة ١,٤٢٥ مليون دونم

«تبوك» تُطعم المملكة من غلالها وتحمي أمنها الغذائي

■ تعتبر «تبوك» الزراعية، الإنموذج البارز في التخطيط الزراعي الذي بدأت المملكة العربية السعودية في تنفيذه بغية تنويع الإنتاج الزراعي وتوفيره بعدما وسعت المساحات المؤهلة للزراعة، باستخدام التقنية الحديثة.

و«تبوك» تقع في الجزء الشمالي الغربي من المملكة، تحيط بها حقول القمح وبساتين الفاكهة والخضروات التي يزداد انتاجها الزراعي سنويا بشكل ملحوظ، مما جعلها ركيزة من الركائز الأساسية للأمن الغذائي السعودي، إضافة الى وجود مزارع لإنتاج الزهور ومشاريع لتسمين الأغنام وانتاج الألبان والبيض.

وشهدت منطقة «تبوك» السنة الماضية ارتفاع عدد المزارع من ٣١٠ مزارع مساحتها نحو ١٨ ألف دونم الى ٦٦٤٢ مزرعة مساحاتها ١,٤٢٥ مليون دونم.

وادى ظهور عدد من شركات التنمية الزراعية فيها الى تسارع النمو في هذا القطاع. كما اسهمت بشكل كبير في تزايد انتاج الحبوب والفاكهة والخضروات والزهور من خلال استخدام الآلات الزراعية والتقنية الحديثة.

ويبرز في هذا الصدد دور كل من شركة «تبوك للتنمية الزراعية»، «تادكو» ومزارع «استرا النموذجية» ومشروع الباف «السيرة».

ولعبت شركة «تبوك للتنمية الزراعية» دورا مهما في المساهمة بتحقيق الأمن الغذائي حسب الخطط التي رسمها مجلس إدارتها والمتابعة الدائمة من قبل وزارة الزراعة والمياه.

وتسعى الشركة، التي بنت المزرعة على مساحة ٣٥ الف هكتار، الى الإنتاج والتصنيع الزراعي والحيواني وتسويق منتوجاتها، كما انها تستخدم اساليب التقنية الزراعية الحديثة وتملك معامل لتحليل التربة والمياه، ومصانع لتعليب الفاكهة وتعمل على زراعة اصناف جديدة في المنطقة خصوصا الفاكهة والحمضيات مما ادى الى زيادة حجم الإنتاج الزراعي وتنوعه.

وبعد الإنجازات التي تحققت في شركة «تبوك للتنمية الزراعية»، تم الإنتهاء من انجاز المرحلة الثالثة من المستودعات المبردة، واصبحت الطاقة التخزينية المتاحة نحو ٧٥٠٠ طن، كما تم انجاز مبنى الإدارة الجديد للشركة.

وينفذ مشروع الفاكهة على اربع مراحل بدأت قبل ست سنوات وبلغ ما تم زراعته من الأشجار المختلفة اكثر من نصف مليون شجرة انتجت ٢٥٠٠ طن سنة ١٩٩٤ وهي لم تصل بعد الى مرحلة الإنتاج الكامل.

وبدأت الشركة في انتاج **البطاطا** منذ خمس سنوات وحققت **نجاحاً** في الكم والنوع دفعها الى **التوسع** حتى أصبحت البطاطا من **الحاصيل** الرئيسية. وزرعت **الشركة** نحو ٥٥٠ هكتارا سنة ١٩٩٤/٩٣ انتجت ما يزيد على **٢٩ ألف** طن من البطاطا تمثل **نسبة ١٨** في المائة من الإستهلاك **السعودي**، كما تنتج الشركة **البصل** بعدما زرعته على مساحة ١٠٠ هكتار يقدر انتاجها بنحو الفي طن سنويا.



الوليد بن طلال

وتملك شركة «تادكو» ٢٠٧ وحدات من البيوت البلاستيكية، منها ١٣ وحدة مكيفة لإنتاج شتلات الخضار، وثلاثة بيوت للتجارب، وثلاثة بيوت لشتلات الزينة والفاكهة، وتمت زراعة ١٩٨ بيتاً بأنواع الخضار للإنتاج التجاري وهي البندورة والخيار والكوسى. وبلغت جملة ما انتجته البيوت البلاستيكية السنة الجارية ٩٠٠ طن.

كما تنتج الشركة علف البرسيم والعلف السوداني والقمح والشعير، وانشأت محطة تنقية ومعالجة البذور، ومعصرة لاستخلاص وتعبئة زيت الزيتون ومصنعا لصناديق «البوليستايرين».

وأسهم مشروع الباف السيرة بانتاج الألبان ولعب دوراً بارزاً في النهضة الزراعية في «تبوك»، اذ بدأ انتاجه بـ ٥٠٠ رأس من الأبقار الحلوبة سنة ١٩٨٠ وفي ١٩٨٩ بلغ عدد الأبقار ١٥٠٠ رأس تنتج ٣٠ ألف طن من الألبان الطازجة يوميا.

وأدت مزارع «استرا» دوراً كبيراً في تطور الزراعة في «تبوك». وقد أقيمت على مساحة ٢٤ مليون متر مربع غطت بكاملها بزراعات مكشوفة وبيوت محمية، لعبت دورا مهما في اجراء التجارب العلمية لزراعة المحاصيل المختلفة واكتشاف مدى ملاءمة الظروف المناخية للمحاصيل.

وتنتج مزارع «استرا» سنويا ١٨ ألف طن من الخضروات بوساطة ٢٥ نوعا من الحقول المكشوفة والبيوت المكيفة وشبه المكيفة، وتبلغ المساحة المخصصة لإنتاج الخضروات ٥٠٠ هكتار، وفي سنة ١٩٩٢ انتجت مزارع «استرا» ٨٠٠٠ طن من الفاكهة المختلفة مثل التفاح والخوخ و«النكتارين» و«المشمش» و«العنب» و«البرقوق» و«التين» وانواع الحمضيات. وهذه الكمية الى ازدياد سنويا. وتبلغ مساحة حقول الفاكهة في مزارع «استرا» ٥٠٠ هكتار.

وتقوم مزارع «استرا» بانتاج ١٦ مليون زهرة سنويا من انواع الورد و«القرنفل» و«الكرايزانتم» والغلاديوس والستاتيس والليمونيوم والغريزيا وغيرها. وتصدر هذه الزهور الى هولندا والمانيا وبريطانيا. كما تقوم مزارع «استرا» بانتاج شتلات الفاكهة والخضروات ونباتات الزينة الداخلية ونباتات تنسيق الحدائق ويقدر عدد الشتلات التي تنتجها استرا سنويا بـ ١١ مليون شتلة.

وتنتج «استرا» عسل النحل حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية اربعة اطنان بالإضافة الى تسمين الأغنام وتربيتها حيث يتم سنويا تسمين ١٥٠ ألف رأس من الأغنام، ويبلغ انتاج «استرا» سنويا ٨٥٠٠ من الحملان وتعمل «استرا» على انتاج الدجاج بطاقة تصل الى اربعة ملايين طير سنويا بالإضافة الى انتاج ١٦٥ مليون بيضة سنويا وانتاج اربعة ملايين صوص سنوياً.

● اعلنت «شركة المواشي - المكيرش المتحدة» وهي اكبر الشركات السعودية في تجارة الأغنام شراء ٩٤ في المائة من الشركة السعودية للتبريد (مقرها جدة) في صفقة مفاجئة بعدما اتجهت الأنظار طويلا نحو توقع شراء الأمير الوليد بن طلال المالك الأكبر لأسهم شركة المواشي وشريكه ناصر المكيرش رئيس مجلس ادارة الشركة جانبامن أسهم الشركة السعودية للنقل البري (مبرد) التي تواجه اوضاعا مضطربة كانت ادت الى تقديم مجلس ادارتها استقالة جماعية امام الجمعية العامة للشركة التي عقدت في الرياض أخيراً.

وذكر بيان اصدره مكتب الأمير وليد بن طلال ان شركة المواشي والمكيرش ابرمت اتفاقا مع ملاك الشركة السعودية للتبريد في جدة في صفقة اعتبرها البيان مكملة لنشاط «المواشي - مكيرش» اذ تضيف الى نشاطها في تجارة المواشي نشاطا رديفا يتمثل في بيع اللحوم بمختلف أنواعها والأسماك والخضر.

وذكر ناصر المكيرش ان الشركة ابرمت صفقة ناجحة تمهد الطريق امامها للتوسعة في اعمال صناعة وتغليف الأغذية واللحوم.

وقال ان قيمة الصفقة التي دفعها الجانبان ٥٩ مليون ريال سعودي ستستثمر الشركة مثلها في عمليات التوسعة التي تعتزم تنفيذها، في حين قدر المكيرش موجودات الشركة بين ١٢٠ و١٣٠ مليون ريال.

ورفض في الوقت نفسه الإجابة عن الدوافع وراء اتجاه الشركاء الثلاثة في شركة التبريد وهم محمد بن ابراهيم ومحمد ابراهيم العيسى واحمد بنجر لبيع الشركة التي تصل مبيعاتها السنوية الى نحو ٢٢٠ مليون ريال.

لكن المكيرش اشار الى ان الصفقة تضمنت احتفاظ المساهم الثالث في شركة التبريد احمد بنجر بنسبة ستة في المائة من أسهم الشركة بعد انتقال ملكيتها الى المواشي - المكيرش لصالح احد ابنائه.

وذكر المكيرش ان الشركة تتجه الى القيام بعمليات توسعة كبرى تشمل إقامة مصنع للحوم واخر لتصنيع الأغذية والتغليف واضافة اسطول للنقل لتوسيع رقعة وجود الشركة في الأسواق.

وتوقع المكيرش ان تؤدي هذه الخطوات الى مضاعفة ارباح الشركة الحالية الى أكثر من مرتين. وتوقع ان تصل الأرباح التي تحققها شركة التبريد هذه السنة الى عشرة ملايين ريال.

الإمارات

ماء وكهرباء ومساكن شعبية

تنفيذ مشاريع قيمتها تزيد على ٢٧٢ مليون دولار

■ بدأت وزارة التخطيط الإتحادية في تنفيذ مشاريع جديدة في الإمارات تزيد قيمتها على ٢٧٢ مليون دولار (مليار درهم).

معظم هذه المشاريع تتناول الكهرباء والماء والمساكن الشعبية، واهمها مشاريع تشمل المرحلة الأولى للربط الكهربائي بين مدن الإمارات وتبلغ كلفتها ٧١٥ مليون درهم ومشاريع تم ترسيتها عن طريق اللجنة الدائمة للمشاريع بتمويل من حكومة ابوظبي لإنشاء وحدات كهربائية في الإمارات الشمالية تعمل بالغاز وتبلغ كلفتها ٣٥٦,٥ مليون درهم.

وكان الشيخ حميد بن أحمد المعلا، وزير التخطيط، رفع مذكرة الى مجلس الوزراء حث فيها على ضرورة ادراج مشاريع جديدة، والموافقة على المشاريع التي تقدمت بها الوزارات والهيئات المختلفة للجنة الدائمة للمشاريع لتدعيم انشطتها.

وقال: إن من أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا الصدد انشاء عدد أخر من المساكن الشعبية، اذ تعد وزارة الأشغال العامة والإسكان حاليا نماذج جديدة لهذه المساكن لمواجهة المتطلبات المتزايدة للمواطنين الى جانب مشروع الربط الكهربائي الحيوي ومشاريع الطرق والتي تشمل انشاء طرق جديدة وتحسين ورفع مستوى كفاءة الطرق الحالية.

واشار الى ان التكاليف الكلية للمشاريع التي ادرجت في البرنامج الإستثماري لسنة ١٩٩٤ بلغت نحو ٤,٥ مليار درهم، الى جانب مشاريع اخرى للجهات الحكومية ذات الموازنات المستقلة عن موازنة الحكومة الإتحادية تقدر كلفتها بنحو مليار درهم أيضاً. وكشف ان التكاليف الكلية للمشاريع ارتفعت سنة ١٩٩٥ الى نحو ٤,٧ مليار درهم بزيادة قدرها ٤,٤ في المائة وذلك نتيجة طرح مشاريع جديدة وزيادة تكاليف بعض المشاريع لارتفاع الأسعار.

وذكر المعلا ان جملة ما تم انفاقه على تنفيذ المشاريع سنة ١٩٩٤ بلغ نحو ٧٢٠,٨ مليون درهم، ويمثل هذا المبلغ ٦٠ في المائة من المقرر تنفيذه السنة الماضية ونحو ١٦ في المائة من التكاليف الكلية و٢٨,٢ في المائة تقريبا من التكاليف الباقية.

وقال المعلا ان ما تحقق من تنفيذ سنة ١٩٩٤ يعتبر الأعلى منذ سنة ١٩٨٤، إذ كان التنفيذ قد بدأ في التراجع اعتبارا من سنة ١٩٨٥ بسبب عدم ادراج مشاريع جديدة، مشيرا الى انه في سنة ١٩٩٠ تم اعتماد عدد كبيرمن المشاريع ذات الأهمية لتلبية المتطلبات المتزايدة من الخدمات الأساسية من اهمها مشروع انشاء ٢٠٠٠ مسكن شعبي بالإضافة الى مشاريع الكهرباء والماء والمدارس، اضافة الى اعطاء دفعة لحاجات المشاريع القائمة من مبان حكومية وطرق.

وأشار في هذا الصدد الى المجهود الذي قامت به اللجنة الدائمة للمشاريع، مؤكدا ان اللجنة ارست سنة ١٩٩٤ وخلال الفترة المنقضية من السنة الجارية مشاريع بلغت قيمتها نحو ٧٤٨,٥ مليون درهم منها ٦١٢,٦ مليون درهم سنة ١٩٩٤، وشملت مشاريع الإسكان الشعبي والكهرباء والماء.

واوضحت مذكرة الشيخ المعلا، ان مشاريع الكهرباء والماء التي تم ترسيتها خلال هذه الفترة جاءت في المرتبة الأولى، اذ بلغ نصيبها نحو ٢٨٢,٦ مليون درهم تشكل نحو ٥١,٢ في المائة من اجمالي قيمة الترسيات، ويرجع ذلك الى ترسية توريد وتركيب سبع توربينات غازية عالية الأداء.

واحتلت قيمة الأعمال التي تم ترسيتها لوزارة التربية والتعليم المرتبة الثانية، اذ بلغت نحو ١٥٦,٢ مليون درهم تمثل ٢٠,٩ في المائة من الإجمالي. وجاءت بعد ذلك في الترتيب وزارة الداخلية بقيمة ١٠٨,٥ مليون درهم تشكل ١٤,٥ في المائة تقريبا من الإجمالي. اما الإسكان الشعبي فكان نصيبه من الترسية نحو ٢١,١ مليون درهم وهذا المبلغ خاص بالعدد المتبقي من المساكن الشعبية والتي كان قد تم ترسية معظمها في السنوات الثلاث السابقات (١٩٩١ - ١٩٩٣). وتوزع باقي قيمة الترسيات على الأعمال الخاصة بالوزارات والجهات الأخرى وكان أهم مشروع هو ترسية الشق الإنشائي لمركز أقليم معلومات الطيران المدني في الإمارات التابع لوزارة المواصلات بقيمة ١٥,٧ مليون درهم.

وأشارت المذكرة الى جملة الترسيات التي تمت في السنوات الثلاث (١٩٩١ - ١٩٩٣) لبيان مدى ما تم انجازه من قبل اللجنة الدائمة للمشاريع خلالها، اذ بلغت جملة هذه الترسيات نحو ١٨٧٤,٧ مليون درهم وقد كان ذلك نتيجة لإدراج عدد كبير من المشاريع المهمة بدءاً من سنة ١٩٩٠ .

● خففت وزارة الإقتصاد والتجارة في الإمارات شروطها في شأن ممارسة مهنة وسطاء التأمين في دولة الإمارات تجنباً لخروج ٦٠ في المائة من الوسطاء من السوق وتسهيل فتح فروع جديدة للوسطاء ومنحتهم ثلاثة اشهر لتوفيق اوضاعهم مع الشروط الجديدة. ويصل عدد مكاتب وسطاء التأمين في الإمارات الى ٦٢ مكتباً حتى الآن.

ويؤكد القرار الجديد على سريان بعض احكام القرارات السابقة وخصوصا منها ما يتعلق بمالك المؤسسة الفردية من مواطني الإمارات والمدير المسؤول بعد ان ثبت ان معظم هؤلاء الوسطاء ملتزمون بآداب وسلوك المهنة وعدم الإخلال باهداف القرار الوزاري السابق رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ .

وتهدف قرارات الوزارة في هذا الشأن الى الحد من الزيادة الكبيرة في عدد وسطاء التأمين عن حاجة السوق في الإمارات ورفع كفاءة الأداء والإرتقاء بالمهنة واحكام الرقابة على وسطاء التأمين من خلال الزامهم بتقديم الموازنة والحسابات الختامية عن اعمال الوساطة، وتشجيع المواطنين واستقطابهم لمزاولة المهنة عن طريق تخفيف بعض القيود والإشتراطات لمزاولة هذه المهنة، اضافة الى ضمان حقوق الغير نتيجة لمزاولة وسيط التأمين لأعماله.

وينص القرار الجديد لوزير الإقتصاد الإماراتي على تخفيف بعض القيود المتعلقة بفتح فروع جديدة لوسطاء التأمين من بينها حصول مسؤول الفرع الجديد لمكاتب وسطاء التأمين على شهادة الثانوية العامة، او ما يعادلها بدلا من الشهادة الجامعية في احد التخصصات.

ويعطي القرار الجديد لوسطاء التأمين المقيدين في السجل الخاص بهذه المكاتب لدى وزارة الإقتصاد والتجارة مهلة ثلاثة اشهر لتوفيق اوضاعهم بما يتفق مع احكامه واحكام القرار الوزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولة مهنة وسطاء التأمين والقرارات المعدلة له.

ابو ظبي

بعد أربع سنوات من المحاكمات

تأجيل البت بدعوى «الإعتماد» ورفض الإفراج عن ثلاثة متهمين

■ تفاجأ المحامون في دعوى «بنك الإعتماد والتجارة الدولي» BCCI بقاضي محكمة الإستئناف الإتحادية بعد جلسة المحاكمة السرية، يعلن تأجيل البت بالدعوى حتى ٣٠ تموز/يوليو الحالي، وهو موعد يقع ضمن العطلة القضائية والتي لا تنظر خلالها المحاكم الا القضايا المستعجلة.

واستبعدت مصادر المحامين ان يكون قرار القاضي وهيئة المحكمة بتحديد موعد مبكر، خلافا لتوقعاتهم، مؤشرا على ان الجلسة يمكن أن تكون الجلسة الأخيرةفي المحاكمة التي مضى عليها حوالى سنوات أربع ويحاكم فيها ١٣ شخصا من قيادات المصرف المنهار.

وقالت هذه المصادر ان المحامين لم يقوموا حتى الان باعداد مرافعاتهم عن المتهمين بانتظار تسلم الأوراق والمستندات والوثائق التي كانت المحكمة قد امرت النيابة العامة بتسليمها الى المحامين اكثر من مرة.

وقد كررت المحكمة في قرارها الذي اصدرته الطلبات السابقة حيث امرت النيابة العامة بتمكين محامي الدفاع من الأوراق والمستندات الخاصة بالقضية وكذلك احضار المتهم الرئيسي في القضية صالح نقوي الذي كان قد سلم للولايات المتحدة في ايار/ مايو سنة ١٩٩٤ بموجب اتفاق بين السلطة القضائية في كل من الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. وذلك لمحاكمته امام المحاكم الأميركية بتهم تتعلق بمخالفة قوانين تأسيس المصارف بالولايات المتحدة.

وقالت مصادر المحكمة ان النيابة ذكرت في الجلسة صعوبة احضار المتهم، الا ان المحكمة اكدت على احضاره واعلامه هو من واجب النيابة وان احضاره لا يزال شرطا لنظر الإستئناف المرفوع ضده وقبل الإستئناف المرفوع منه بشأن الحكم الذي اصدرته المحكمة الإبتدائية والقاضي بسجنه ١٣ عاما والزامه بالتضامن مع المتهمين الآخرين بدفع تعويضات مالية للمدعين بالحق المدني بمبالغ يصل مجموعها الى ١٠ مليارات دولار.

وقد رفضت المحكمة طلب المحامين لإخلاء سبيل ثلاثة متهمين ما زالوا في السجن من بين المتهمين الـ ١٣ الذين أخلي سبيل سبعة منهم لاسباب صحية او لاستنفاد العقوبة وذلك بدعوى ان المتهمين الثلاثة يحتاجون الى رعاية طبية. وقد أخذت المحكمة برأي تقرير طبي انتهى الى ان المتهمين الثلاثة ليسوا في حالة صحية تستدعي الإفراج عنهم. الا ان المحكمة قالت ان بامكان المحامين التقدم بالتماس جديد بشأن الإفراج عنهم على ان يكون الإلتماس مشفوعا بتقرير طبي يبرر ذلك.

وبالنسبة الى ظفر اقبال، الذي شغل منصب رئاسة البنك بالوكالة لفترة قصيرة، قبل ظهور بوادر الأزمة، فان المحكمة التي كانت قد افرجت عنه بسبب اوضاعه الصحية لمدة ثلاثة اشهر تجدد بالتتابع بعد انتهاء كل مدة، فقد سمحت المحكمة لمحاميه المستشار فوزي صلاح بتقديم طلب جديد لإستمرار الافراج عنه بعد انتهاء المدة الحالية في ١٩ حزيران/يونيو الماضي.

الكـويت

٨٠٠ مليون دولار القسط الأول من قرض قيمته ٥،٥ مليار دولار

مخاطر تسوية الديون على الإصلاحات الإقتصادية

■ دفعت الكويت في أواخر الشهر الماضي القسط الأول من المبلغ الأساسي لقرضها الدولي البالغ ٥،٥ مليار دولار، المقترض اصلا للمساعدة على تمويل إعادة إعمار ما هدمته حرب الخليج الثانية الناجمة عن الدخول العسكري العراقي الى الكويت.

والقسط الأول البالغ قدره ٨٠٠ مليون دولار دفعته «الهيئة العامة للإستثمار» بالإصالة عن حكومة سعد العبد الله الصباح.

وتعتزم الهيئة العامة للإستثمار التي تدير القرض الحكومي الخارجي، تكرار عملية التحويل كل ثلاثة أشهر حتى كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٦، وبموجب ذلك ستدفع الحكومة الكويتية نحو ٣٠٠ مليون دولار فوائد على القرض.

وسبق ان دفعت الكويت نحو مليار دولار على شكل فوائد على التسهيلات التي تم التوقيع عليها في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ للمساعدة في تمويل النفقات الطارئة المتعلقة بعمليات البناء في فترة ما بعد الحرب.

وكان القرض الذي رتبته «جيه. بي مورغان» وقتذاك اكبر قرض قدمته مصارف تجارية لصالح دولة ذات سيادة.

وقدم القرض ٨٠ مصرفاً من ١٨ دولة من ضمنها ٢٢ من أكبر ٢٥ مصرفاً في العالم في ذلك الحين.

واهم هذه المصارف تنتمي الى خمسة اسواق رئيسية هي اليابان وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة ودول عربية.

على صعيد أخر، قال مصرفيون ومحللون اقتصاديون، إن خطة حكومية لدفن فضيحة ديون صعبة اضعفت الإقتصاد الكويتي طوال اكثر من عشر سنوات متسامحة بشكل لا داعي له تجاه مجموعة من اغنى المدينين في العالم ومن شأنها تهديد اصلاحات اقتصادية.

قال هؤلاء، إن من شأن تطبيق الخطة التي تهدف الى حل أعقد مشاكل الإقتصاد الكويتي ان يطلق العنان لكثير من النزاعات القانونية وتكتلات المصالح الخاصة مما يؤدي الى تقويض احترام القانون والإساءة الى سمعة قطاع الإقتصاد الكويتي في الخارج. والخطة، تدعو الى الإعتقاد بشكوك واسعة الإنتشار بأن أولوية الحكومة في التعامل مع عبء الدين يبلغ ٢٠ مليار دولار تتمثل في تسهيل العبء المالي على افراد اغنياء بدلا من الحفاظ على المال العام.

سعد العبد الله الصباح

ولم يتم نشر قائمة رسمية بأسماء المدينين البالغ عددهم نحو ١٠ آلاف فرد ومؤسسة. الا ان الإعتقاد السائد أن من بينهم تجارا ومسؤولين كبارا في الحكومة تصل ديون بعضهم الى مئات ملايين الدولارات.

وقال مصرفي يتعامل مع برنامج الديون الصعبة: «التعديلات المقترحة تتجاوز بأشواط ما هو مطلوب.. ولن يحترم احد الحدود النهائية القائمة للتسوية».وتعود نشأة الدين جزئيا الى انهيار «سوق المناخ» وهي البورصة غير الرسمية عام ١٩٨٢ التي استخدمتها قطاعات شتى من المجتمع والى الخسائر التجارية التي تعاظمت نتيجة الدخول العسكري العراقي الى الكويت.

وبدأت حكومة سعد العبد الله الصباح في دراسة التعديل بعد انقضاء نحو سنتين من اقرار البرلمان لقانون حول تسوية الديون سنة ١٩٩٣ حيث كان مفترضا ان تكون تلك الخطوة الأخيرة في طريق القضاء على المشكلة التي مر عليها اكثر من ١٣ سنة.

وكان القانون الذي أتاح شروط تسوية متساهلة بهدف استعادة ٤٥ في المائة من قيمة الديون كافياً لمساعدة المصارف الكويتية التجارية على العودة الى الربحية.

الا ان المدينين احتجوا بانه حتى تلك الشروط كانت متشددة جدا وستدفعهم الى تسييل اصولهم بسرعة لتمويل التسوية مما يؤدي الى هبوط كارثي في اسواق الأسهم والعقار.

ويقول اقتصاديون على شأو بما يجري في الكويت ان الكثير من المدينين كان باستطاعتهم الدفع باستخدام اصولهم الخارجية الضخمة الا انهم لا يريدون توطين اموالهم.

وتمدد الخطة التي تكتسب قوة القانون، ان اقرها البرلمان والحكومة، الى خمس سنوات من سنتين الفترة التي يمكن خلالها التسوية نقدا وتطيل مدة الجدولة الى ٢٠ سنة من ١٢ سنة.

ويضيف هؤلاء، ان الخطة من شأنها إثارة المعارضة الشعبية لأي محاولة لفرض ضرائب الدخل او رسوم أعلى الى الخدمات العامة بهدف القضاء على العجز في الميزانية الذي يبلغ ٥،٨ مليار دولار. (ومن أسباب ارتفاع هذا العجز موافقة اللجنة المالية في البرلمان على طلب الحكومة بزيادة حجم الإنفاق بمقدار ٧٧٨ مليون دولار للشؤون الدفاعية).

وقال خبير مالي يقدم المشورة لبعض كبار المدينين: «ارى هذه الإقتراحات كنقطة بداية تتفاوض منها الحكومة على تسوية مع البرلمان لكن تعقيد هذه الخطط سيطيل المناقشات بين المدينين حول من سيحصل على الصفقة الأفضل».

وقد يلجأ بعض من قاموا بتسوية ديونهم وفقاً الى قانون سنة ١٩٩٣ الى القضاء ليستردوا اموالهم.

ولم يتغير مستوى الإعفاء من الديون في الخطة الجديدة حيث ما زال حجم الدين الواجب دفعه بين ٢ و٢،٥ مليار دينار (٦،٦ و٨،٣٦ مليار دولار) الا انه وفقا الى القانون المقترح ستتم الإستعادة في مدة اطول مقلصة بذلك القيمة الصافية لنتائج البرنامج.

مجلس التعاون

لأن حرب الخليج أرهقتها وعجز الميزانيات اتعبها

إقتصاد الدول الست سيلتقط انفاسه ببطء

■ «مؤسسة الخليج للإستثمار» التي تتخذ من الكويت مقراً والمملوكة أصلا بالتساوي لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي، الست توقعت بأن اقتصاد منطقة الخليج سينمو ببطء في سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٦، لأن الحكومات تخفض الإنفاق ولأن عوائد النفط سترتفع ارتفاعا طفيفا. واضافت المؤسسة ان اصلاح الماليات العامة والتوسع في اسواق المال سيعزز في مشاركة القطاع الخاص في اقتصاديات المنطقة التي تهيمن عليها الحكومات.



ونقرأ في التقرير الذي يعد سنويا، ان التوقعات للسنة الجارية وللسنة المقبلة هو استمرار النمو الإقتصادي الضعيف بصفة عامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومعروف أن «مؤسسة الخليج للإستثمار» تقوم بعمليات استثمارية ومصرفية في الخليج والإستثمار في البورصات العالمية أيضا.

اقتصاديون، على معرفة بشؤون الدول الخليجية الست، علقوا على ماجاء في تقرير «مؤسسة الخليج للإستثمار» بأن الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وهي دول منخفضة الكثافة السكانية لكنها دول نفطية مهمة من الناحية الإقتصادية، باتت الآن، تقيد الإنفاق وتدرس فرض رسوم جديدة وزيادة الرسوم على الخدمات التي تقدمها الدولة وذلك في محاولة لتقليل العجز في الميزانية الذي ازداد بسبب تكاليف حرب الخليج سنة ١٩٩١ وانخفاض اسعار النفط.

من جهة ثانية قالت المؤسسة ان اجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والكويت، ارتفع ٢،٥ في المائة سنة ١٩٩٤ الى ٢٠٩،٧ مليار دولار. بعد زيادة بنسبة ٢،٨ في المائة الى ٢٠٤،٤ مليار دولار عام ١٩٩٣، لكنها لم تذكر اية توقعات لسنة ١٩٩٥ .

وذكرت المؤسسة في تقريرها السنوي انه سيترتب على سرعة تطبيق الإجراءات التي تهدف الى توسيع الأسواق المالية المحلية، سواء من خلال الإسراع بعمليات الخصخصة او من خلال تطبيق الإجراءات التي توفر حماية حقوق الملكية وتوفير الحوافز الكافية لمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، من اجل زيادة الإستثمارات المباشرة.

وجاء في التقرير ايضا ان هناك فرص استثمار وفيرة للشركات الأجنبية وخصوصا تلك الشركات التي تتبنى رؤية طويلة المدى للمنطقة وقادرة على نقل التكنولوجيا الى منطقة الخليج التي ترغب حكوماتها في ان توفر لمواطنيها فرص التدريب والعمل في القطاع الخاص.

وخلص التقرير الى القول إنه «على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق العام فمازالت هذه الفرص متوافرة للمقاولين الأجانب في مجالات الطاقة والصرف الصحي والصحة والتعليم وكذلك قطاع الهيدروكاربون شاملاً التكرير وتطوير الغاز والبتروكيمياويات».

«أيروسبسيال» تسعى الى تنفيذها في أبوظبي

ثلاث مدن صناعية ومزارع للأسماك بإستثمار فرنسي

■ «ايروسبسيال» الفرنسية فاتحت المسؤولين في غرفة تجارة وصناعة ابوظبي في امكان مساهمتها في تنفيذ مشاريع خاصة في إطار خطط إمارة أبوظبي لإنشاء ثلاث مدن صناعية في «منطقة مصفح» قرب العاصمة «ابوظبي» ومدينة «العين» ومدينة «الرويس».

وعلى أثر هذه المفاتحة خلال الإجتماع المطول الذي انعقد في مقر غرفة ابوظبي بين رحمة محمد المسعود، رئيس مجلس ادارة غرفة ابوظبي، ووفد من شركة «ايروسبسيال» برئاسة جان دومينيك ريبول، صدر بيان ذكر أن المسعود اعرب عن أمله في أن تشارك الشركة الفرنسية بما لديها من تكنولوجيا صناعية متطورة في النهضة الصناعية التي تشهدها ابوظبي.

وقال ان الشركات الفرنسية مؤهلة للمساهمة في تنفيذ وبناء المدن الصناعية الثلاث.

وكشفت مصادر في الوفد الفرنسي ان مهمة الوفد الذي يضم جان - بيار جارنيه وهيلين بوتورا تركزت ايضا على دراسة جدوى انشاء مزارع للأسماك في الإمارات بمشاركة مستثمرين فرنسيين. فيما سيقوم وفد فرنسي أخر في الأيام القليلة المقبلة بدراسة جدوى في شأن صيانة الضمانات.

وتركز البحث بين المسعود وشركة «ايروسبسيال» على مجالات التعاون مع الشركة الفرنسية وامكانات الإستفادة من خبراتها الصناعية والتكنولوجية.

ودعا المسعود الشركات الفرنسية الى المشاركة في المعارض العامة والمتخصصة التي تقام في ابوظبي للتعريف بامكاناتها والتسهيلات التي تقدمها في مختلف المجالات الإستثمارية والصناعية.

وكان المسعود قام بزيارة لفرنسا من ٦ الى ٨ حزيران/يونيو الماضي وبحث مع الفعاليات الإقتصادية والتجارية في زيادة حجم التعاون الإقتصادي والتجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، الذي شهد تراجعاً نسبياً في الفترة الأخيرة.

وذكرت غرفة ابوظبي ان المبادلات التجارية بين فرنسا ودولة الإمارات شهدت تراجعا في الأعوام الثلاثة الماضية، اذ انخفضت الواردات من ٣،٢٦٩ مليار درهم سنة ١٩٩٢ الى ٢،٧١٠ مليار درهم سنة ١٩٩٣، وبلغت ٢،٣٨٦ مليار درهم سنة ١٩٩٤ .

كما انخفضت تجارة التصدير وإعادة التصدير من ١٢٦ مليون درهم سنة ١٩٩٢ الى ٦٥ مليون درهم سنة ١٩٩٤ .

وشهدت واردات إمارة ابوظبي من فرنسا ارتفاعا ملحوظاً، اذ زادت قيمتها على الضعف في السنوات الخمس الماضية وارتفعت من ٤٠٩ ملايين درهم سنة ١٩٨٩ الى ٨٤٨ مليون درهم سنة ١٩٩٣، وبلغت ١٠٩٩ مليون درهم سنة ١٩٩٤ .

● تعتزم امارة ابوظبي، اكبر منتج للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة خفض نفقات ميزانيتها بنحو ٢٠ في المائة في سنة ١٩٩٥ . وقد طلب رئيس إدارة المالية في ابوظبي محمد السويدي من الحكومة المحلية الا تتجاوز حدود الـ ٨٠ في المائة من نفقاتها المقررة في ميزانية ١٩٩٥ .

وأوصى كذلك بتعليق اي عملية تتطلب مخصصات جديدة وأي مشروع لخلق وظائف جديدة في سنة ١٩٩٥ .

وأبوظبي مثلها مثل الإمارات الأخرى في الإتحاد، لا تنشر ارقام ميزانيتها.

لكن نفقات الإمارة بلغت مجملها ١٤،٨٧ مليار دولار في سنة ١٩٩٣ مقابل عائدات بلغت ١٠،٤٩ مليار دولار اي بعجز مقداره ٤،٣٨ مليار دولار.

وتنتج ابوظبي ٨٥ في المائة من الـ ٢،١٦ مليون برميل نفط التي ينتجها الإتحاد في اليوم، وتملك ٩٠ في المائة من احتياطيات النفط، وفي سنة ١٩٩٤ بلغت قيمة انتاجها من النفط الخام ٢١،٧٩ مليار دولار مقابل ٣٦،٦٤ مليار دولار لإمارات الإتحاد.

المغرب

جدولة ديون المزارعين المستحقة لإحتواء آثار الجفاف

«البنك الدولي» يسقي حكومة الفيلالي جرعة ماء

■ بعد خطاب الحسن الثاني في الشهر الماضي حول الجفاف الذي ضرب مملكته، وبعد الإجراءات الإستثنائية التي اتخذتها حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، لإحتواء اثار تلك الكارثة الطبيعية، بدأت المرجعيات الدولية تتحرك للإسهام في التخفيف من حدة الأعباء المرمية على كاهل الحكومة المغربية. ومن تلك المرجعيات «البنك الدولي» حيث أعلن كايو كوخ فيزر، نائب رئيس فرع البنك لشمال افريقيا والشرق الأوسط، ان البنك يعكف على وضع برنامج دولي عاجل لمواجهة اثار الجفاف في المغرب بالتعاون مع عدد من المؤسسات المالية العربية والأوروبية واليابانية.

ولم يقدم كايو كوخ فيزر اي تفاصيل في شأن حجم المبالغ التي سيتم تخصيصها لهذا البرنامج، واكتفى بالإشارة الى ان «البنك الدولي» سيدعم المغرب في مفاوضاته مع الأطراف الدولية التي يمكن ان تشارك في مشروع مواجهة الجفاف في المنطقة.

ويحصل المغرب سنوياً على قروض من «البنك الدولي» تبلغ نحو ٤٥٠ مليون دولار مرشحة للإرتفاع السنة المقبلة.

وقال فيزر ان الرباط حصلت على مجموع قروض تجاوزت ٦,٥ مليار دولار من «البنك الدولي» وان مبلغاً يصل الى ١,٤ مليار دولار من الأموال المتفق عليها لم تصرف بعد وهناك اعادة لبعض المشاريع التي سبق للبنك ان اتفق بشأنها مع الحكومة المغربية.

وقال فيزر «إن البنك الدولي اتفق مع الحكومة المغربية على أربعة مشاريع كبرى سيتم البحث في تفاصيل تمويلها مستقبلا وتشمل تطوير ادارة القطاع الخاص وجعله محركا للنمو الإقتصادي المحلي، وزيادة الإعتمادات المخصصة للقطاعات الإجتماعية التي قال في شأنها انها لم تأخذ حظها الكافي من البرامج السابقة، اضافة الى تحسين عمل الإدارة العامة وتنمية المجالات المتعلقة بالبيئة».

واشار الى ان برنامج التقويم الإقتصادي في المغرب حقق نتائج جيدة وان على الحكومة المغربية مواصلة تنفيذ تلك البرامج المتفق عليها منذ سنة ١٩٨٣ وايلاء مزيد من العناية للجانب الإجتماعي والبيئي، في حين سيواصل البنك الدولي مساعدة المغرب على تنمية قدراته في مجال التجارة الدولية والإندماج في الإقتصاد العالمي، وتحسين شروط تمويل مشاريع القطاع الخاص.

الحسن الثاني

واعتبر كوخ فيزر ان الجفاف يمثل اكبر التحديات التي تواجه الإقتصاد المغربي هذه السنة لما تسببه من تراجع في الإنتاج الزراعي وتدهور للبيئة، فضلا عن الحاجيات المستعجلة المسجلة في مجال الماء، وتوريد الحبوب.

وكشف مصدر من البنك الدولي في الرباط أن جزءا من البرنامج العاجل لمكافحة الجفاف يشمل قيام البنك الدولي بتمويل مشتريات مغربية من الحبوب من الخارج.

وتقدر جهات اقتصادية مطلعة حاجيات المغرب في مجال استيراد الحبوب بما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار.

ويحتاج المغرب بشكل فوري الى تمويلات لا تقل عن ٤٣٠ مليون دولار للإستجابة الى الحاجيات الطارئة في مواجهة مضاعفات الجفاف.

محمد القباج، وزير المال، أوضح ان العجز المسجل في الموازنة يقدر بدوره بنحو ٤٥٠ مليون دولار سيتم تأمينه من السوق المالية المحلية.

واستبعد القباج اللجوء الى تعديل الموازنة المقدرة بنحو ١١ مليار دولار خوفا من الإنعكاسات السياسية والنفسانية لمثل تلك الإجراءات على المستثمرين المحليين والأجانب.

وفي غياب احصاءات رسمية عن مجموع خسائر المغرب من الجفاف هذه السنة تشير تقديرات اقتصادية الى ان خسائر المغرب تزيد على ملياري دولار تضاف اليها خسائر غير مباشرة في مجالات الماء والشغل في الأرياف.

وتقول مصادر مغربية ان الحكومة تفاوض «صندوق النقد الدولي» لتحصيل الأموال الضرورية لمواجهة عجز الموازنة كما تجري اتصالات مع الصناديق العربية و«البنك الأوروبي للإستثمار» و«البنك الأفريقي للتنمية» لتحصيل مبالغ اضافية لمواجهة اثار الجفاف

وترغب حكومة عبد اللطيف الفيلالي في ان ينوب «البنك الدولي» عنها في ابلاغ تلك المؤسسات المالية بضرورة دعم المغرب لمواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي التي تواجه تحديات الطبيعة وندرة الأمطار.

على صعيد أخر، ذكر مصدر حكومي على رفعة في المستوى، أن الحكومة، ستعيد جدولة ديون مستحقة على المزارعين مقدارها ستة مليارات درهم (٧,٥ ملايين دولار) في اطار برنامجه الإجتماعي العاجل للتغلب على اثار الجفاف.

ويأتي تصرف الحكومة من ضمن الحملة التي كان الحسن الثاني أعلنها للتضامن القومي لمكافحة الجفاف ومساعدة المناطق الريفية. وقال وقتها ان هناك حاجة الى ما يعادل ٤٠٠ مليون دولار للتغلب على الأزمة.

ونقرأ في «وكالة أنباء المغرب العربي» أن الحكومة المغربية استوردت بالفعل ١٥٠ ألف طن من الشعير لإطعام الماشية. وأضافت الوكالة قولها، إن الحكومة تتوقع اعادة جدولة ديون المزارعين لأنهم غير قادرين على رد ديون سنة ١٩٩٤ .ويتكهن مسؤولون بأن محصول الحبوب هذه السنة سيبلغ ١,٦ مليون طن وهو ما يعادل ربع المتوسط السنوي العادي. وكان محصول السنة الماضية وفيراً اذ بلغ ٩,٤ مليون طن.

وقال مركز ابحاث مغربي ان الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سينكمش بنسبة ٤,٢ في المائة بسبب الجفاف مقارنة مع نسبة نمو قدرها ١١ في المائة في سنة ١٩٩٤ .

واشترى المغرب منذ بداية السنة الحالية ١,٥ مليون طن من الحبوب بتكاليف قدرها ١٥٠ مليون دولار، وقال مسؤولون ان من المتوقع ان تستورد البلاد المزيد من الحبوب.

● استصدرت وزارة المال المغربية من البرلمان قانوناً يسمح باستعمال الإكراه البدني في حق الشركات التي ترفض تسديد ديونها المستحقة لفائدة الصندوق المركزي للضمان.

وينص القانون الجديد المعروف بالرقم ٩٣ على استعمال كل الإجراءات القانونية المتاحة لإستخلاص ديون الصندوق المركزي للضمان بما في ذلك الإعتقال والسجن.

وتبلغ ديون الصندوق المستحقة على ١٦ شركة ينشط اغلبها في مجال الصيد البحري حوالى ثلاثة مليارات درهم (حوالى ٣٥٨ مليون دولار) اضافة الى مجموع فوائد تقدر بـ ١,٢ مليار درهم (حوالى ١٤٠ مليون دولار).

ويعتبر الصندوق المركزي للضمان الذي انشئ سنة ١٩٤٩ مؤسسة عمومية تابعة للقطاع العام تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالي، هدفها الأساسي كفالة تسديد القروض المحلية والخارجية الممنوحة للمقاولات والمؤسسات العمومية والخاصة لإنجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية.

وخلال العشرين سنة الأخيرة أسهم الصندوق في تمويل وضمان تمويل ٣٦٠٠ مشروع شمل مجالات الصناعة والزراعة، والمواصلات، والصيد في اعالي البحار بمبلغ اجمالي فاق ١٦ مليار درهم (نحو ١,٩ مليار دولار).

لكن الصندوق لم يتمكن طوال الـ ١١ سنة الأخيرة من استرداد سوى مبلغ ٣٠٢٧ مليون درهم، وبقيت في ذمة الشركات ديون تقارب ثلاثة مليارات درهم.

وكانت الديون المتنازع عليها (٤٠٠ مليون دولار) حاليا بين وزارة المال وعدد من الشركات العاملة في الصيد البحري شكلت جزءا من مفاوضات الجدولة التي اجراها المغرب خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات مع كل من «نادي لندن» و«نادي باريس» ويلغ مجموع قيمتها ١٢٧٥ مليون دولار منها ١٠٣٤ مليون دولار لأصل الدين، و٢٤٠ مليون دولار لخدمة الدين.

تونس

لأن الجفاف ضرب الشمال والجنوب

٤٠٠ مليون دولار لتعويض النقص في المحاصيل

■ وزارة التنمية الإقتصادية، استحدثت حديثا أولى مهام الوزير الدكتور مصطفى النابلي، هي مواجهة اثار الجفاف الذي ضرب الزرع في البلاد وتسبب في تراجع المحاصيل بنسبة ٥٠ في المائة، في حين قدرت الإحصائيات الأولية المحاصيل المتوقعة بنحو سبعة ملايين قنطار بعدما كانت في المواسم السابقة تصل الى ١٦ مليون قنطار ويزيد.

وكان الدكتور النابلي اعلن ان الحكومة ستنفق ٤٠٠ مليون دولار لتعويض النقص المتوقع في المحاصيل الزراعية، بينها ١٤٥ مليون دولار ستخصص لإستيراد الحبوب.

والجفاف الذي ضرب البلاد أثر كذلك في انتاج الزيتون، اذ يتوقع أن لا تتجاوز المحاصيل ٣٧٥ ألف طن مقابل ٤٠٠ ألف طن كانت متوقعة أصلاً.

وأكد الدكتور النابلي ان النقص في المحاصيل الزراعية سيؤدي الى زيادة أسعارها بنسبة ٥,٨ في المائة فيما كانت التقديرات تتوقع زيادة نسبتها اربعة في المائة فقط.

وسيلقي تراجع الإنتاج الزراعي بظلاله على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، اذ يتوقع الدكتور النابلي ان لا تتجاوز ٤,٢ في المائة فيما كانت التقديرات الرسمية تتوقع نسبة نمو تعادل ٦,٣ في المائة.

وفيما يتوقع ان يتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة ستة في المائة يتوقع ان تبلغ نسبة النمو في القطاعات غير الزراعية ٥,٩ في المائة لكن الوزير النابلي توقع ان تتراجع القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بنسبة ١٥ في المائة. وكانت الحكومة العاملة بتوجهات الرئيس زين العابدين بن علي قد سارعت الى اتخاذ اجراءات للحد من الإنعكاسات السلبية للظروف المناخية غير المناسبة وخصصت في هذا الإطار ١٤ مليون دينار (١٥ مليون دولار) لدعم القطاع الزراعي في مجال تأمين المياه والمحافظة على قطعان الماشية وتحسين المراعي.

كذلك رصدت الحكومة خمسة ملايين دولار لدعم خطط التشغيل الإستثنائية في المحافظات المتضررة من الجفاف ولتفادي النقص المسجل في فرص العمل خصوصا في محافظات صفاقس وسليانة والمهدية

وسجلت عمليات الإستثمار ارتفاعا بنسبة ٢٠ في المائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية قياسا على الفترة نفسها من السنة الماضية وعزا مسؤولون هذا التطور الى الإنتعاش الذي شهده بعض القطاعات الإقتصادية خصوصا قطاع الإنشاءات. وقدرت الزيادة المسجلة في المستوردات خلال الفترة نفسها بسبعة في المائة، فيما قدرت الزيادة في الصادرات بنسبة ٢٥ في المائة. وتبعا لذلك تراجع العجز في ميزان المدفوعات الجارية من ١,٢ مليار دينار الى ٤٤٦ مليون دينار.

وأشارت الإحصاءات الرسمية الى ان نسبة نمو اجمالي الناتج المحلي السنة الماضية بلغت ٣,٤ في المائة واعتبر الإقتصاديون هذه النسبة جيدة قياساً على التراجع المسجل في الإنتاج الزراعي الذي قدرت نسبته بـ ١٠ في المائة وكذلك تراجع الإنتاج المحلي من النفط، مما زاد في مستوردات تونس من هذه المادة.

وقدر حجم الإستثمارات في السنة الماضية بنحو ٣,٩ مليار دينار فيما قدر نسبة الزيادة قياسا على حجم الإستثمارات سنة ١٩٩٣ باكثر من ستة في المائة على الرغم من الظروف المناخية الصعبة التي كانت لها تأثيرات سلبية في تطور الإستثمار الزراعي.

الدكتور مصطفى النابلي كشف ان الحكومة عاودت النظر في التقديرات التي وضعها للنمو الإقتصادي في السنة الجارية في ضوء التراجع المتوقع في الإنتاج الزراعي بنسبة ستة في المائة والعجز المتوقع في ميزان المدفوعات والذي يقدر بنحو ٦٦٣ مليون دينار خلال السنة الجارية.

وتوقع ان تنمو الإستثمارات بنسبة تزيد على ١٢ في المائة خلال هذه السنة قياسا على النمو المسجل في السنة الماضية.

مصر

بينما يجري السعي لتعزيز الشراكة مع واشنطن تقرير حكومي يقول:

التضخم هبط الى ٦,٩ في المائة

■ نقرأ في التقرير الرسمي لمركز المعلومات في مجلس الوزراء، ان التضخم هبط الى ٦,٩ في المائة والإفلاسات واصلت هي الأخرى انخفاضها خلال اذار/مارس الماضي لتصل الى ٧٥٤ حالة مقابل ٩٦٦ حالة في اذار/مارس في السنة الماضية، أي تراجعا بنسبة ٢١,٩ في المائة، وبذلك بلغ عدد حالات الإفلاس خلال الربع الأول من السنة الجارية نحو ٢٧٦٠ حالة مقابل ٣٠٨٩ حالة خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، أي أقل بنسبة ١٠,٦ في المائة.

وذكر التقرير ان معدلات وصول السياح الى مصر استمرت في تحقيق الزيادة لتصل الى ٢٣٨ ألف سائح خلال نيسان/ ابريل الماضي، مقابل ١٧٢ ألف سائح خلال الشهر نفسه من السنة الماضية، اي بزيادة ٦٦ ألف سائح وبنسبة ٣٨,٣ في المائة.

وأوضح التقرير الرسمي ان عدد السياح القادمين لمصر خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية سجل ارتفاعا قدره ١٦٥ ألف سائح على اعدادهم خلال الفترة المناظرة من السنة الماضية، اي بنسبة نمو قدرها ٢٤,٤ في المائة.

وانعكس ذلك على عدد الليالي السياحية لتصل خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية الى ٥,١٩٣ مليون ليلة مقابل ٣,٩ مليون ليلة، اي بزيادة نسبتها ٣٢,٢ في المائة. لكن تمتسط فترة بقاء السائح قد انخفض قليلا الى ٦,٠٧ ليلة مقابل ٦,١٥ ليلة سياحية في الفترة المناظرة من السنة الماضية.

وافاد التقرير ان الدخل السياحي بلغ ١٠٢ مليون دولار خلال اذار/ مارس الماضي مقابل ٩٧ مليون دولار في الشهر ذاته في سنة ١٩٩٤ .

وذكر التقرير ان انتاج مصر من النفط الخام استمر في انخفاضه خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية بالمقارنة مع الفترة المناظرة من السنة الماضية، على الرغم من أن انتاج شهر نيسان/ ابريل الماضي سجل ٣,٧ مليون طن وهو معدل انتاج الشهر نفسه عن السنة الماضية. ويلغ انتاج الأشهر الأربعة الأولى ١٤,٩ مليون طن مقابل ١٥,٠٩ مليون طن خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، اي تراجع بنسبة ١,٢٥ في المائة. وفي المقابل بلغ انتاج الغاز الطبيعي خلال نيسان/ ابريل الماضي ٨٠٠ ألف طن مقابل ٧٥٠ ألف طن خلال الشهر ذاته من السنة الماضية. ووصل الإنتاج خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية الى ٣,٢٥٢ مليون طن مقابل ٣,٠٤٤ مليون طن في الفترة نفسها من السنة الماضية اي بزيادة نسبتها ٦,٨ في المائة.

وأشار التقرير الى ان مبيعات الأسمنت ف مصر حققت طفرة خلال نيسان/ ابريل الماضي لتصل الى ١,٦٧٨ مليون طن مقابل ١,٢٥٨ مليون طن خلال الشهر نفسه من السنة الماضية، اي بزيادة ٣٤ في المائة. موضحاً ان الزيادة في مبيعات نيسان/ ابريل الماضي عوضت المعدلات المنخفضة التي استمرت خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية. وبذلك تصل المبيعات خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية الى ٥,١١٤ مليون طن مقابل ٥,١٧٣ ملايين طن خلال الفترة المناظرة من السنة الماضية، اي تراجعا بنسبة ١,١٤ في المائة.

على صعيد أخر، تقوم وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية المصرية باعداد خطة متكاملة لزيادة الصادرات المصرية الى سوق الولايات المتحدة الأميركية تشارك فيها المكاتب التجارية في كل من واشنطن ونيويورك وسان فرانسيسكو.

وقال وزير الإقتصاد، محمود محمد محمود، في تصريحات صحافية متعددة ان اللجنة العليا لتنمية الصادرات ستناقش هذه الخطة في اجتماعها برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط.

وأضاف انه تم في اجتماعات «لجنة التجارة والإستثمار» التي عقدت في واشنطن أخيرا في اطار الشراكة بين مصر والولايات المتحدة مناقشة خطة عمل قدمتها وزارة الإقتصاد، واوضح ان الخطة تشمل سبعة قطاعات اساسية للإقتصاد المصري يشكل كل قطاع منها حاجات وإمكانات حوالى ٦٣ شركة.

وقال محمود، انه تم الإتفاق مع الجانب الأميركي على اختيار قطاعي الأثاث والزيوت من القطاعات السبعة التي تتضمن ايضا الجلود ومنتوجاتها والمنسوجات القطنية والكيمياويات والصناعات الغذائية والأدوية. وأوضح أنه سيتم في هذين القطاعين بحث المعونات الفنية والتسويقية والإستثمارية اللازمة لتطويرها.

وأكد الوزير على اهمية اجتماع واشنطن الذي يعتبر الإجتماع الأول للجنة التجارة والإستثمار وتم خلاله وضع اسس العمل خلال المرحلة المقبلة واعداد خطة عمل مدروسة. واوضح انه تم خلال اجتماع مع رونالد براون وزير التجارة الأميركي على هامش اجتماعات اللجنة البحث في العلاقات التجارية بين البلدين وترتيبات المؤتمر الإقتصادي المقرر عقده في عمان في تشرين الأول/ اكتوبر المقبل.

واشار الى انه تم الإتفاق على زيادة كمية القمح الأميركي المدعم المخصص لمصر ليصل الى ٦٠ الف طن، وأنه سيتم شحنها بين تموز/ يوليو الحالي وايلول/ سبتمبر المقبل.

العالمية والقومية: نقيضان أم متكاملان؟

تثير «الفكرة العالمية» السائدة الآن حفيظة المفكرين الإقتصاديين في الوقت الحاضر باعتبارها وليدة تطور إقتصادي عالمي الإطار يتعدى حدود الدول والأوطان والقوميات.

وتتابع «الميزان» المناقشات المهمة في هذا الموضوع، فبعد الدراسة الإقتصادية التي نشرتها في العدد الماضي، (العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران/يونيو ١٩٩٥)، عن اعتمال الديموقراطية والعالمية لتقسيم الدول الى كيانات صغيرة، تنشر في هذا العدد فحوى دراسة أعدها رونالد ستيل، استاذ العلاقات الدولية في جامعة جنوب كاليفورنيا للنشر في «وورلد بوليسي جورنال» وأخذت جريدة «واشنطن بوست» مقتطفات منها.

■ هل يحتاج الأميركيون الى خوض حرب في البوسنة لكي يثبتوا أنهم «عالميون» جيدون؟

وإذا لم يذهبوا الى البوسنة فهل يعني ذلك أن أميركا تشيح عن دور قائد في النظام العالمي؟

هذا ما ينطوي عليه الإستخدام المتسرع لعبارة «العالمية» التي هي الآن الكلمة الرائجة حديثاً في أوساط أهل السياسة الخارجية. هذه العبارة حلّت محل شعار من مخلفات الحرب الباردة هو «الإحتواء» كتفسير مفترض لدور أميركا في العالم.

وكما أن البرنامج السابق قدم تبريراً لجملة مذهلة من العمليات - من حلف يمين الولاء للحكومة والنزول على سطح القمر الى حربي كوريا وفيتنام - توظف «العالمية» اليوم لملء ما يمكن أن نسميه «الفراغ المبدئي أو العقيدي».

إن الأميركيين هم بشكل أو آخر عالميون أحبوا ذلك أم كرهوه. وما عساهم يكونون غير ذلك وهم يعيشون في عالم موصول ببعضه البعض حيث تؤدي مشكلة في صندوق تقاعد ياباني الى دفع الدولار نزولاً الى الحضيض، وحيث حرب أهلية في البلقان تثير نقاشا محموما حول اذا ما كان يجب على الولايات المتحدة ان تهب الى الإنقاذ.

إن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تكون جزيرة معزولة حتى لو أرادت أن تكون كذلك. انها تتاجر مع جميع دول العالم تقريبا، وتهيمن على الأمم المتحدة وعلى «البنك الدولي»، وتدير شبكة عالمية من القواعد والتحالفات العسكرية، وتبث الرسائل والرموز الثقافية التي يتلقفها العالم كله. انها «شفاطة» عظيمة تشفط أو تجذب اليها الموهوبين والطامحين وأحيانا اليائسين من جميع أنحاء الدنيا. فأي بلد اكثر عالمية أو يمكن أن يكون؟

لكن «العالمية» كعقيدة أو مذهب ليست تعنى فقط بالأشياء كما هي، بل بكيفية تفكيرنا فيها. انها تبين طريقة للنظر الى العالم، وبوجه خاص حول مكانة اميركا في العالم. ولهذا السبب تجدها مشحونة بالغمز والتلميح.

إن عبارة «العالمية» كما هي مستخدمة الآن لا تتعلق بالتجارة الحرة، او بالمباريات العالمية لكرة القدم، او بالنظام المتردي. انها تدور حول المنزلة التي يجب أن يتبوأها نهج معين في السياسة الخارجية في المفكرة السياسية.

بالنسبة الى واضعي السياسة تعني «العالمية» ان على أميركا أن تأخذ زمام القياد في اشاعة السلام والإزدهار والديموقراطية.

وهذا ينطوي على ما هو اكثر بكثير من مجرد التعاطي في الشأن العالمي أو حماية المصالح الأميركية. انها تعني الدخول في حروب في أماكن بعيدة لإثبات «قياديتها العالمية».

ودعاة «العالمية» ينادون بها على انها نهج المستقبل. جورج بوش في تلقطه بشعار يصف به التصرف القلق والمشوش لأميركا تجاه الفوضى التي قامت بعد الحرب الباردة سماها «الإحتواء الزائد». لكن «العالمية» كالإحتوائية ليست المستقبل. بل هي الماضي في نواحٍ كثيرة. انها تسوق في وقت تتضاءل فيه القوة العسكرية الأميركية وقد كانت درة الحرب الباردة، وفي وقت تتقلص فيه الأسبقية الأميركية سريعاً في السياسة والإقتصاد ازاء منافسيها العالميين.

كانت الحرب الباردة جوهر «العالمية». قوتان قاريتان متضادتان كانتا تتنافسان في كل نواحي المعمورة حول ايديولوجيات لها إدعاءات كونية شاملة. كل منهما أدعت ان نظامها ليس فقط متفوقا على الآخر، لكنه يصلح للجنس البشري بكامله. وهذا ما اعطى الحرب الباردة قسوتها الخاصة. لقد كانت حربا دينية. ومثلها مثل المبارزات السابقة المشابهة لم يكن لها ان تنتهي إلا باندحار أحد الفريقين أو كليهما.

إن سقوط الإتحاد السوفياتي جرد الشيوعية من موثوقيتها كايمان محرك للطامحين وللبائسين على السواء. ورأسمالية السوق خرجت منتصرة في كل مكان. لكن هذا ليس بالنصر المؤزر للولايات المتحدة كما يتصور المحتفلون به. فالرأسمالية لعبة بامكان أي دولة أن تلعبها. وبعض الدول يلعبها كما يلعبها الأميركيون وربما أفضل.

أما في السياسة الواقعية، خلافا لعالم التجريدات الذي يعيش فيه المنظرون الإقتصاديون، فان المكاسب النسبية هي التي يحسب لها الحساب. فالقضية الرئيسية سياسياً ليست مقدار نمو «الكعكة الإجمالية» عندما تتوسع التجارة العالمية، بل حصة من هي التي تكبر أكثر.

إن الحصة الأميركية لا تنمو، وحصة منافسيها الإقتصاديين (حلفائها في الحرب الباردة) تتزايد. وبفوزها على الشيوعية وهي تغبط نفسها في نشوة النصر، بدأت الولايات المتحدة الآن تخسر الحروب التجارية للرأسمالية.

«العالمية»، كما يحددها معظم الإقتصاديين وخبراء السياسة الخارجية الأميركيين، تقول إنه لا بأس بذلك. فهم أقل اهتماما بالحدود القومية منهم بالأنظمة.

انهم يعتقدون ان اي شيء يخدم النظام ككل، (نظام السوق العالمي)، هو شيء جيد. وبهذا المعنى فانهم منظرون عقائديون. انهم ملتزمون بالفرائض التالية:

حرية التجارة، حرية تحرك وانتقال الرساميل والأيدي العاملة من دون عوائق (اي المال والوظائف)، وصدارة السوق فوق السياسة، وانتهاء جدوى القومية او الوطنية.

انهم يضيقون ذرعاً بأي عوائق أمام هذه المفاهيم المطلقة. ومثلهم مثل جميع المؤمنين الحقيقيين يعتقدون بأن المنافع الطويلة الأجل سوف تعوض عن الضنك القصير الأجل. ولهذا، وعلى سبيل المثال، فان دعاة «العالمية الإقتصادية» في الحزبين السياسيين (الجمهوري والديموقراطي) تبنوا بحماسة اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، وهي اتفاقية، أياً كانت فضائلها، تعني خسارة الاف الأميركيين وظائفهم فيما الشركات تسعى الى الأيدي العاملة الرخيصة في المكسيك. الدعاة يقول عن ذلك انه «تعديل».

ولأنّ الشركات الكبرى ومحترفي السياسة كانوا غير مبالين تجاه اولئك الذين أزاحوهم من أعمالهم بفعل سياساتهم هذه، فلا عجب ان «العالمية» لا تحظى بالتهليل الشامل من الأميركيين. بل انها خارج واشنطن ونيويورك، تعتبر على نطاق واسع بأنها غطاء تنتهج النخب الإقتصادية والسياسية تحته سياسات بعيدة جدا عن مصالح الأميركيين العاديين. لكن هذه النخب ترد هذه الشكوك الى «ضيق أفق تفكير الناخب الأميركي» الذي لا يفهم أن ما ينفع النظام العالمي ككل هو ايضا شيء نافع للولايات المتحدة. اما الحقيقة فهي اكثر تعقيداً من ذلك.

إن الإنتقال الحر غير المحدود للأموال والوظائف لا يفيد جميع الدول بالتساوي. فهناك رابحون وهناك خاسرون. وبالنسبة الى حلفائها في الحرب الباردة، مثل اليابان، فان الولايات المتحدة خاسرة. وشعوب الدول القوية لا تحب ان تكون خاسرة حتى باسم «العالمية».

وليس جميع الدول التي تمجد السوق تلعب حسب القواعد. فالولايات المتحدة تمتص البضائع من جميع انحاء العالم - حتى على حساب تعطل الأميركيين عن العمل - على أساس أن للأميركيين الحق في شراء ما يعجبهم بأرخص الأسعار.

أما اليابانيون، وهم منتفعون من فتح الأبواب الأميركية، يعارضون فتح أبوابهم، فاليابانيون يؤمنون بالإنتاج لا بالإستهلاك، بالعمالة الكاملة لا بالمستوردات الرخيصة. انهم يحبون القواعد الأميركية كمصدرين، لكنهم يلعبون حسب قواعدهم الخاصة كموردين.

وحتى إذا كان الإقتصاديون غير مبالين بفقدان الوظائف العمالية، فإن العمال العاطلين عن العمل مبالون. ذلك أن هبوط المداخيل وفقدان الطمأنينة يثيران التوتر والمرارة. وعندما يشعر الناس بأنهم مبعدون ومجهضون، وعندما تتناقص فرص العمل اكثر فأكثر، وعندما يضطر العمال الى تفويت طعام الغداء لدفع الفواتير، فانهم يتحركون لإشعار الآخرين بالغضب. يفعلون ذلك في صناديق الإقتراع وفي اللجوء الى العنف.

إن الدولة الوطنية، مع كل الجرائم التي ترتكب باسمها، ما زالت المصدر الأول لولاء غالبية الناس. ففي حين بات العالم أصغر واكثر تكاملاً من ناحية، تجده من ناحية ثانية اكثر انقساماً. فالحواجز الثقافية والإقتصادية التقليدية، وخصوصاً بين النخب المدربة والمحظوظة، أخذة في الزوال. ومع ذلك، هناك عودة الى الأنماط السابقة من الحياة الدولية، والتحالفات الإقليمية، وتوازنات القوى، ودوائر النفوذ، والتنازع بين القبائل والأديان والمذاهب.

فالتفتت في عالم بدا لنا أخيرا أنه مستقر سياسياً ولو أنه منقسم، هو العلامة الفارقة في زماننا.

فإنْ كان للعالمية ان تستقطب الدعم فانه يجب عليها ان تكون مكملة للوطنية او للقومية، لا ان تكون بديلا عنها. ذلك ان الناس لن تحول ولاءها في الدول الوطنية التي ينتمون اليها الى منظمات عالمية لا يستطيعون السيطرة عليها ويرونها معادية لمصالحهم. فالعالمية تستدعي الإحترام فقط إذا نظر اليها على انها وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية، أو على الأقل عدم عرقلتها.

إن هذه الأهداف ليست كما كانت إبان الحرب الباردة. فالرأي العام الأميركي لا ينتظر منه ان يواصل السماح لحلفاء الحرب الباردة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، أو لرفاق الطريق بالمصادفة بفعل معاداة السوفيات كالصين، بأن يفتتوا القاعدة الصناعية لاميركا ذاتها باسم «عالمية حرية التجارة»، التي لا يمارسونها أنفسهم.

إن دولة لا تقدر او لا ترغب في حماية عمالها لأنها مثقلة ومقيدة بتجريدات فكرية كالأسواق الحرة والتصدير غير المحدود للأموال والوظائف، هي دولة محكومة بالصراع الداخلي وبالنزول الى المرتبة الثانية.

إن قومية اميركية مستنيرة من شأنها ان تعطي أولوية أعلى لحماية وظائف الأميركيين من مساعدة الشركات على نقل معاملها الى الخارج سعياً وراء الأيدي العاملة الرخيصة.

انها لا تستطيع ان تدفع بالولايات المتحدة الى حروب بعيدة لا تفهمها ولا تستطيع حلها، وليس لها دخل بمصالحها الخاصة. كما انها توقف تقديم الحماية العسكرية المجانية لمنافسيها الإقتصاديين لتحافظ على وهم أنها «دولة عظمى». فهناك وصف أدق لهذا الدور هو «الحارس بدون أجر». انه يجوز النظر الى العالمية نظرة خيرية على أنها «شارة» تدل على النيات الحسنة. كما انها ليست مثل العاطفة الجياشة تمثل الخير المطلق بذاتها.

انها ببساطة طريقة لتقدم مصالح الشعوب المنتظمة في مجتمعات قومية تحت ظروف معينة. حيثما تفعل ذلك تعتنق. وحيث لا تفعل، فان جميع الأدعية التقية في العالم لن تنقذها.

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

الخوري يواكيم مبارك: أفول الحوار

غياب الخوري يواكيم مبارك، في المنأى، ولا أقول في المنفى، أمر له دلالة بالنسبة الى اللبنانيين الذين يتصورون صورة للبنان ربما لم تعد ممكنة. والأب مبارك، رحمه الله، غني عن التعريف سواء في كتبه أو في مطالعاته او في مواقفه وتصوراته، وخاصة بالنسبة الى الحوار الإسلامي - المسيحي، والفهم الخاص والعميق للديانتين، وسواء في ارتباطه يوما مع ميشال الأسمر مؤسس «الندوة اللبنانية» التي كادت ان تكون منبراً لهذا الحوار.

الخوري مبارك عاد الى لبنان خلال الحرب فانكسر قلبه، ليس على ما جرى وصار خلال الحرب، بل على الصورة المطلة للبنان المستقبل، فآثر الخروج منه وفك الإرتباط معه فمات في فرنسا وأوصى أن يدفن هناك. هذا الموت في المنأى له مغزى يبعث على الكآبة والحزن لأن فيه حكماً على ما يجري بناء على ما جرى.

باختصار، الخوري يواكيم مبارك رأى لبنان آخر غير لبنان، فولى هارباً. عرف النبتة التي ستخرج من تلك البذرة.

في هذا اللبنان الجديد، وجد مبارك «مسيحيين» ليسوا مسيحيين، ووجد «مسلمين» ليسوا مسلمين. وجد «مسيحيين» ولم يجد مسيحية، ووجد «مسلمين» ولم يجد إسلاماً. فقد استولى عليهما فريق ثالث.

صورة الخوري يواكيم مبارك هذه تشبه الى حد ما صورة «البطريرك يوسف» آخر بطاركة القسطنطينية قبل سقوطها في يد محمد الفاتح العثماني. فقد كان هذا البطريرك داعية حوار بين المسيحية الشرقية والمسيحية الغربية. بل الى وحدتهما في كنيسة واحدة جامعة رسولية. لكن حال القسطنطينية في ذلك الوقت كسر قلبه فرحل عنها ولجأ الى الفاتيكان معترفا به كمرجعية واحدة للجميع. قرأ المستقبل، بينما كان الآخرون يجترون الماضي.

هي القصة ذاتها من بدايتها الى خاتمتها: تنشأ العصبيات، ومن العصبيات تنشأ العصابات، وتتقاتل على أتفه الأشياء، وتدوس على جوهر القضية، فينتصر الفريق الثالث الواقف بالمرصاد.

محمد الشابي مشرق ومغرب

صديق آخر من أهل الحوار والإنفتاح غادر الدنيا في مطلع الربيع الماضي، هو محمد الشابي التونسي المتلي، مشرقية. ومما يؤسف في غياب الشابي انه مات في عز الشباب، وفي اكتمال النضج. قضى حياته في فرنسا وعاد الى تونس محمولاً على «الآلة الحدباء».

لم يمثل أحد التقاء المغرب بالمشرق كما مثله محمد الشابي. كان المغرب والمشرق يتحاوران في داخله فيشع هذا الحوار على أصدقائه ومحبيه ومنادميه.

كان الشابي لبنانياً أصفى من اللبنانيين، وسورياً أصفى من السوريين، وفلسطينياً أصفى من الفلسطينيين وعراقياً أصفى من العراقيين، وكويتياً أصفى من الكويتيين، هو العروبة قبل «تعريبها». هو الأفكار البريئة قبل أن يلوثها الملوثون بتحويلها الى «بيزنس»، هو التفاؤل الدائم بمستقبل زاهر للأمة العربية لم تفت فيه النكسات والهزائم والإرتدادات والإنهيارات. هو عالم خاص يتمنى كل وحد أن يقطنه: حديث لا يمل، بسمة لا تفتر، نظر صائبة لا تخيب، تواضع أصيل ملؤه الكبر، ومسلم حقيقي خارج الأطر الخادعة.

كان الشابي بالنسبة الى أصدقائه ومحبيه بعداً آخر إضافيا في باريس. تبدو معه العاصمة الفرنسية مكاناً مختلفاً. ومعه تتعلم قصة مختلفة لكل مكان. فهم الغرب وتآلف معه، لكن الغرب لم يخترقه. بقيت روحه عربية خالصة عاد ليودعها في تونس.

الشيخ إمام: النشيد الإعلامي

كذلك، غادر الدنيا الفانية المغني والملحن والمنشد المصري المعروف الشيخ إمام. وقد التقيت الشيخ إمام مرة واحدة في القاهرة عام ١٩٧٤ عندما اصطحبني معه الزميل رجاء النقاش الى جلسة هادئة مع الشيخ ضمت أربعة أشخاص فقط: رجاء النقاش والشاعر فؤاد نجم والشيخ إمام وأنا.

وقدمني رجاء النقاش على أنني زميل صديق من لبنان جاء الى القاهرة ليطلع على الأحوال عن كثب. وكانت قاهرة السادات في ذلك الوقت مسرحاً يصول فيه ويجول «العزيز هنري»، اشارة الى هنري كيسينجر الذي سماه الشيخ إمام «الخواجا».

وطلب منه رجاء أن يسمعني بهذه المناسبة شيئاً جديداً لم ينتشر بعد (على طريقة السبق الصحافي)، فتنحنح الشيخ وقال انه سوف ينشد بهذه المناسبة «نشيداً إعلامياً» يعبر عن واقع الحال الإعلامي في تلك المرحلة التي تغيرت فيها لهجة الإذاعات، وصرف هيكل من رئاسة تحرير «الأهرام» ليحل محله علي أمين، وأطلق لطفي الخولي تنظيره الشهير للساداتية.

صدح الشيخ إمام في تلك الجلسة، ويده تلاعب أوتار العود:

يا سلملم يا سلام
قول يا عمي الشيخ إمام
والوطن عايز كلام
والكلام عايز إذاعة
والإذاعة مستباعة
للمياعة في الغرام.

وغادر الشيخ الإذاعة منتقلا الى «الأهرام» فصدح قائلاً:

خدو هيكل
جابو علوه
كله في الهم بلوه

وانتقل الى لطفي الخولي وسماه «اصطافلس» والى كيسينجر فسماه «الخواجا» قائلاً:

وانت مالك يا «اصطافلس»
جاي تحلس أو تملس
انت شفلك حاجة حلوة
كم قزازة وجوز حمام
واحنا صاحيين للخواجا
واللي جايبين الخواجا
وانت تتنيل تنام.

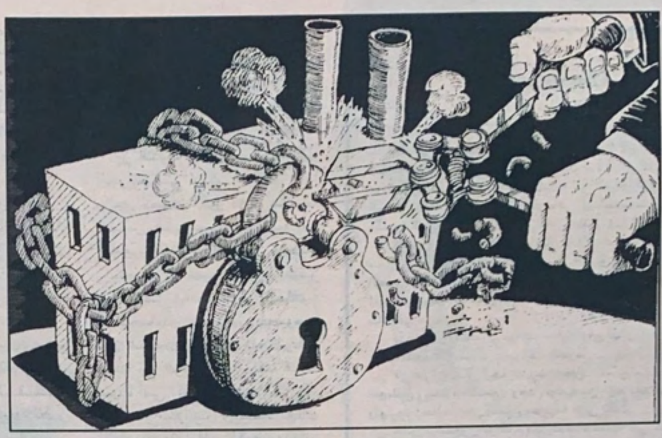
قول يا عمي الشيخ إمام
قول يا عمي الشيخ إمام...

رحمه الله الشيخ إمام تذكاراً لكل نجم منطفئ في سماء عالمنا العربي، سواء أشع طويلا وغزيرا كالأب يواكيم مبارك، او مر خاطفاً مرور الشهب مثل محمد الشابي.

إننا نتذكر هؤلاء وأمثالهم خشية أن يأتي على هذا العالم يوم تكون سماؤه فيه بلا نجوم.

«إعلان هاليفاكس» يعد بتمويل السلام في الشرق الأوسط

٣ مليارات دولار لتفادي الإفلاس في الدول النامية



■ أعربت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى عن تأييدها لتقديم تمويل جديد للتنمية في الشرق الأوسط لكنها لم تصل الى حد اقرار اقتراح اميركي بانشاء بنك اقليمي للتنمية. كما طلبت المجموعة من صندوق النقد الدولي اعتماد «الية تمويل طارئة» جديدة للتصدي بأسرع وقت ممكن وبالموارد الكافية لإحتمال نشوء ازمات مالية جديدة على غرار الأزمة المكسيكية حيث اشطرت واشنطن الى تأمين اكثر من ثلاثة مليارات دولار لإخراج المكسيك من أزمتها في السنة الماضية.

أما في المستقبل، وحسب تفاهم هاليفاكس، سوف تشترك تسع دول غنية في تحمل عبء مواجهة مثل هذه الطوارئ.

وسيكون في وسع الآلية الجديدة التي ستصبح قسما يتمتع بالإستقلال الذاتي داخل «صندوق النقد الدولي» الحصول على الموارد التي تزودها الولايات المتحدة واليابان والإتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية.

وسيتم تخصيص مبلغ ثلاثة مليارات دولار بصفة مبدئية من اجل «التدخل السريع والفعال» لمنع حدوث اضطرابات اقتصادية في العالم النامي.

كذلك وافق المؤتمر في هاليفاكس، على خطط ستعطي، اذا ما تم تطبيقها بصورة كاملة، الدول الغنية في العالم حق نقض القرارات الإقتصادية التي يتخذها العديد من دول العالم الثالث.

وبموجب هذه الخطط سيبدأ تطبيق نظام لمراقبة إقتصاديات جميع الدول من اجل توجيه «تحذير مبكر» من احتمال حدوث اي اضطرابات، وسوف تجمع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان المعلومات المتوافرة لديها عن الدول المتضررة. اضافة الى ذلك سيزود «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» و«منظمة التجارة العالمية» وغيرها.. من الهيئات المعنية المعلومات اللازمة الأخرى.

ولا يعرف اذا ما كانت الجهات المختصة ستنشر المعلومات التي تجمعها على اساس منتظم، اذ ان بعض المحللين يخشون من ان يصبح النظام الجديد شكلا جديدا من اشكال الضغط على الدول النامية من اجل اخضاع سياستها الإقتصادية للموافقة المسبقة من الدول السبع الغنية.

ويقول احد المحللين ان اي اشارة على عدم الموافقة من الية المراقبة الجديدة يمكن أن تنطوي على كارثة بأي حكومة في العالم الثالث. فلو حدث وان كانت هناك دولة ما في طريقها الى مواجهة كارثة على النمط المكسيكي فمن الذي سيقرض المال لتلك الدولة؟ ثم من الذي هو على استعداد لتقديم هذا المال؟

ولذا فان النظام نفسه يمكن أن يولد أزمات في بعض البلدان، لكن مصادر الذين اجتمعوا في هاليفاكس أصرت على ان نظام المراقبة سيعمل بحرص شديد. وسيكون هناك حوار مستمر مع الحكومات المعنية كما ان اي ضغط سيأتي بالطرق الهادئة.

ويقول بعض المحللين إن هذه وسيلة لتحويل القمة السباعية الى نوع من المكتب المركزي لإتخاذ القرارات الإقتصادية في مختلف انحاء العالم.

وعلاوة على ممارسة الضغط السياسي ستستخدم الدول السبع «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» كوسيلتين لممارسة سيطرتهم بفعالية اكثر على السياسات الإقتصادية للعالم النامي. اذ تتوقع الصيغة المعروضة على القمة اجراء اصلاحات واسعة النطاق على «صندوق النقد» و«البنك» الدوليين لأنه سيطلب منهم الحصول على معلومات أوفى من الدول المقترضة قبل الموافقة على منحها القروض.

والفكرة هي ان الإقتصاد العالمي ليس مترابطاً بما فيه الكفاية وأن الأحداث في بلد ما يمكن أن تؤثر بسرعة في الوضع العالمي برمته. ونظراً الى الضغوط السياسية المباشرة التي تمارسها الدول الكبرى لم تعد ممكنة الآن، فان الضغط الإقتصادي غير المباشر سيصبح البديل لإبقاء الدول النامية سائرة على «الطريق الصحيح».

إلا ان الجانب الآخر من هذه الفكرة هي ان الدول السبع قبلت تقريبا بعض المسؤوليات عن أي كارثة اقتصادية كبرى في العالم الثالث في المستقبل، كما انها الزمت نفسها بتحمل جزء على الأقل من تكاليف الأخطاء المستقبلية التي ترتكبها حكومات العالم الثالث.

وقد عملت القمة من افتراض ان التضخم العالمي سيظل ضمن حدود مقبولة. كما انها تفترض ان اسعار النفط ستظل مستقرة حتى القرن المقبل على الرغم من التأرجحات المحتملة على المدى القصير. وعلى اي حال فان هناك بعض الأنباء الطيبة لعدد من الدول وفي مقدمتها اوكرانيا التي ستتسلم مساعدات دولية جديدة تزيد قيمتها على الفي مليون دولار في السنة المقبلة. كما أن قازاخستان والجزائر ستستفيدان من المساعدة الدولية والإئتمانات الدولية.

وقال زعماء الدول السبع «إننا نتفق على ضرورة دعم السلام في الشرق الأوسط دعما فعالاً». واضافوا، «ان مثل هذا الدعم سيشمل انشاء مؤسسة جديدة ونظام تمويل لتعزيز التعاون الإقليمي. وقال مسؤولون اوروبيون انهم اتفقوا على ان هناك حاجة الى تمويل للمنطقة، لكنهم لم يقتنعوا بعد بضرورة انشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط ويريدون دراسة امكان استخدام البنوك القائمة. واشاروا الى ان «البنك الدولي» و«بنك الإستثمار الأوروبي» التابع لـ «الإتحاد الأوروبي» يقدمان بالفعل ثلاثة مليارات دولار للمنطقة.

وحضت القمة فريق عمل بدأ مهامه على السعي الى التوصل الى اقتراح مناسب في هذا الشأن بحلول موعد القمة الإقتصادية في تشرين الأول/اكتوبر المقبل في الأردن التي تركز على التنمية الإقتصادية في المنطقة.

وفي الإعلان الإقتصادي للقمة دعا رؤساء دول وحكومات الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا) ايضا الى تعزيز وسائل تمويل «صندوق النقد الدولي»، وأشاروا الى ان هذا التعزيز يكون خاصة «بمضاعفة الإتفاقات العامة للإقراض بأسرع وقت ممكن وبتوسيع لائحة المساهين».

تركيا — سجل ١٣٥ مليار دولار في سنة

تركيا تعيش على «الإقتصاد الأسود»

■ يقف المراقبون الإقتصاديون حيارى أمام ظاهرة انتعاش الطلب المحلي على القروض ومن ازدياد الشهية على الإستيراد، في حين لا يزال الإقتصاد عليلاً والى تدهور، والحكومة عاجزة عن تحقيق الإصلاح الإقتصادي الأمر الذي قد يؤدي الى عجز في الموازنة يراوح بين خمسة وستة مليارات دولار خلال السنة الجارية، وتتباطأ معدلات التضخم في ارتفاعها لكنها قد تصل الى ٧٥ ـ ٨٠ في المائة.

بعض المراقبين لا يجدون تفسيراً لهذه الظاهرة سوى القول بأن القطاع غير الرسمي (السوق السوداء) ضخم في تركيا بحيث تصبح الإحصاءات الرسمية مجردة من أي معنى.

وفي تقدير هؤلاء، تصل قيمة «الإقتصاد التركي الأسود» الى نحو ١٣٥ مليار دولار في السنة، مما يجعله بضخامة الإقتصاد «الرسمي» على الرغم من ان معظم التقديرات الخاصة بالإقتصاد الأسود يميل الى المحافظة. والغريب في الأمر ان الأتراك يتباهون بضخامة «الإقتصاد الأسود» اذ يعتبرون هذه الضخامة مؤشرا الى الحيوية والثروة والخبرة التجارية والإقتصادية العامة التي تختلف كثيرا عما تشير اليه الإحصاءات الرسمية.

لكن «الإقتصاد الأسود» يولد أيضا الفساد والإقراض «المفترس» والجريمة المنظمة وتشكيل «مافيات» تسيطر على «السوق السوداء». وتزخر صفحات الجرائد التركية بالأخبار التي تفيد عن وجود ارتباطات وعلاقات بين عصابات المجرمين وشبكات المافيا والشركات التابعة للدولة ورجال الأعمال وكبار الساسة الأتراك.

ويعترف معظم المسؤولين التنفيذيين بأن الإضطراب وعدم الإستقرار المزمن يلحق ضرراً كبيرا بفرص التوسع الإقتصادي في تركيا وهو التوسع الذي يتسم بقوة كامنة كبيرة. فالتضخم وأسعار الفائدة المرتفعة والطلب العام الذي لا يستقر على وتيرة او نظام او قاعدة ثابتة تجعل معاً التخطيط للمستقبل والإستثمار بمثابة الكابوس.

وانعدام القدرة على التكهن بما قد يحدث في تركيا بين يوم وآخر من شأنه ان يحبط الإستثمار او يدخل الفتور الى همة المستثمرين. وتشير الأرقام الرسمية الى ان الإستثمار في تركيا يقل عن الإستثمار في اي دولة اخرى من الدول المنضوية تحت لواء «منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية»، وتعزي مصادر عدم الإستقرار الرئيسية الى ضخامة العجز في الموازنة الحكومية والى التحريف المتأتي من أنشطة المصارف والشركات القوية التي تملكها الدولة.

ويلاحظ المراقبون المدققون ان مظم الأرباح التي تجنيها الشركات التركية تأتي حاليا من اقراض الحكومة التركية بفوائد مرتفعة جداً. اضافة الى ذلك فإن الأتراك لا يذخرون المال اللازم لتمويل النمو الإقتصادي، اذ تشير الأرقام الرسمية الى انهم يذخرون فقط ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، ولهذا يكبر اعتماد تركيا على رؤوس الأموال المستوردة.

المراقبون يقولون ان الأتراك ربما يذخرون اكثر مما تشير اليه الأرقام الرسمية، لكنهم يختارون ايداع اموالهم اما خارج تركيا او خارج النظام الإقتصادي الرسمي، وفي تقدير احد رجال الأعمال الأتراك ان مواطنيه يحتفظون بأكثر من ١٠٠ مليار دولار من الموجودات الأجنبية السائلة او من الذهب. وتكمن المشكلة في ان هذه الأموال تموّل النمو الإقتصادي في دول اخرى فيما يذهب معظم رؤوس الأموال الأجنبية المستوردة في سبيل سد العجز في موازنة الحكومة التركية.

ويذكر ان الحكومة التركية عادت في أواخر الشهر الماضي الى الأسواق المالية الدولية، بعد غياب عنها طال سنة كاملة، عندما وقعت اتفاقا حصلت بموجبه على قرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار من مجموعة من المقرضين بفائدة عائمة غير ثابتة. وتأمل هذه الحكومة في الحصول على قروض اضافية من الأسواق الدولية تصل الى مليارين و٢,٥ مليار دولار السنة الجارية.

ان تركيا إذا أصلحت وضعها الإقتصادي بوسعها ان تنمو سنويا بين ستة وثمانية في المائة بسهولة تامة في غضون العقد المقبل. لكن المراقبين لا يجدون اي استعداد لمعالجة أمر التضخم، كما لا يلمسون أي نية على الإصلاح البنيوي. ولهذا من المحتمل جدا ان تبقى تركيا تتخبط وتتعثر كما فعلت طوال تاريخها حتى الان.

باكستان — العجز تجاوز ٥,٦ في المائة وثلثا الموازنة لخدمة الديون والإنفاق على الجيش

بناظير بوتو أمام الخيار الصعب

■ بعد سنة من الخيبات الإقتصادية، لم يستغرب العارفون بشؤون باكستان، ان تكون الموازنة السنوية صارمة ومتشددة.

وقد انهت باكستان السنة المالية وهي تعاني عجزاً يتجاوز ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان الهدف الا يتجاوز هذا العجز اربعة في المائة.

وتعترف حكومة بناظير بوتو بأن نسبة النمو الإقتصادي العامة لن تتجاوز ٤,٧ في المائة، اي اقل بكثير مما هدفت الى تحقيقه وهو ٦,٩ في المائة.

وبالإستناد الى ما حدث بالفعل في الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية، تشير التقديرات حاليا الى ان معدلات التضخم ازدادت ووصلت الى ١٤ في المائة بعدما كانت ١١ في المائة منذ سنتين. في حين كان الهدف انزال هذا الرقم الى عدد واحد اي الى اقل من عشرة في المائة.

وأمام هذه المعطيات كان لا بد للحكومة من وضع موازنة صارمة لتجنب الدخول في نزاع علني مع «صندوق النقد الدولي» الذي يتطلب برنامجه الإقراضي ـ الذي يستمر ثلاث سنوات ويغذي باكستان بمقدار ١,٥ مليار دولار ـ ارقاما اقتصادية افضل بكثير من الأرقام المخيبة السالف ذكرها.

ولكي تُبقى «صندوق النقد الدولي» راضيا، يتعين على حكومة باكستان تحقيق الهدف الخاص بالعجز في الموازنة في ما تخفض التعرفات الجمركية. لكن خفض التعرفات يؤدي الى خفض العائدات الحكومية مما يؤدي بدوره الى افقام العجز في الموازنة.

في. اي. جعفري، مستشار رئيسة وزراء باكستان، بناظير بوتو، في الشؤون المالية والإقتصادية، قال لمراسل صحيفة باكستانية، «لا خيار امامنا سوى فرض ضرائب جديدة بغية تضييق شقة العجز في الموازنة». ويعود التراجع الإقتصادي في باكستان الى عدة عوامل منها الخسائر الكبيرة التي تأتت من فشل موسم القطن السنة الجارية، بعدما فشل هذا الموسم ايضا في كل من السنتين السابقتين وتأذى الوسم بسبب آفة خفضت ما كان يهدف المزارعون الى انتاجه، اي ٩,٥ مليون بالة، بنسبة ١٨ في المائة.

ويذكر ان القطن ومنتوجاته «مسؤول» عادة عن نحو ٦٠ في المائة مما تجنيه باكستان من الصادرات.

ويستعد قطاع المنسوجات وهو اكبر قطاع صناعي في البلاد، لتلقي ضربات الخسائر للسنة الثالثة على التوالي لأن أسعار القطن الخام ارتفعت بسبب فشل الموسم.

ولم تسلم ثقة رجال الأعمال من الرضات والمعاناة بسبب استمرار اعمال العنف في مدينة كراتشي



بناظير بوتو

الجنوبية التي تعتبر قلب النشاط الإقتصادي النابض في البلاد. وتراجعت الأسعار في بورصة المدينة بنسبة الثلث تقريبا منذ مطلع السنة الجارية، وازدادت اعمال العنف وتفاقمت وحصدت ما يزيد على ٦٥٠ ضحية طوال هذه الفترة. وادى تراجع الإنتاج في مصانع كراتشي بسبب عزوف العمال الخائفين من اعمال العنف عن الحضور الى هذه المصانع، الى الإضرار بالعائدات الحكومية من الضرائب.

لكن مع هذا كله، تقول حكومة بناظير بوتو، انها وفرت للبلاد حساً جديداً بـ «الإستقرار السياسي» في الإقتصاد العام عن طريق تحسين وضع احتياط باكستان من العملات الصعبة، وتحسين أداء القطاع التصديري. وقد تجاوز الإحتياط الآن ٢,٦ مليار دولار، اي ما يعادل ما تحتاج اليه باكستان من المستوردات على مدى ١٢ اسبوعاً، بعدما كان هذا الإحتياط ٢٨٠ مليون دولار فقط منذ عامين.

وتنتظر الحكومة ان يكون الدخل العام من الصادرات ازداد بنسبة تصل الى ١٧ في المائة، كما ان حكومة بوتو تفخر بأنها أفلحت في الإنفاق على مشاريع استثمارية وصلت قيمتها الى ٢٠ مليار دولار، السنة الماضية، اي ما يزيد على عشرة اضعاف ما تم استثماره في البلاد سنويا في اي سنة سابقة وذلك على الرغم من أن غير الراضين عن الحكومة ومنتقديها يحذرون من أن قيمة المشاريع الفعلية التي سترى ضوء النهار ستكون اقل من هذا المبلغ بكثير.

ويقول معارضون اخرون لحكومة بناظير بوتو ان سياستها المالية المتشددة، التي تضطر المصارف التجارية بموجبها الى فرض فائدة تصل الى ٢١ في المائة على القروض، ربما حسنت الأوضاع المالية العامة لكنها اضرت بالمناخ الإقتصادي العام وسببت خموله.

ويعرب بعض المسؤولين في باكستان عن قلقه من ان البلاد ستجد صعوبة في اجتذاب الإستثمارات الجديدة الوافرة التي ربما اسهمت في تعويض ما تنفقه البلاد على المشاريع غير المنتجة.

ويذكر أن نحو ثلثي موازنة الدولة يذهب في سبيل خدمة الديون العامة وفي الإنفاق على جيش كبير ينتظر منه أن يواجه ما يعتبره حكام البلاد تهديدا من الهند.

ويقول احد المسؤولين في باكستان: «نحتاج الى استثمارات صناعية جديدة وبسرعة كي نتمكن من الخروج من الحلقة المفرغة المؤلفة من الإنفاق الكبير على شؤون الدفاع وعلى خدمة ديوننا. وفي الأوقات العصيبة الراهنة لا انتظر ان يكون المستثمرون متشوقين للمجيء الى بلادنا».

من ورقة ومداخلة قدمتا في «مؤتمر أسواق رأس المال العربية»

فلسفة المصارف الإسلامية ونظرتها الى السوق المالية

أخذت المصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة دوراً ملحوظاً في العمل المصرفي العربي وعلى الصعيد العالمي، وهو دور يتزايد سنة بعد سنة.

وفي المؤتمر المنعقد في بيروت بين ٢١ و٢٣ حزيران/يونيو الماضي بعنوان «مؤتمر اسواق رأس المال العربية»، كان للمصارف الإسلامية حضور فاعل لجهة التحديد النظري، والآفاق العملية لنشاط المصارف الإسلامية.

نقدم منها الجانب المتعلق بفلسفة البنوك الإسلامية كما وردت في ورقة قدمها أسامة جعفر فقيه، رئيس «البنك الإسلامي للتنمية»، والعوامل الأساسية المحددة لآفاق العمل المصرفي الإسلامي كما قدمها علاء الخناق من مجموعة «دار المال الإسلامية»، في جنيف في مداخلة له في مؤتمر بيروت:

■ ظل المجتمع الإسلامي أربعة عشر قرناً من الزمن ينبذ الربا في معاملاته. وعندما بدأ نشاط البنوك ذات المنشأ الغربي في البلاد العربية، أثناء فترة الإحتلال الأجنبي قبل نحو قرن، إستقبل الناس هذه البنوك بفتور، لصلتها بالإحتلال ثم لسعة هوة التناقض بين القيم الدينية، وبين ما تمارسه في واقع الحياة.

وما ان استحكمت هذه البنوك واستقرت معاملاتها، حتى بدأ القلق يساور النفوس حول مدى إمكانية ايجاد بديل للأنظمة الجديدة، يواكب تطلبات عصرنا الحاضر. وقد أدى ذلك بنخبة من أبناء الأمة الى طرح فكرة المصارف الإسلامية، فتلقاها أهل الفطرة بالقبول، بقدر ما تسديه من إسهام في إعادة البناء الإقتصادي على أسس اكثر مراعاة للقيم السامية.

وكما وصلت المؤسسات المصرفية التقليدية الى حالتها الراهنة بعد تطور إستمر قرونا طويلة تخللها الإبتكار في محاولات تلبية متطلبات العملاء، وإنفاق مبالغ طائلة من المال على البحوث والتطوير، فإن نشوء المصارف الإسلامية وإرتقاءها يحتاج جهداً لإنضاج التجربة، لا سيما أنها ولدت وسط منافسة شديدة للمحافظة على ثقة المستثمرين ودعمهم، وفي ميدان ليس من السهل فيه أن تحصل أموالهم على عائدات طيبة ومجزية. ويتطلب هذا الجهد، ضمن أشياء أخرى، القيام بالبحوث في التعرف على الأدوات التي تقدم معدلاً مقبولاً من المخاطر والعوائد وتتماشى أيضاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، والإستعانة بالخبراء الذين تتوافر لديهم الدراية والمعرفة بالأسواق المالية. ولنلقي نظرة سريعة على الإطار العام لفلسفة المصارف الإسلامية، قبل أن نخوض بشرح نظرتها للسوق المالية.

أ ـ فلسفة المصارف الإسلامية

تشترك المؤسسات المصرفية في السعي نحو تعبئة مدخرات الأفراد وتوظيفها، والمصارف الإسلامية وإن كانت تقوم بأساسيات العمل المصرفي المتطور وفق أحدث الأساليب الفنية، فإنها تتميز بعدة خصائص في أدائها لعملها، وفي أهدافها. وفي مقدمة هذه الخصائص: عدم التعامل بالربا، فتحريم الربا هو حجر الزاوية في فلسفة المصارف الإسلامية، بناء على الإجماع الفقهي المطرد. فمهما سنح الربح السريع أو إرضاء العميل فالبنوك مقيدة بأحكام الإسلام ومبادىء شرعه الحنيف.

وتسعى هذه البنوك الى الإسهام في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ودعم التعاون وتحقيق التكافل الإجتماعي. كما تسعى الى إيجاد البديل الإسلامي للمعاملات المصرفية لرفع الحرج، وترسيخ القيم لدى العاملين والمتعاملين معها: وتنمية الوعي الإدخاري وتشجيع الإستثمار بإيجاد فرص لإستثمار وصيغ مناسبة له، وتعبئة رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال لإقامة المشروعات الإقتصادية وتحقيق عوائد مجزية للمتعاملين معها.

ولا أحد يدعي أن ممارسات المصارف الإسلامية ظلت وفيّة كامل الوفاء لمفاهيمها الحقيقية، لا سيما أنها واجهتها عدة صعوبات منها ان هذه البنوك تعمل في ظل أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية وثقافية واجتماعية غير ملتزمة تماما بالشريعة الإسلامية. كما أنها ما زالت في موقف القلة بالنسبة الى البنوك التقليدية، وأنها قد أتت بنظام وفلسفة وممارسة جديدة لم يعهدها من قبل المجتمع الذي نشأت فيه، وفي فلسفتها وأدواتها ونظامها إختلافات كثيرة عما درج عليه المواطنون في تعاملهم مع البنوك التقليدية.

وقد أدى هذا المناخ غير الملائم الى عدد من الصعوبات والعراقيل التي عاقت المسيرة، مثل:

● قصور بعض القوانين عن معالجة تسهيل مهمة المصرف الإسلامي في تحقيق متطبات عملائه، حيث أن بعض هذه القوانين قد صيغ لمعالجة الإقراض الربوي من دون غيره.

● إضطرار المصرف الإسلامي، بسبب عدم إمكان الإفادة من تسهيلات البنك المركزي، الى جعل مدة التمويل لعملائه قصيرة او متوسطة الأجل، والإحتفاظ بسيولة مرتفعة لمواجهة أي طوارئ مما يعيق استثمار الأموال ويخفض عوائد المودعين.

● توجيه أغلب الإستثمارات الى المرابحة لوضوح التدفق النقدي والعائد.

● نقص الأدوات المالية التي يمكن بمقتضاها سرعة تدوير الأموال وإيجاد مصادر السيولة السريعة للمصرف مما يشكل باعثاً على الإستثمار الأطول أجلاً.

● اضطرار المصرف الى التشدد في الحصول على الضمانات بسبب مماطلة بعض العملاء في السداد ولجوئهم الى الإستفادة من قوانين المحاكمات اعتمادا على أن المصرف لا يتقاضى عوائد عن أمواله المستحقة خلال مدة المطل.

وبالرغم من هذه المصاعب فقد استطاعت المصارف الإسلامية ان تترجم تصوراتها ـ الى حد كبير ـ الى واقع ملموس في الممارسة الحياتية، وانتشرت بخطى سريعة خلال العقدين الماضيين. فبعد أن كان وجودها يقتصر على بلد واحد أو اثنين، نلاحظ اليوم حضورها الفعال في ثلاثة عشر بلداً عربياً من أصل ٢١ بلداً عضوا في الجامعة العربية. وتعزز نشاط العمل المصرفي الإسلامي على الساحة العربية بصورة خاصة، بانضمام كافة البلدان العربية الى عضوية البنك الإسلامي للتنمية، واكتتابها في اكثر من ثلثي من رأس ماله.

ولقد اتت تلك الممارسة اكلاً، يتضح مما تحقق على يد هذه البنوك من الإنجازات، منذ بدء عملها قبل نحو عشرين عاما، فمن الإنجازات المباشرة، ما قامت به في عملية الإستثمار والتمويل، وما أقامته من مشروعات إستثمارية حقيقية، وما قدمته من تمويل لعديد من المجالات والأنشطة الإقتصادية. فقد بلغ مجموع العمليات التمويلية التي قامت بها المصارف الإسلامية، والنوافذ المصرفية الإسلامية لدى المصارف الأخرى، مبالغ قدرت بما بين ٣٠ و٦٠ مليار دولار. وتشير بعض الدراسات الى ان نسبة العمليات المصرفية الإسلامية، سوف تناهز زيادتها السنوية ١٥٪، وقد يصل حجم الأموال المستثمرة لدى المصارف الإسلامية الى مائة مليار دولار بانتهاء القرن الميلادي الحالي.

كما اضطلعت هذه البنوك بجهد ذي بال في تجميع المدخرات والفوائد النقدية، وتمكنت من النفوذ الى شرائح لم يسبق لها التعامل مع أجهزة مصرفية، واجتذبت مدخرين جدداً أضافتهم الى إجمالي عدد المدخرين لدى النظام المصرفي ككل. فأسهمت بذلك في رفع معدل الإدخار القومي في بلدانها، الى جانب جهد مشهود قامت به المصارف الإسلامية في مجالات الرعاية الإجتماعية والتكافل الإجتماعي.

ولئن أثبتت هذه البنوك بنجاحها إمكانية قيام نظام مصرفي إسلامي غير ربوي فإن دورها في السوق المالية لا يزال محدوداً.

ب ـ نظرة العمل المصرفي الإسلامي الى الأسواق المالية المعاصرة

ولقد وجدت المصارف الإسلامية نصوصا ثرة عن أسواق البضائع. بيد أن أسواق المال لم تكن معروفة بالمفهوم الذي تعرفه المجتمعات في هذه الأيام. فقد ولدت وتطورت خارج نطاق الضوابط الشرعية، فكانت أدواتها خليطاً من الأدوات الجائزة والممنوعة بحسب المعايير الشرعية في التمييز.

وارتبطت عمليات السوق المالية المستوردة من الغرب بعدد من الشبهات، وبمخاوف أخرى ترسخت عالميا بعد أزمة ١٩٢٩ الإقتصادية، ثم في منطقة الخليج خاصة، بعد انهيار سوق المناخ في الكويت. ولم يخف على بعض فقهاء الشريعة ما أثارته سوق البورصة من جدل كبير بين الإقتصاديين الغربيين، إثر ما نجم عنها في فترات معينة من تاريخ العالم الإقتصادي من ضياع ثروات ضخمة في وقت قصير، وما سببته مضاربات كبار المولين في الأوراق المالية من غنى لهم من دون جهد، والحاق خسائر فادحة بالكثرة الغالبة من صغار المولين، حتى طالب الكثيرون بالغائها بعد الأزمات الكبيرة التي اجتاحت العالم وزلزلت الأوضاع الإقتصادية بشدة وقعها.

وربما زاد من تحفظ منظري الإقتصاد الإسلامي في العالم العربي تجاه ممارسات السوق المالية تزامن بروز المصارف الإسلامية مع احدى الفترات الدقيقة التي كان يعيشها النظام المالي الغربي. فبالرغم من بناء هذا النظام المتكامل وتمتعه بشيوع مؤسسات وأجهزة وأدوات مالية تخدم أهدافه. وبالرغم كذلك من تجربته العريقة، بل وهيمنته المطلقة على أسواق المال العالمية، فقد شهد في هذه الفترة تحولات هيكلية عميقة نتيجة تفاعله مع تحديات الواقع. كما اتسمت نفس الفترة بضعف أدوات وأجهزة الأسواق المالية العربية عموماً مما جعلها أسواقاً ضيقة غير عميقة، لم تجن أكلاً بعد مما حظيت به في السنوات الأخيرة من إهتمامات الباحثين ولا مما قررته في شأنها الندوات والمؤتمرات التي عقدت بهدف دعمها وتطويرها.

ولما كان الإقتصاد العربي إجمالاً يعيش في واقعه المعاصر تبعية للإقتصادات الصناعية المتقدمة، فقد ظل حيناً من الدهر ـ رغم اتساع رقعته وكثرة خبراته وموارده ـ خاليا من أي تنظيم أو تخطيط لتمهيد الظروف لقيام سوق لرأس المال تعتمد المعاملات المقبولة شرعاً. كما خلت ساحته من الأدوات الأصيلة التي تشكل أساس قيام هذه السوق.

وكانت نتيجة ذلك ان اضطر المستثمرون في دول ذات فائض نسبي الى طرق أبواب البنوك والمؤسسات المالية المتطورة.

ولا تزال لهذه الظاهرة بقايا، لم تمنح بعد. فبالرغم من وجود المصارف الإسلامية في ساحة العمل المصرفي فقد تسربت الأموال الفائضة لدى تلك البنوك الى أسواق المال العالمية بعد أن أصرت الأسواق العالمية على التمسك بالمستثمرين، باستبقاء الوسائل المناسبة للإستثمار الذي لا يخالف مبادىء الشرعية من حيث الشكل والأساس.

وقد نالت ظاهرة الأسواق المالية المعاصرة حظاً من دراسات الباحثين في العمل المصرفي الإسلامي. واعترف الإقتصاد الإسلامي بالجوانب الإيجابية المفيدة للبورصة العصرية، متمثلة في:

● أولا: انها تقيم سوقاً دائمة تسهل تلاقي البائعين والمشترين وتعقد فيها العقود على الأسهم والبضائع.

● ثانيا: أنها تسهل عملية تمويل المؤسسات الصناعية والتجارية والحكومية عن طريق طرح الأدوات المالية لتمويل الإستثمارات.

● ثالثا: أنها تسهل بيع الأسهم للغير والإنتفاع بقيمتها عند الحاجة.

● رابعا: أنها تسهل معرفة ميزان أسعار الأدوات المالية والبضائع، وتموجاتها في ميدان التعامل عن طريق حركة العرض والطلب.

وهو يسارع في نفس الوقت الى التنبيه الى عدد من المحاذير والجوانب السلبية والضارة في هذه السوق وهي:

● أولا: أن العقود الآجلة التي تجري في الأسواق المستقبلية ليست في معظمها بيعاً ولا شراء حقيقيا، حيث لا يجري فيها التقابض بين طرفي العقد.

● ثانيا: ان البائع فيها غالبا يبيع ما لا يملك من عملات وأسهم أو بضائع على أمل شرائه من السوق وتسلمه في الموعد، من دون ان يقبض الثمن عند العقد كما في السلم.

● ثالثا: ان المشتري يبيع غالبا ما اشتراه لآخر قبل قبضه، والآخر يبيع أيضا لآخر قبل قبضه، بينما يقتصر دور المشترين والبائعين غير الأول والأخير على قبض فرق السعر في حالة الربح، أو دفعه في حالة الخسارة، في الموعد المذكور.

● رابعا: إحتكار بعض المحترفين الأسهم والسندات والبضائع في السوق للتحكم في البائعين الذين باعوا ما لا يملكون على أمل الشراء قبل موعد تنفيذ العقد بسعر أقل والتسليم في حينه.

ومن بديهيات الأسواق المالية المعاصرة أن الهدف من حيازة الأسهم حسب النهج الرأسمالي هدف مضاربي، قلما يرتبط بمبدأ الإلتزام بشركة معينة أو الحرص على نجاحها، وتندرج في هذا الإطار ممارسات من قيادات شركة المساهمة أنفسهم وموظفيها المطلعين على أسرارها والذين نالوا ثقة مؤسسيها ومساهميها لإستغلال معلومات الشركة السرية التي أمنوا عليها ليحققوا من وراء ذلك أرباحاً في البورصات بممارسة البيع والشراء القصير لأسهم الشركة.

وهناك صلة بين أسلوب البورصات الحالي وبين حق أساسي، في النظام الإسلامي للشركة، هو حق الشفعة الذي يعطي المساهمين القدامى الأولوية على غيرهم عند طرح أسهم جديدة ويضمنها لهم الأولوية في تداول الأسهم. فالعمل بهذه القاعدة مناف لمفهوم الكفاءة حسب الفهم الغربي لأسواق الأوراق المالية، حيث تعتبر ظاهرة الشركات التي لا تعرض إصدارها الجديد على الجمهور في البورصات المركزية ـ أو التي تفضل إستغلال الأرباح غير الموزعة على عملية إصدار أسهم جديدة ـ تعتبر ظاهرة ضارة بكفاءة السوق لأن هذه الشركات لن تحدد أسعار أسهمها وسنداتها بجهاز السوق.

ولعل الفكر الإقتصادي الإسلامي يرى ـ ضمن جوانب خطورة السوق المالية ـ اتخاذها وسيلة للتأثير في الأسواق بصفة عامة، لأن الأسعار فيها لا تعتمد كليا على العرض والطلب الفعليين من قبل المحتاجين الى البيع أو الى الشراء، وإنما تتأثر بأشياء كثيرة بعضها مفتعل من ا لمهيمنين على السوق، او من المحتكرين للسلع أو الأوراق المالية فيها، كإشاعة كاذبة او نحوها، وهنا تكمن الخطورة المحظورة شرعاً، لأن ذلك يؤدي الى تقلبات غير طبيعية في الأسعار، مما يؤثر في الدورة الإقتصادية تأثيراً سيئاً.

ومع الإعتراف بأن هذه الأسواق المالية هي مؤسسات يمكن لها أن تخدم الإقتصاد وتساهم في تنشيط حركته وتدعيمه، فإن فاعليتها محدودة، إذ أن معظم القوانين التي تحكم البلاد العربية متأثرة بتشريعات بعيدة عن أسس حضارتها. لذلك كله، فقد إستقر الرأي الفقهي على ما ورد في قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

أما مجمع الفقه فقد إنتهى الى أن الأسواق المالية ـ مع الحاجة الى أصل فكرتها لحفظ المال وتنميته ـ هي في حالتها الراهنة ليست النموذج المحقق لأهداف تنمية المال وإستثماره من الوجهة الإسلامية. وهذا الوضع يتطلب بذل جهود علمية مشتركة من الفقهاء والإقتصاديين لمراجعة ما تقوم عليه من أنظمة، وما تعتمده من اليات وأدوات، وتعديل ما ينبغي تعديله في ضوء مقررات الشريعة الإسلامية. كما قرر أنها ـ إذ تقوم على أنظمة إدارية وإجرائية ـ يستند الإلتزام بها الى تطبيق قاعدة المصالح المرسلة في ما يندرج تحت أصل شرعي عام ولا يخالف نصاً أو قاعدة شرعية، وهي لذلك من قبيل التنظيم الذي يقوم به ولي الأمر في الحرف والمرافق الأخرى ما دامت مستوفية الضوابط والأصول الشرعية.

وأوصى مجمع المنظمة باستكمال النظر في الأدوات والصيغ المستخدمة في الأسواق المالية بكتابة الدراسات والأبحاث الفقهية والإقتصادية الكافية. كما أحجم مجمع الرابطة أيضا عن تعميم الحكم الشرعي بشأنها واثر بيان حكم المعاملات التي تجري فيها، كل واحدة منها على حدة.

تحديد افاق العمل المصرفي الإسلامي ودور المصارف في تطوير أسواق رأس المال العربية

أولا: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مهمة في تطوير أسواق رأس المال العربية للإعتبارات التالية:

١ ـ الإسلام هو الدين الرئيسي في العالم العربي.

٢ ـ يجب على المسلمين استثمار أموالهم في أدوات مالية إسلامية محللة من قبل الشريعة الإسلامية.

٣ ـ ان الدعوة الى التمويل الإسلامي مبنية على التوزيع العادل للارباح الناتجة من إستثمار رؤوس الأموال العربية والإسلامية. ومن الممكن أن يتم ذلك بحشد أموال المسلمين وتجميعها في مناطق معينة من العالم العربي والإسلامي واستخدامها في التمويل الإسلامي في مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي عن طريق الإستثمار في أسواق رأس المال العربية.

٤ ـ في غضون السنين العشر الأخيرة تطور القطاع المصرفي الإسلامي بشكل سريع. وتقدر الأموال المدارة في العمل المصرفي الإسلامي اليوم بحوالى ٧٠ (سبعون مليار دولار أميركي) وهي تزداد سنوياً بنسبة تقدر بحوالى ١٥ (خمسة عشر) في المائة.

٥ ـ تتمتع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بنسبة عالية من السيولة ولذا يوجد أمامها مجال واسع للإستثمار في أسواق رأس المال العربية والإسلامية. وهذا النوع من الإستثمار وسيلة جيدة للتنمية الإقتصادية في الدول العربية والإسلامية.

ثانيا: العوامل التي يجب أن يأخذها القطاع المصرفي الإسلامي في الإعتبار للإستثمار في أسواق رأس المال العربية.

(أ) عوامل عامة

١ ـ الحالة الإقتصادية في البلد العربي ويندرج تحت هذا العامل:

● النسبة الفعلية للنمو الإقتصادي.
● وضع ميزانية المدفوعات والميزان التجاري مع العالم الخارجي.
● حجم الديون الخارجية والديون الداخلية.
● نسبة تطور البنية التحتية في البلد.
● وجود خطة إستراتيجية للإصلاح الإقتصادي.
● نسبة السيولة في السوق المحلي.
● نسبة التضخم ونسبة الإنخفاض في سعر العملة المحلية.

٢ ـ وجود الفرص الإستثمارية في سوق رأس المال في بلد عربي معين ويندرج تحت هذا العامل:

● وجود سوق أوراق مالية «بورصة».
● قابلية سوق رأس المال المحلي لإستقبال رؤوس الأموال الخارجية.
● إمكانية الإستثمار في الإكتتابات العامة الأولية للشركات "Public Offerings Initial".
● الربحية من سوق رأس المال مقارنة بربحيات الأسواق العالمية.
● وجود خطة محلية لخصخصة الشركات الحكومية في القطاع العام.
● إتاحة حوافز تشجيعية لخفض الضرائب الحكومية.
● إمكانية إدخال وإخراج رؤوس الأموال الأجنبية بدون أية قيود.

٣ ـ وجود هيئات الرقابة اللازمة ويندرج تحت هذا العامل:

● متطلبات القوانين المحلية.
● أنظمة سوق الأوراق المالية «البورصة».
● أنظمة البنك المركزي.

٤ ـ الإستقرار السياسي.

٥ ـ مدى تطور قطاع الخدمات العامة (كوسائل الإتصال السلكية واللاسلكية).

ب ـ عوامل تتعلق بقطاع التمويل الإسلامي

١ ـ يجب إزالة عنصر الربا من الدخل الناتج من العمليات المستثمرة في أسواق رأس المال العربية وذلك حسب توجيهات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية.

٢ ـ يجب عدم الإستثمار في شركات تعمل بصناعة او خدمة المجالات التي لا يقرها الدين الإسلامي.

٣ ـ يجب ابتكار وتطوير أدوات إستثمار في أسواق رأس المال العربية تقرها الشريعة الإسلامية. ويجب خلق الجهاز اللازم للبحث والتنمية في هذا المجال (عن طريق الإتحاد العام للبنوك الإسلامية على سبيل المثال).

٤ ـ كما يمكن ان يحصل المصرف الإسلامي على تعليمات واضحة من المستثمر تسمح للمصرف الإسلامي الإستثمار في مجالات معينة تقرها الشريعة الإسلامية في أسواق رأس المال العربية (وذلك عن طريق إبرام عقد إئتماني بين المستثمر والمصرف الإسلامي).

ثالثا: المعاملات المالية الإسلامية الممكن القيام بها في أسواق رأس المال العربية، (بعد إقرار هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية):

١ ـ المتاجرة في أسواق الأوراق المالية «البورصة» "Share Trading"

٢ ـ الإستثمار في الإكتتابات العامة الأولية للشركات "Intitial Public Offerings" (في ميادين مختلفة مثل الإتصالات السلكية واللاسلكية، الطاقة، الطيران، مشاريع البنية التحتية العامة).

٣ ـ الإكتتابات العامة الأخرى "Other Public Offerings".

٤ ـ اكتتابات خاصة في أسهم شركات "Private Placements".

٥ ـ معاملات مقايضة الديون بأسهم شركات "Swaps Debt To Equity".

٦ ـ خلق صناديق مالية إسلامية مناسبة للتعامل في أسهم شركات "Islamic Equity Funds".

رابعاً: أنواع الدخل الممكنة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نتيجة قيامها بعمليات استثمار في أسواق رأس المال العربية:

١ ـ الكسب الرأسمالي الناتج عن المتاجرة في البورصة او عن اكتتابات عامة أو خاصة "Capital Gain".

٢ ـ حصص توزيع أرباح شركات Dividends:.

٣ ـ رسوم إدارية من مستثمري المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في أسواق رأس المال العربية "Managment Fees".

٤ ـ رسوم مختلفة من خدمات إستشارية مالية تحصل عليها المصارف والمؤسسات الإسلامية وتتعلق بالإستثمار في أسواق رأس المال العربية "Corporate Advisory Fees" ومن هذه الرسوم

- رسوم من اكتتابات عامة أو خاصة.
- رسوم من تقويم أسهم شركات.
- رسوم ضمان الإكتتاب "Underwriting" من عمليات مالية إسلامية مشتركة "Syndicated Financing".
- رسوم لخدمة الحفظ والأمانات "Custodian Fees" وخدمات القيام بأعمال النيابة عن شركات "Nominee Fees".

خامسا: بعض الطرق التي يستطيع القطاع المصرفي الإسلامي أن يسلكها للإستثمار في أسواق رأس المال العربية:

١ ـ تأسيس شركة مصرفية إستثمارية تابعة أو إنشاء فرع مصرفي محلي لإحدى المصارف الإستثمارية الإسلامية الخارجية.

٢ ـ الإشتراك مع شركاء محليين لتأسيس مضاربة مشتركة "Joint Venture" في حقل الإستثمار في أسواق المال العربية.

٣ ـ طرح منتجات إستثمارية إسلامية بالإشتراك مع مصارف إستثمارية محلية بغرض الإستثمار في أسواق المال العربية.

٤ ـ إستثمارات فردية ومعينة في سوق من أسواق رأس المال العربية بالتعاون مع احدى المؤسسات العالمية للإستثمار في أسواق رأس المال.

في حين وجد الأميركيون موردين بدلا من طهران

الإيرانيون يبحثون عن أسواق في شرق آسيا لتصريف نفطهم!

■ حسب أرقام حجة الله غنيمي فرد، مدير الشؤون الدولية في «شركة البترول الوطنية الإيرانية»، ان آخر شحنة من النفط الى زبون اميركي تمت في السادس من حزيران/يونيو الماضي، وأن الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس بيل كلينتون بحظر التجارة والإستثمارات بين الولايات المتحدة والجمهورية الإيرانية اوقف تجارة نفطية بين الدولتين بقيمة اربعة مليارات دولار سنوياً. وكانت الشركات الأميركية تشتري ما يزيد على ربع صادرات النفط الإيرانية البالغة ٢,٥ مليون برميل يوميا على الرغم من عدم التصريح لها بتوريد النفط الإيراني الى الولايات المتحدة.

والمعروف ان بيل كلينتون أصدر «أمره التنفيذي» في ايار /مايو الماضي مستندا الى اتهامات لإيران «بدعم الإرهاب» الدولي وبمحاولتها الحصول على أسلحة نووية.

وكان الهدف من الحظر قطع آخر العلاقات التجارية بين إيران وشركات نفط أميركية كبرى مثل «اكسون» و«كوستال» و«موبيل» و«شيفرون» و«تكساكو».

وبموجب الأمر التنفيذي يمكن للشركات الأميركية التقدم بطلب لتسلم النفط الإيراني لفترة ٦٠ يوما من موعد بدء سريان الحظر.

ولكن حجة الله غنيمي فرد، قال إن «شركة البترول الوطنية الإيرانية» لم تتلق طلباً لشحن البترول الإيراني خلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو.

وتشير برامج صادرات الشركة للشهر الماضي الى احتمال ان تكون معظم الشركات الأميركية قد انهت معظم ارتباطاتها مع ايران قبل بداية سريان الأمر التنفيذي.

واسرعت الشركات الأميركية في ايار/مايو الماضي الى إنهاء ترتيبات امداد معلقة مع الشركة الإيرانية قبل السادس من حزيران/ يونيو.

وقالت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي»، ان كميات النفط الإيراني التي تم تسليمها في ايار/مايو الماضي، بلغت ٧٤٠ الف برميل يوميا بالمقارنة مع ٤٤٧ الف برميل يوميا في نيسان/ ابريل.

وقال غنيمي فرد، إن خسارة الشركات الأميركية لن تضر بجهود «شركة البترول الإيرانية الوطنية التسويقية ولا بأسعار النفط الإيراني».

وأضاف مشيرا الى ان خسارة الشركات الأميركية سيتم تعويضها بزبائن جدد في أوروبا واسيا وافريقيا «كل النفط الخام مباع لنهاية تموز/يوليو».

على صعيد آخر أعلن المسؤول عن شؤون منطقة آسيا - المحيط الهادئ في وزارة الخارجية الإيرانية حسن طاهريان، إن توسيع وتوطيد العلاقات الإقتصادية مع اسيا بات يشكل أولوية بالنسبة إلى إيران الراغبة في تخفيف تبعيتها للغرب.

واكد المسؤول الإيراني ان بلدان اسيا اصبحت في طليعة المستوردين للنفط الإيراني، معتبراً أن «آسيا ستكون في القرن المقبل مركز الثقل في العالم».

واشار الى إن مبادلات إيران التجارية مع اليابان وكوريا الجنوبية والصين واستراليا، (شريكاتها الرئيسية في المنطقة)، بلغت في سنة ١٩٩٤ على التوالي ٣,٥ مليار دولار و١,٥ مليار دولار و٧٠٠ مليون دولار و٤٠٠ مليون دولار.

وباستثناء اليابان التي تعتبر الشريك الإقتصادي الثاني بعد المانيا ما زالت هذه المبادلات اقل بكثير من حجم المبادلات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، قبل الحظر الأميركي الذي بلغ في العام ١٩٩٤ بحسب الأرقام الرسمية نحو ١٥ مليار دولار.

وقد دفع الحظر الأميركي الإقتصادي والمالي المسؤولين الإيرانيين الى تركيز الإهتمام على الأسواق الاسيوية لتصريف جزء من الـ ٦٠٠ ألف برميل يوميا التي تنتجها يوميا والتي كانت الشركات الأميركية تشتريها من إيران.

الا ان علاقات الجمهورية الإسلامية مع البلدان الآسيوية باتت تخضع لرقابة الولايات المتحدة التي اعلنت عزمها على خنق إيران اقتصادياً.



● أعربت غير شركة نفط أميركية عن قلقها وعدم رضاها وعدم اقتناعها بقرار الحظر التجاري ضد إيران. غير انها اتجهت فعلياً نحو مزودين نفطيين آخرين لتعويض مشترياتها من النفط الإيراني.

وكانت تلك الشركات الأميركية بدأت البحث في استبدال النفط الإيراني بنفوط من مصادر اخرى. وفي حين قال بعض الخبراء ان تلك الشركات لن تواجه مصاعب رئيسية في ايجاد مصادر نفطية بديلة للنفط الإيراني، فان مصادر اميركية ذكرت ان الخاسرين الحقيقيين من جراء قرار الحظر هي الشركات التي تبيع المعدات والخدمات النفطية، والتي كانت تأمل في الحصول على مزيد من العقود الإيرانية.

شركة «موبيل» تقوم بشراء بعض النفط الإضافي من دول خليجية أخرى مثل السعودية في إطار عقود قائمة، كما سوف تشتري كميات أخرى من النفط من السوق الفورية. غير ان عدداً من مسؤولي الشركات النفطية الأميركية الأخرى قالوا ان فرص نمو شركاتهم على المدى الطويل سوف تتضرر كثيرا من جراء الحظر التجاري المفروض والذي يبقيهم خارج أسواق الدول الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة مثل ليبيا، ايران والعراق.

وكان حجم مشتريات شركات النفط الأميركية من النفط الإيراني يصل الى نحو ٤ مليارات دولار.

وتوقعت شركات المعدات والخدمات النفطية الأميركية مثل شركة «دريسر» للصناعات وشركة «هاليبورتون» ان يدر عليها نشاطها التجاري مع إيران للسنة الحالية ما قيمته ١٥٠ مليون دولار فيما كانت تتوقع ان يرتفع ذلك الى ١٦٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ .

وتعادل خسارة مثل هذه العقود مع إيران فقدان نحو ثلاثة الاف وظيفة عمل معظمها في منطقة «هيوستن» في ولاية تكساس.

ويقول جيرالد كيبيس كبير الإقتصاديين في شركة التمويل النفطي في واشنطن، ان شركات النفط الأميركية الكبرى كانت قادرة على التأقلم نسبيا ومن دون مشاكل مع الحظر ضد إيران.

وعزا كيبيس قدرة هذه الشركة على إيجاد موردين آخرين للنفط الى ارتفاع اسعار النفط السعودي.

«دياموند فيلدس» تعثر على منجم للنيكل يغطي ٦٪ من حاجات الغرب

عام «الفيل» الكندي!

■ «الفيل» في لغة التنقيب عن المعادن واستخراجها من باطن الأرض، هو منجم ضخم غني بالمعدن الخام يمكن أن يتحول من يعثر عليه من شركة متواضعة الى شركة عالمية!

ويبدو أن شركة «دياموند فيلدس» الكندية قد عثرت على «الفيل» وسنتها ستكون «سنة الفيل»...

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي كان ثمن السهم الواحد من اسهم هذه الشركة الكندية التي تتخذ من مقاطعة «فانكوفر» مقراً لها، يساوي اربعة دولارات كندية فقط، لكنه وصل الى ٨٠ دولارا في أواخر الشهر الماضي. وعلى الرغم من أنّ الشركة لم تنتج بعد أي معدن، أصبحت قيمتها في السوق نحو ملياري دولار كندي (٩١٢ مليون جنيه إسترليني) اي بقيمة اي شركة كندية كبيرة ناشطة في مجال استخراج المعادن.

وكانت «دياموند فيلدس» أعلنت عن عقد صفقة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار مع شركة «إينكو» ثاني اكبر منتج لمعدن «النيكل» في العالم، مما سيوفر لها ٦٥٠ مليون دولار كندي من السيولة والأوراق المالية.

والواقع ان شركة «اينكو» اشترت ٢٥ في المائة من منجم «فوازي بي» التابع لشركة «دياموند فيلدس» القريب من «نين» على شاطئ «لابرادور» في الجهة الشمالية الشرقية من كندا.

وكان الخبيران الجيولوجيان اللذان اكتشفا «فوازي بي»، وهما البرت تشيزلت وكريس فيربيسكي، يبحثان عن الماس عندما عثرا مصادفة على معدن «النيكل» الذي كان يغطي مساحة ١,٦ كيلومتر مربع، ويعد ذلك اكبر اكتشاف للمعادن الأساسية عرفته كندا على مدى ثلاثين عاماً. وستحصل شركة هذين الخبيرين على «حقوق امتياز» المعدن الذي سيتم استخراجه من «فوازي بي».

وكمية المعدن الخام في المنجم تكفي لإنتاج يراوح بين ٦٠ مليونا و١٠٠ مليون ليبرة من النيكل سنويا، اي ما يعادل بين أربعة وستة في المائة من حاجات الغرب من المعدن سنة ١٩٩٤، علما أنه يستخدم في انتاج الصلب الذي لا يصدأ.

وقد ادى انتشار خبر اكتشاف «فوازي بي» الى هرولة نحو ستة الاف شخص وشركة في محاولة لإثبات حقوقهم في منطقة تزيد مساحتها على ستة الاف كيلومتر مربع وذلك خلال بضعة ايام فقط.

اما المستفيد الأكبر من «فيوازي بي» فهو روبيرت فريدلاند الناشط في مجال الترويج للأسهم الذي موّل شركة «دياموند فيلدس» منذ البداية وهو لا يزال اكبر مساهم فيها. ولن ينسى فريدلاند علاقته السابقة بشركة «غالاكتيك ريسورسز» التي طورت منجما للذهب يدعى «سميتفيل» يقع في ولاية كولورادو الأميركية، وكان حظه عاثراً جداً، اذ اضطرت «وكالة حماية البيئة» الأميركية الى التدخل عندما اعلنت شركة «غالاكتيك» افلاسها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ . واضطرت في ذلك الوقت الى انفاق اكثر من ١٠٠ مليون دولار من اجل تنظيفه بغية الحؤول دون تسرب النفايات السامة منه. وسمي فريدلاند رئيسا مشاركا لمجلس إدارة «دياموند فيلدس» بينما وقفت الشركات الكبيرة الناشطة في مجال استخراج المعادن «تطلب حصة» للمشاركة في «فوازي بي».

وكان على راس الطابور شركة «تيك كوربوريشن»، التي تتخذ من مقاطعة فانكوفر مقرا لها وتنشط في مجال التعدين، ودفعت ٣٦ دولارا كنديا مقابل كل سهم من أسهم «دياموند فيلدس» أي ١٠٨ ملايين دولار كندي، لقاء عشرة في المائة من اسهم الشركة.

وافترضت اوساط متعددة ان شركة «إينكو»، اكبر شركة كندية ناشطة في مجال النيكل، لا تستطيع الا ان «تتورط» في «فوازي بي» لأسباب منها حرصها على الحفاظ على حصتها في سوق النيكل الدولية، وايضا لكي تستفيد مما قاله المحللون ان كلفة إستخراج النيكل ستكون متدنية جدا في «فوازي بي».

ويتوقع الخبراء ان كلفة الإنتاج في «فوازي بي» ستكون نحو ٥٠ سنتا لكل ليبرة واحدة، لكنها في الحقيقة ستكون صفرا لأن عائدات «النحاس» و«الكوبالت» التي سيتم استخراجهما فيما تنقى خامات «النيكل» ستغطي تكاليف استخراج هذا الأخير. وقالت شركة «اينكو» انها ستشتري ٣٠ في المائة من الأسهم المباشرة وغير المباشرة من «فوازي بي» وعرضت ٣٨٧ مليون دولار اميركي لقاء ٢٥ في المائة من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل و٦٨ مليون دولار اميركي نقدا لقاء مليوني سهم من أسهم «دياموند فيلدس» وعرضت ايضا ٣٥ مليون دولار اميركي من اسهمها مما يعني، على حد ما تقوله الشركة، ان سعر السهم الواحد من أسهم «دياموند فيلدس» يبلغ عمليا ٧١,٥٠ دولار كندي اي اقل مما وصل اليه السعر في السوق أخيراً.

أن منطقة «فوازي بي» في رأي كثيرين ستزود العالم الغربي بالنيكل الذي تقل تكاليف انتاجه عن تكاليف انتاج اي نيكل اخر في العالم، ويأمل هؤلاء ان يبدأ الإنتاج بحلول سنة ٢٠٠٠. ويهدف المعنيون الى جعل الحد الأدنى من الإنتاج السنوي نحو ١٣٠ مليون ليبرة من النيكل و٩٠ مليون ليبرة من النحاس وبين ثلاثة الى خمسة ملايين ليبرة من الكوبالت.

بعدما وقفت واشنطن ضد نقله عبر إيران

نفط بحر قزوين يمر «بجورجيا» القوقازية

■ اذا كانت روسيا قد تخلت عن سيطرتها السياسية على اسيا الوسطى والقوقاز إلا أنه لا يبدو انها عازمة على ارخاء قبضتها على مصادر النفط في المنطقة.

ويدور في حوض بحر قزوين نزال بين روسيا وتركيا وايران تسعى كل منها للفوز بحقوق نقل الخام من اذربيجان وكازاخستان.

ويقول مسؤولون اذربيجانيون ان العامل الإقتصادي سيحدد اذا ما كان النفط سيتدفق عبر روسيا او تركيا او ايران. ومهما يكن الأمر فلا يمكن فصل الإقتصاد عن السياسة.

فاذربيجان بموقعها الجغرافي تعتبر عنصراً سياسياً مهماً في منطقة القوقاز التي كانت دائما تشكل اهمية كبرى على خريطة الطرق العابرة للقارات التي تربط غرب اوروبا باسيا والشمال بالجنوب.

ولم تحاول روسيا، التي تعتبر المنطقة جزءاً من مجال نفوذها، اخفاء ورقتها الرابحة وهي الوضع القانوني لبحر قزوين. فالكرملين يقول ان هذا البحر الذي يضم احتياطيا من النفط قد يضارع موارد بحر الشمال وهي ملك مشاع للدول الخمس المطلة عليه. ويبدو ان إيران وتركمانستان تؤيدان هذا الموقف.

ولكن اذربيجان وكازاخستان، وهما من دول هذا البحر وتعملان في مشروعات نفطية بحرية تتكلف مليارات الدولارات، تقترحان تقسيم بحر قزوين الى قطاعات.

ويقول محللون نفطيون ان قضية الملكية ليست الا جزءاً من جهد كبير تبذله موسكو لاستعادة نفوذها الإستراتيجي في المنطقة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي في سنة ١٩٩١ .

والنزال الأساسي في حوض بحر قزوين حول خطوط الأنابيب التي ستنقل النفط من حقول بحرية في اذربيجان في مشروع ينفذه «كونسرتيوم» ويتكلف ثمانية مليارات دولار.

ويضم «الكونسورتيوم» الذي يتصدره اتحاد «بريتش بتروليوم/ ستات اويل» البريطاني شركات «اموكو» و«اكسون» و«مكدورموت» و«بتزويل» و«يونوكال» و«رانكو» و«لوك اويل» و«دلتانمر» شركة البترول التركية.

والمسألة الأساسية الان تدور حول كيفية تصدير ما يسمى «الإنتاج المبكر» من النفط المنتظر بدء تدفقه في النصف الثاني من سنة ١٩٩٦ .

ويبدو ان روسيا مصممة على نقل النفط عبر اراضيها الى ميناء «نوفورسيبسك» وذلك في خط أنابيب يمتد من «غروزني» عاصمة الشيشان الى «باكو» ويحتاج الى تعديل بأن يكون اتجاهه بالعكس.

وقال فاجيت اليكبروف رئيس «لوك اويل» «اننا نصر على خيار ميناء نوفورسيبسك. خط الأنابيب تم بناؤه بالفعل، وكل ما يحتاجه هو ما بين ١٦ و١٨ مليون دولار لعكس اتجاهه. وتمتلك لوك اويل ١٠ في المائة من الكونسورتيوم الأذربيجاني».

ولكن هذا الطريق يمر عبر الشيشان التي مزقتها الحرب. كما ان تركيا تعترض على زيادة حركة الناقلات عبر مضيق البوسفور الى البحر المتوسط وتشير الى مخاطر بيئية.

ويقول محللون نفطيون غربيون ان الحل على المدى القصير ربما يكون عبر «جورجيا» وهي دولة قوقازية اخرى هزتها حرب اهلية ومحاولات انفصالية في السنوات الأخيرة.

فهذا الحل قد يمكن «الكونسورتيوم» من الإتجاه جنوبا في وقت لاحق ربما في خط انابيب يمر بتركيا. وقد تقبل روسيا هذا الحل، اذا وافقت شركات النفط الغربية الكبرى على مساعدة «كونسورتيوم» خط الأنابيب القزويني (سي بي سي) في اقامة طريق جديد الى نوفورسيبسك».

ويعتزم هذا الكونسورتيوم الذي يضم روسيا وكازاخستان وسلطنة عمان، بناء خط انابيب يمتد من غرب حقل «تنجيز» في كازاخستان الى البحر الأسود عبر روسيا. ويمكن لـ «الكونسورتيوم الاذربيجاني ان يكون زبونا لكونسورتيوم «سي بي سي».

ويتفق معظم الخبراء على الحاجة الى اكثر من طريق لنقل النفط من مختلف مناطق بحر قزوين.

اما الخيار الإيراني فيبدو انه غير وارد لأن واشنطن ستعترض على نقل النفط عبر إيران، مع ملاحظة ان عددا كبيرا من شركات النفط الأميركية تعمل في المنطقة.

«المكتب الشريفي للفوسفات» في المغرب يعيد هيكلة ديونه ويبقى خارج الخصخصة

■ في حديث لجريدة «ايكونوميست» الأسبوعية المغربية، كان نشر في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، ذكر مراد شريف، المدير التنفيذي لـ «المكتب الشريفي للفوسفات» في المغرب، ان الشركة عازمة على اعادة هيكلة ديونها، وإصلاح وضعها الإداري والمالي.

وديون الشركة بلغت سنة ١٩٩٤ ما يقرب من ١,٢ مليار درهم (١٤٣ مليون دولار) على الرغم من أن المبيعات قد ارتفعت الى عشرة مليارات درهم (١,٢ مليار دولار) من ٨,٥ مليار درهم (١,٠١ مليار دولار) في سنة ١٩٩٣ .

وقال شريف الذي كان يشغل منصب وزير المالية، في الحكومة السابقة: «إن المكتب الشريفي للفوسفات يتفاوض مع الحكومة لإعادة هيكلة ديونه واعادة تنظيم اوضاعه المالية».

واشار شريف الى ان الشركة تستحوذ على حصة قدرها ٥٠ في المائة من السوق العالمية لحامض الفوسفوريك و٣٣ في المائة للفوسفات الخام.

وقال ان وضع الشركة الرائد يعني أن المعلومات الخاصة بها يجب تداولها بحرص بسبب اثارها على السوق العالمية.

ويمتلك المغرب ٧٥ في المائة من الإحتياطي العالمي للفوسفات. لكن صناعة الفوسفات وهي دعامة الإقتصاد المغربي اصيبت باضرار في السنوات القليلة الماضية بسبب الركود العالمي. وبلغت صادرات المكتب الشريفي للفوسفات ٢٠ مليون طن سنويا في الثمانينات.

وصدرت الشركة ١٣,٤ مليون طن من الفوسفات الخام ومنتوجاته التي تستخدم في صنع المخصبات الزراعية (الأسمدة) في سنة ١٩٩٤ مع ارتفاع المبيعات بعد هبوط استمر اربع سنوات.

وقام العاملون في الشركة، الذين يخشون ان تؤدي اعادة الهيكلة الى فقدان وظائف، باضراب عن العمل استمر ٤٨ ساعة في أواخر الشهر الماضي للمطالبة بزيادة الأجور لكن الإضراب، وهو الثاني في ثلاثة أشهر لم يؤثر بشكل او بآخر على الإنتاج. وخلافا لما توقعه الخبراء الإقتصاديون والماليون فقد أعلن مراد شريف أن «المكتب الشريفي للفوسفات» لن يدخل برامج الخصخصة لحكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي.

دور البنك المركزي في إنماء وإعمار لبنان!

■ قد يتبادر الى الذهن أن موضوع الإعمار والإنماء محصور بالمجالس والمؤسسات والمقاولين وشركات المقاولات. والحقيقة ان جميع المؤسسات والقطاعات معنية بهذا الموضوع بنسب مختلفة. من هذا المنطلق فالمصرف المركزي في لبنان معني بدوره بتقديم المساعدة لعملية الإنماء، من خلال تأمين الظروف النقدية والمصرفية الملائمة، كذلك له دوره في عملية إعادة الإعمار من خلال المساعدة على تأمين الأسواق المالية اللازمة لمصادر الأموال الضرورية لعملية الإعمار هذه.

عندما نتكلم عن «مصرف لبنان»، نتناول قانون النقد والتسليف، وعندما نتناول قانون النقد والتسليف يجب أن نمر على النظام النقدي الذي سبق هذا القانون.

إن نظام لبنان النقدي الحالي بدأ تاريخيا مع البرتوكول الفرنسي - الإنكليزي - اللبناني - السوري بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ والذي أدى الى الإتفاقية اللبنانية - الفرنسية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ اي بعد ٣ سنوات.

هذه الإتفاقية بين لبنان وفرنسا، عملت على تصفية العلاقة القائمة بين النقد اللبناني والنقد الفرنسي حيث كان الليرة مرتبطة بالفرنك الفرنسي وبنسبة محددة بمبلغ ٢٠ فرنكاً لكل ليرة لبنانية.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن العلاقة في حينه بين «الليرة» و«الفرنك» الفرنسي بدأت بالتصفية فعلياً اعتباراً من سنة ١٩٤٤ حين تخلى لبنان عن تغطية اصداراته النقدية بالليرة من الفرنك الفرنسي الى القاعدة الذهبية لدى «البنك الدولي» في سنة ١٩٤٧ مما بدأ يمهر النقد اللبناني مبدئيا بالإستقلال، وأصبح ذلك ناجزاً بموجب اتفاقية ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ التي سبق ذكرها.

ومن الضروري ايضا الإشارة الى ان اصدار النقد اللبناني كان امتيازاً «لبنك سوريا ولبنان» بموجب الإتفاقية المعقودة بتاريخ ٢٩ ايار/مايو ١٩٣٧ مع الحكومة اللبنانية والتي نصت على ما يلي:

أ - أن يمارس «بنك سوريا ولبنان» امتياز الإصدار.

ب - فرع الإصدار لديه منفصل ومستقل عن الفرع التجاري.

ج - هو مصرف الدولة التي تعتمده في عملياتها المالية.

د - يخضع لرقابة الدولة.

هـ - وهو بنك البنوك الذي تعود له هذه الأخيرة، لإيداعه الفوائض النقدية لديها واستلافها منه عند الحاجة.

إذاً هذا ما كان عليه دور «بنك سوريا ولبنان» في حينه. مهمات محدودة، خضوع لرقابة الدولة من دون ان تكون له اي صلاحية في مراقبة اعمال المصارف او ان يناط به مهمات لها علاقة بالتأثير على سياسة المصارف التسليفية، ولا بتحديد شروط ممارسة العمل المصرفي، غير ان وجود ما يعرف «بصندوق تثبيت القطع» ساعد في حينه على التأثير على تطور الكتلة النقدية، والتسليف تبعاً لمقتضيات الوضع الإقتصادي.

وفي الحقيقة، ان هذا النظام على وضعه البسيط ساعد على تطور وازدهار الإقتصاد اللبناني بانتظام، كما أعطى برهانا على مرونته وفعاليته خلال الأزمات السياسية التي مرت بالبلاد خلال سنتي ١٩٥٦ و١٩٥٨ .

وفي الحقيقة، أن النمو الذي حصل في حقبة «الخمسينات وبداية الستينات»، الذي تناول حركة الإستيراد والتصدير وحركة البناء في بيروت والمناطق، اضافة الى تطور ميزانية الدولة من ناحية الواردات والنفقات، كذلك تطور عدد المؤسسات العاملة في التجارة والصناعة والزراعة. بمعنى آخر نجد أن اللبنانيين قد عرفوا في حينه كيف يستفيدون من موقع بلادهم الجغرافي ومن مدى مؤهلاتهم الفطرية للأعمال إضافة الى الظروف السياسية الإقليمية التي حصلت في بعض البلدان العربية وذلك في ظل «نظام إقتصادي حر».

نتيجة لكل ما تقدم تكاثر عدد المصارف في لبنان بصورة مطردة ونجد أن عدد هذا المصارف في عام ١٩٤٥ كان في بيروت ٩ مصارف منها ٦ مصارف أجنبية و٣ مصارف لبنانية وفي سنة ١٩٥٥ كان هناك ٣١ مصرفاً منها ١٧ لبنانياً و١٤ اجنبياً، وفي سنة ١٩٦١ ارتفع عدد المصارف الى ٧٣ مصرفاً (اي مايوازي تقريبا عدد المصارف العاملة في لبنان اليوم) عاملاً منها ٥٦ مصرفاً لبنانياً و١٧ اجنبياً وزاد هذا العدد ليصل في نهاية ١٩٦٢ الى ٨٣ مصرفاً منها ٦٦ مصرفاً لبنانيا و١٧ مصرفاً أجنبياً تتبع لها فروع في المناطق بلغت في حينه مائة فرع.

إن الإشارة الى الإحصاءات والأرقام تصل بنا الى معرفة حجم الإتساع الذي حصل في القطاع المصرفي وتزايد أهميته في بداية الستينات، مما استدعى بالضرورة تنظيما خاصاً للمحافظة على سلامة الإدخار وبصورة أعم سلامة الإقتصاد نظراً الى ما للإدخار من أثر مهم في الإستقرار المالي، والنمو الإقتصادي للبلاد، كذلك ضرورة مراقبة المصارف لجهة قدرتها على خلق النقد بوساطة التسليف المصرفي، الذي يؤدي، اذا لم يكن مدروساً ومتوازياً، الى مخاطر تضخمية تؤدي الى نتائج سلبية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي. وقد تلازمت الحاجة الى خلق مثل هذه المؤسسة مع انتهاء اجل الإمتياز المعطى «لبنك سوريا ولبنان» في سنة ١٩٣٧ الذي ينتهي اجله بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ .

لذلك وضعت الحكومة اللبنانية في حينه «قانون النقد والتسليف»، الذي تضمن ستة ابواب سأتناول منها الباث الثاني تحديداً والذي يتعلق بالمصرف المركزي (المواد ٢١ - ١٢٠) من «قانون النقد والتسليف».

● القسم الأول «المصرف المركزي: انشاؤه، تسميته، مركزه، رأسماله. تحدده المواد من ١٢ الى ١٦ وأهم ما فيها:

ان المصرف المركزي

أ - يتمتع بالإستقلال المالي.

ب - لا يخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال والرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام اي:

١ - التفتيش المركزي.

٢ - مجلس الخدمة المدنية.

٣ - رقابة ديوان المحاسبة.

٤ - قانون المحاسبة العامة.

ح - رأسمال المصرف تخصصه له الدولة.

سأتناول هذه النقاط بإسهاب موجز وسأعرض للأهداف التي قصدها المشترع.

● أولا: فيما يتعلق الإستقلال المالي:

من الواضح ان منح الإستقلال المالي للمصرف المركزي يهدف بالدرجة الأولى الى منع الحكومة من استخدام الموضوع المالي كأداة للضغط على المصرف بقصد الزامه باتباع توجيهات هذه الحكومة المالية. لذلك قصد المشترع من منح المصرف وإدارته إمكانية وضع ميزانيته للسنة المالية، وتأمين الموارد اللازمة لها من دون موافقة لا الحكومة ولا وزارة المالية ومن دون ان يكون هناك اي رابط بين موازنة المصرف المركزي وموازنة الدولة العامة.

ولكن، يحق للدولة مراقبة اعمال المصرف وتقديم التقارير اللازمة لوزارة المالية من خلال مفوض الحكومة الذي اناط به «قانون النقد والتسليف» هذه المهام بموجب المواد ٤١ - ٤٦ «قانون نقد والتسليف».

● ثانيا: اما دفع رأس مال المصرف من قبل الدولة فإن الهدف الأساسي منه هو الطابع العام للدور الذي يدعى «المصرف المركزي» الى القيام به في حياة البلاد الإقتصادية، ولإعتبار أن لا يكون للمصرف المركزي أي هدف بقصد تحقيق الأرباح في إتمام المهام الموكولة اليه.

وعمل الحكومة هذا يبعد القطاع الخاص ولا سيما المصارف عن عنالإسهام في الإدارة وفي قرارات «المصرف المركزي»، ويؤمن للمصرف حرية التصرف تجاه القطاع المصرفي، كي يتسنى له القيام بالمهام الموكلة اليه بفعالية وبما يخدم مصالح البلاد الدائمة.

في هذا السياق أيضا نجد أن القسم الثاني من الباب الثاني الذي يتناول تنظيم المصرف المركزي (المواد ١٧ - ٣٤ق - ن - ت -) حدد إدارة المصرف بهيئة الحاكمية التي تتألف من الحاكم وأربعة نواب للحاكم، ومن مجلس يدعى «المجلس المركزي».

١ - ان نظام الحاكم ونوابه موضوع بصورة تضمن إستقرارهم، وإستقلالهم، فهم يعينون لأجل محدد قابل للتجديد، ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم، الا للأسباب المنصوص عنها في القانون (المواد ١٨ و١٩).

كما ينبغي أن تتوفر لدى الحاكم نوابه الشهادات الجامعية، والخبرة، والصفات المعنوية التي تستوجبها ممارسة وظائفهم وعليهم أن يخصصوا كل نشاطهم لعملهم في «المصرف المركزي» وأن يمتنعوا خلال ولايتهم عن أي مساهمة في المؤسسات الخاصة (المادة ٢٠).

لقد تعمد المشترع في تحديد ما تقدم خاصة لجهة الإقالة عدم جعل امكانية الإقالة أداة ضاغطة من «الحكومة» على «الحاكم» ونوابه، بقصد إلزامهم باتباع سياسات معينة تناسب توجهات الحكومة. وبما أن «المصرف المركزي» بحكم تكوينه يتمتع باستقلالية تامة، فقد حظر القانون على الحكومة ممارسته سلطة إقالة المسؤولين استنسابيا إلا ضمن الأصول القانونية المحددة في «قانون النقد والتسليف» كما سبق ذكره.

٢ - أما «المجلس المركزي»، فيتألف من الحاكم رئيساً ومن نواب الحاكم ومن مدير عام المالية ومن مدير عام الإقتصاد الوطني كأعضاء، مع العلم بأن العضوين الأخيرين، (مدير عام المالية ومدير عام وزارة الإقتصاد)، لا يعملان داخل «المجلس المركزي» كمندوبين عن الحكومة وإنما بصفتهم الشخصية وهكذا يتم التعاون بين الدولة، والمصرف المركزي من دون المس باستقلالية المصرف، كما روعي في قيام «المجلس المركزي» بأعماله الا يتعارض ومتطلبات الفعالية والسرعة في عمل «المصرف المركزي».

إن أهمية دور المصرف المركزي في مختلف المجالات الإقتصادية وأثر التدابير التي يمكن أن يتخذها خصوصا في حقل تنظيم التسليف، كما أن مسؤولياته الناجمة عن تعاونه مع الدولة بصفته مستشارا اقتصاديا لها تفرض على هذا المصرف واجب متابعة مختلف أوجه النشاط الإقتصادي وعليه أن يكون ضمن صلب عالم المال والأعمال عن طريق اتصالاته المباشرة مع رجال المصارف، والتجارة، والصناعة ، والزراعة وهذا الإتصال من المهام الأساسية للقيمين على المصرف المركزي.

وننتقل هنا الى تحديد مهمة المصرف المركزي العامة:

١ - مهمة المصرف المركزي العامة هي المحافظة على النقد تأمينا لأساس تقدم إقتصادي واجتماعي دائم، وقد حدد المشترع هذه المهمة كمهمة رئيسية ومركزية يكلف تحقيقها المصرف المركزي، وبما أن إستقلالية المصرف المركزي في تحديد سياسته النقدية وتنفيذها تقتضي أن يكون هناك وضوح في مهمة البنك وتحددها حصراً بالمحافظة على الإستقرار النقدي مما يلغي دور ومسؤولية الحكومة أو وزير المالية في التعاطي بموضوع السياسة النقدية. غير انه عمليا فـ «المصرف المركزي»، لا يمكنه ان يضطلع بالمحافظة على «النقد» بمعزل عن سياسة الدولة العامة لأن انتظام النمو الإقتصادي وتوازنه لا يمكن أن يتم الا بالمشاركة بين الدولة والمصرف المركزي، لأن السياسة النقدية ليست إلا عاملا من العوامل التي يتوقف عليها هذا التوازن، ونجاح التدابير النقدية سيتوقف من دون شك على سياسة الحكومة في الحقول المختلفة الأخرى وخصوصا في الميزانية لجهة «ضبط العجز» فيها، وتأمين توازنها والحد من الإنفاق التضخمي حيث أن التضخم لا يمكن مثلا تلافيه او القضاء عليه بوساطة اسلحة السياسة النقدية وحدها.

٢ - النقطة الثانية والمهمة التي لها دور اساسي في عملية الإنماء، واعادة الإعمار هي المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي وتطويره (المواد ١٢١ - ١٩١ - ق - ن - ت)، والهدف الأساسي من التنظيم المصرفي هو المحافظة على سلامة الإدخار الوطني كمصدر اساسي وحقيقي لتطوير المشاريع الإقتصادية ومراقبة تسليفات المصارف كونها مصدراً أساسياً لخلق النقد وذلك ضمن مراعاة مبدأ الحرية أساس الإقتصاد اللبناني والذي بفضله أراد المشترع أن يحفظ للبنان دوره كوسيط وملجأ للرساميل المختلفة.

ولمنع نشوء اي شك في أذهان زبائن مصرف ما ومودعيه بنوع خاص فقد قيدت الحكومة حق المصرف المركزي بتحوطات وجعلت لها حدودا يتعلق بممارسة الرقابة من خلال مصلحة تعرف باسم لجنة الرقابة مستقلة عن مصالح مصرف لبنان الأخرى ومرتبطة مباشرة بالحاكم وتطبق على اللجنة بجميع أعضائها وعامليها الزامية السرية المصرفية كما أعطى القانون للمصارف الحصانة في إفشاء أسماء مودعيهم حتى عن مصرف لبنان.

ولأن سلامة القطاع المصرفي يعتبر من الأولويات المهمة للإقتصاد الوطني، كان «مصرف لبنان» حريصاً دائماً على إصدار التعاميم، والمذكرات التي تحدد أسس عمل هذه المصارف وكان آخرها التعميم رقم ١١١٤ المتعلق بالملاءة المصرفية، والذي حدد نسبة الملاءة الواجب على المصارف اللبنانية أن تتقيد بها بنسبة ٨٪ وذلك في مهلة أقصاها ١٩٩٥/٣/٣١ والهدف الأساسي من وضع هذه النسبة هو الوصول بنسبة الملاءة في القطاع المصرفي اللبناني، الى نسبة الملاءة المعتمدة دوليا بموجب مقررات «لجنة بازل»، مما يعطي صورة جيدة عن ملاءة القطاع المصرفي اللبناني، ويحسن من تعامل المؤسسات المصرفية الأجنبية معه، مما يسمح له بالحصول على تسهيلات اكثر منها بشروط أفضل كما يساعد موضوع التجارة الخارجية ويخفف من كلفة الإستيراد.

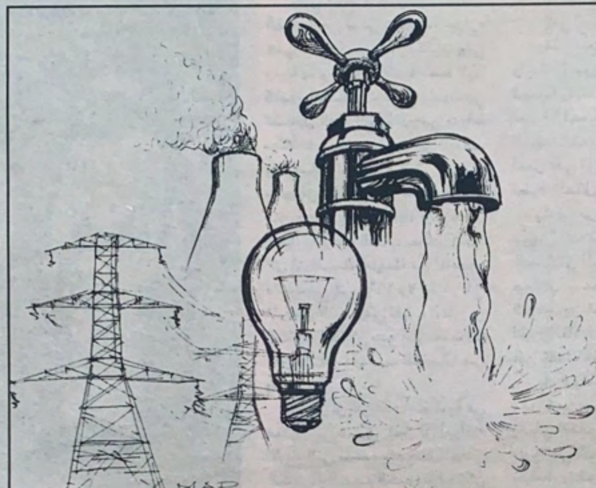
وقد تمكن القطاع المصرفي اللبناني وبكفاءة عالية نسبيا من تنفيذ الشروط المطلوبة ومن الوصول بنسبة الملاءة الى ٨٪ وذلك ضمن المهلة المقررة. ومن المناسب هنا الذكر أن أموال المصارف الخاصة باتت تزيد حاليا على ٤٧٠ مليون دولار بينما لم تكن تتجاوز في نهاية سنة ١٩٩١ مبلغ الـ ٦٠ مليون دولار أميركي، علم أن نسبة النمو في أموال المصارف الخاصة زادت على ٥٨٪ خلال سنة ١٩٩٤ فقط.

٣ - وبما ان تطوير القطاع المصرفي يعتبر من أساسيات تطوير عمل هذا القطاع، وتحسين مستوى أداءه مما يخدم عمليةالإنماء، وإعادة الإعمار لذلك عمد مصرف لبنان خلال الفترة القصيرة الماضية الى:

أ - تطوير الإحصاءات المطلوبة من المصارف عن عملائها المدينين في القطاعات الإقتصادية المختلفة Classification des Secteurs Econimiques، مما يساعد على الحصول على المعلومات المطلوبة لتوجيه التسليفات المصرفية نحو القطاعات المنتجة مما يخدم الإقتصاد الوطني وحركة الإنماء، وعملية الإعمار.

ب - تحسين وتطوير نظام الدفع المعتمد في لبنان Systeme de Payments مما سيؤدي الى التسريع في:

١ - الإنتقال من استخدام النقد الى الصك.



٢ - المقاصة الإلكترونية.

٣ - توحيد إنماط الصك بين جميع المصارف.

٤ - وضع نظام خاص يتعلق بالصراف الآلي .A.T.M وتشجيع إستخدام بطاقات الإئتمان .Credit Cards

ج - مشروع مركزية العملاء المتخلفين عن تسديد إلتزاماتهم .Centrale Des Impayes

وكما يلاحظ الجميع فإن استخدام الصكوك المؤجلة الدفع ، وزيادة عدد الصكوك المرتجعة منها من دون دفع أصبحت تشكل نسبة ٣,١٥٪ من عدد الصكوك المتقاصة ونسبة ٤,٣٠٪ من قيمة هذه الصكوك، وبالتالي تزيد من مخاطر العمل المصرفي، لذلك، حرص «مصرف لبنان» وبالتعاون مع «جمعية المصارف» وفي اطار تنظيم العمل المصرفي واعادة تفعيل دور الصك، واستخدامه كأداة ائتمانية إضافة الى الخفيف من حالات النزاعات القانونية، حضرنا مشروع مركزية العملاء المتخلفين عن الدفع والذي سيتم العمل فيه خلال أقل من شهرين. د - مشروع القانون الذي يتعلق بالعقود الإئتمانية والذي احالته الحكومة منذ فترة مسبقة الى المجلس النيابي.

ان الغاية الأساسية من هذا المشروع، الذي هدف اليه مصرف لبنان هو السماح للمصارف والمؤسسات المالية المسجلة لدى مصرف لبنان بأن توظف تحت إشرافه وراقبتهاالأموال المؤتمنة عليها في مشاريع إقتصادية مختلفة لحساب وعلى مسؤولية أصحاب الأموال الشخصية. وبالتالي، التمكن من الدخول في صلب المشاريع الإستثمارية، وليس فقط الإكتفاء بجني عمولات وفوائد.

إن هذاالأمر غير متاح في ظل التشريع الحالي المنصوص عليه في «قانون النقد والتسليف»، الذي بموجبه ينحصر عمل المصارف بصورة أساسية بالتسليف لحسابها وعلى مسؤوليتها عن طريق الأموال المتلقاة من الجمهور..

كما ان مشروع القانون هذا يفسح المجال للقيام بعمليات تدخل في نطاق مفهوم العمليات التي تقوم بها «المصارف الإسلامية»، كذلك، في عمليات مشاركة وإستثمار بمشاريع معينة لآجال يمكن أن تكون طويلة من دون أي إنعكاس محتمل على أوضاع المصرف والمؤسسة المالية.

هـ - مشروع قانون لتنظيم مهنة الصيرفة ومؤسسات الوساطة المالية:

وهذا المشروع، أملته التوقعات المرتقبة لتطور الأسواق المالية في لبنان، من خلال تنظيم جديد لمهنة «الصرافة»، ولإيجاد أطار تشريعي لعمل مؤسسات الوساطة المالية تتلاءم والقوانين الحديثة خصوصا لجهة منع «غسل الأموال»، ولعدم تسريب معلومات للمتعاملين في الأسواق المالية ولحماية المستثمرين الذين يلجأون الى خدمات مؤسسات الوساطة المالية.

وبما ان تطوير الأسواق المالية يعتبر من مهام «مصرف لبنان المركزي» بمفهوم المادة ٧٠ من «قانون النقد والتسليف» وبالنظر الى ما للأسواق المالية من دور أساسي في عملية اعادة اعمار لبنان من خلال تأمين الموارد المالية اللأزمة لعملية الإعمار ولتأمين مجال الإستثمار ولرؤوس الأموال المنتظرة تدفقها الى لبنان. نتيجة لهذه الأعمال لذلك قام مصرف لبنان بتنظيم السوق الثانوية التي بدأت عملها في سنة ١٩٩٤ وانشاء ايضا شركة خاصة عرفت باسم «ميدكلير» مهمتها عمليات مقاصة، وحفظ الأوراق المالية، وهي شبيهة بشركة Sicovam في فرنسا و«مصرف لبنان» يملك الحصة الكبرى في هذه الشركة.

ومن منطلق ايمانه بأهمية الأسواق المالية وضرورية ايجادها لتأمين تدفق رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإستثمار في لبنان، لذلك يرأس «مصرف لبنان» حاليا مجلساً للدراسات والأبحاث، يضم نخبة من رجال القانون والإقتصاد والمصارف، ينكب ومنذ عدة أشهر، على تحضير مشروع قانون لإنشاء الأسواق المالية في لبنان أملا في لعبه دوراً مالياً فاعلاً في المنطقة مستقبلاً.

اما الخطوط العريضة للمشروع فيمكن ايجازها بما يلي:

١ - التنظيم المقترح هو تنظيم مدجن بين النظام الفرنسي للأسواق المالية والنظام المعمول به في الولايات المتحدة الأميركية.

٢ - انشاء مجلس أعلى للأسواق له استقلاله المالي والإداري من مهامه المحافظة على الأسواق المالية وتطويرها. كذلك، حماية المدخرات الإستثمارية، وتأمين النمو الإقتصادي المتوازن في البلاد.

٣ - ينشأ هذا المجلس بموجب قانون خاص.

٤ - الهدف من انشاء هذا المجلس إضافة الى تفعيل الأسواق، كما سبق ذكره، تأمين الشفافية اللازمة التي تؤمن الثقة لرؤوس الأموال المطلوب بأن تستثمر في لبنان، التي تخدم عملية الإنماء وإعادة الإعمار فيه.

فهيم معضاد
(النائب الثاني لمصرف لبنان المركزي)

«وداعاً للجزيرة العربية» في مخطوطة تصحيحية

صفحة مجهولة من تاريخ الصراع على «واحة البريمي»



سلطان عمان وخدمه

■ في مرحلة إنتقال الجزيرة العربية في الستينات من حال الى حال، قلة من المراقبين استشرفوا تلك الحالة الإنتقالية بدقائقها وأبعادها. ومن هؤلاء كان مراسل صحيفة «صاندي تايمز» اللندنية دافيد هولدن الذي وجد فيما بعد مقتولاً في إحدى ضواحي القاهرة في جريمة غامضة لم تعرف حتى الآن أسبابها ودوافعها.

وقد كتب هولدن كتابه «وداعاً للجزيرة العربية» في عام ١٩٦٦، مودعاً حالة معينة في الجزيرة ومستقبلاً حالة أخرى.

وفي أحد معارض الكتب القديمة في لندن عثرت «الميزان» على نسخة من ذلك الكتاب وفي وسطها رسالة مكتوبة بخط اليد كتبها المايجور ليسلي تشونسي القنصل العام البريطاني في مسقط معلقاً على بعض ما ورد في الكتاب. والرسالة المذكورة التي تنشر «الميزان» ترجمتها الحرفية غير مؤرخة وغير معنونة ولا تحمل إسماً، لكن دفة الكتاب حملت إشارة الى أن الرسالة مرسلة من المايجور تشونسي في ١٩٦٦ ولا تشير الى المرسل اليه. وفي أغلب الظن أن الكتاب المذكور بيع مع مقتنيات المرسل اليه وبقيت الرسالة في وسطه.

ويبدو ان الرسالة شخصية من صديق الى صديق بدليل أن أوراقها الأربع التي تضم سبع صفحات من الكتاب بالحجم الصغير لم تكن مرقمة.

والتعليق الذي تضمه الرسالة يدور حول مشكلة واحة البريمي، وهو يلقي بعض الضوء على الملابسات المحيطة بتلك المشكلة في حينه، مما يعطي هذا التعليق أهمية تاريخية لكونه صادراً عن شخص له علاقة مباشرة بالموضوع.

وفي ما يلي نص الرسالة:

«في الوقت الذي اقدر كثيراً تقويم دافيد هولدن لشخصي، أجد أن روايته لما حدث غير صحيحة.

فالسلطان كان في مسقط (لا في صحر) عندما تلقيت تعليمات من السير انطوني إيدن، لوقف السلطان عن المضي في هجومه على البريمي.

وقد جاء في نهاية تلك الأوامر: «إنني أتكل عليك لوقفه».

وقد ذهبت الى قصر السلطان وأريته أوامري، فذكرني بمحاولات الضغط والإقناع التي مارستها عليه سابقا لحمله على القيام بهذا الهجوم. فقد كانت تعليماتي أن احمل على توكيد سلطته في المنطقة لطرد الممثل السعودي تركي بن عطيشان من البريمي التي وصل اليها ومعه ثلاثون مسلحا لحمل السكان المحليين على اتخاذ جوازات سعودية بحيث يستطيع السعوديون استعمال ذلك مع حجج اخرى لتاكيد مطالبتهم بالسيادة على تلك المنطقة.

بل الواقع اقنعته بأن يرسل مفرزة من جند مسقط، [ملاحظة: يعطي الكاتب إسماً لهؤلاء الجند دارجا في تلك الأيام لكنه غير مقروء تماماً، ويقول في ملاحظة حول الموضوع ان السلطان كان لديه ١٥٠ من هؤلاء بأمرة ضابط هندي]، لتطويق وتشويش أولئك المتسللين بشن هجوم ليلي مفاجيء عليهم ونقلهم بالشاحنات الى الجانب السعودي من الصحراء، وتركهم هناك.

غير ان السلطان قال انه لا يستطيع ان يفعل ذلك:

(أ) في حال فشل الهجوم.

(ب) كل ما يحتاج اليه دعم «الإمام» في ذلك الوقت والقبائل الداعمة له في الداخل بالإنضمام اليه. وقد أرسل اليه مالا بالفعل ورتب أمور اتباعه للزحف نحو البريمي مع قواته لاحتلال البريمي وإخضاعها بكاملها.

هذا، بالإضافة الى ان السعوديين كانوا قد وافقوا على التحكيم. وهو ما كانت تسعى اليه بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، (التي لها مصالح نفطية في المملكة العربية السعودية)، كان وراء سعي الولايات المتحدة وبريطانيا حل سلمي للمشكلة، (النفط هو السبب الكامن وراء الطموحات السعودية للإستيلاء على المناطق النفطية في الداخل العماني).

ومضى السلطان يقول انه يستعد للتوجه الى صحر في اليوم التالي، وأنه إذا لم يذهب أو إذا ذهب وألغى الحملة فانهم سوف يظنون أنه خائف أو فقد أعصابه، (اتباعه وبعض اتباع الإمام كانوا يتجمعون في صحر منذ اسابيع وهو سبب اقتراحي لانني كنت متاكدا من أن شيئاً ما سيطرأ لوقفه).

بالتاكيد، مع كل تلك الرايات التي رفعت والهتافات الحماسية التي رافقتها هناك، فان ذلك سوف يشكل تراجعا ملحوظاً، ولا يسع المرء الا التعاطف مع وجهة نظر السلطان الآن، نظراً الى أن قيامه بهذا الحشد في البداية استدعى استخدام الكثير من الإقناع، ولأن السعوديين يملكون موارد اكبر بكثير لاستخدامها في حال قرروا الرد.

وفي النهاية إقترحت على السلطان أنه نظرا الى أن نصيحة الحكومة البريطانية هي التي حملته على التحرك بإتجاه البريمي، ونظراً الى أن السعوديين قد وافقوا على التحكيم، فانه بإمكانه أن يتوجه الى صحر كما هو مقرر، وأنا أتبعه الى هناك حاملاً رسالة من حكومة صاحبة الجلالة مؤداها ان السعوديين قد وافقوا على التحكيم نتيجة لتحركاته، وبالتالي لم يعد لزوم ان يواصل تحركاته الحالية.

ووافق السلطان على ذلك، فخابرت وزارة الخارجية وتلقيت موافقتهم. وبعدها غادر السلطان وهو يطالبني بألا أتأخر عن اللحاق به!

وقد حدث أن تعطلت سيارتي في الطريق، ووجدت السلطان ينتظرني لدى وصولي، في حين أن الإمام في الواقع لم يكن قد تحرك من نزوة، كما أنه لم يرجع أموال السلطان. أما باقي قصة البريمي فهو شيء معروف».

Farewell to ARABIA David Holden

غلاف كتاب دافيد هولدن: «وداعاً للجزيرة العربية».

الرواية الخاطئة

أما الرواية التي صححها المايجور تشونسي في مخطوطته المذكورة، والتي وردت في كتاب هولدن فهي التالية:

«وفي لندن كان وزير الخارجية السير أنطوني ايدن يتعرض الى ضغط أميركي خشية القيام بعمل متهور. وطلب تاكيدا من المسؤولين البريطانيين في الخليج بأن تتم اعادة احتلال البريمي من غير إراقة للدماء. وكان جوابهم ان ذلك سوف يحصل كما يتوقعون، وحقنا للدماء أمر ايدن بالغاء العملية، وقد تم ذلك في اللحظة الأخيرة.

وجرى الإتصال بالقوة البريطانية لاسلكياً للبقاء في مواقعهم قبل أسبوع أو أكثر من التحرك، لكن قوات السلطان في صحر كانت على وشك التحرك في تلك المسيرة الطويلة، ولم يكن ممكنا الإتصال بهم برقياً. وكان اقرب ديبلوماسي بريطاني الى الموقع المايجور ليسلي تشونسي القنصل العام البريطاني في مسقط البعيد عن صحر مسافة ١٥٠ ميلاً من الطرقات الوعرة.

إليه ذهبت رسالة الإلغاء الحاسمة مع تعليمات بتسليمه الى السلطان على الفور. ويقول منتقدو المايجور تشونسي ان رجلا أوسع خيالا منه كان بامكانه أن يتأخر متذرعاً «بتعطل ديبلوماسي لسيارته» في الطريق الى صحر، او التمرد على فكرة القيام برحلة صعبة ومزعجة من أجل إلغاء عملية كرس لها مع السلطان الكثير من الوقت والجهد على أمل الفوز بالحمد وربما بالمكافأة.

[ملاحظة: هنا يصف مؤلف الكتاب شخصية تشونسي التي أشار إليها بالشكر في مستهل رسالته، ليقول ان مثل هذا «التمرد»، وإن كان ممكنا ان يقوم به شخص آخر غير تشونسي، الا ان الرجل المعني وأمثاله لا يمكن أن يفكروا في ذلك. فهو ضابط سابق في جيش الهند، ورجل صلب ومستقيم ومنضبط ولا يحب الدعاية. انه رجل على «الدقة القديمة» في عالم «الدقة القديمة». وبطريقته القديمة المقدسة للواجب امتطى سيارته وسابق الريح عبر الغبار الخانقة وسط بساتين النخيل الساحلية ليصل الى صحر ولقاء السلطان في الوقت المناسب].

وعندما قدم تشونسي رسالته الى السلطان اجرى السلطان معه مساومة ذكية. فقال السلطان ان رجاله بالفعل في حالة مرتفعة من الحماس الوطني تتناسب مع المهمة التي دعاهم من أجلها. بالتالي لا يستطيع ان يدعوهم بمذلة الى التفرق من غير تفسير.

ولذا أصر على المايجور تشونسي أن يسلمه الرسالة على مرأى من الجيش وأن يبقى الى جانبه وهو يقرأها عليهم بحيث يفهموا ان الحكومة البريطانية، وليس السلطان، هي المسؤولة عن هذا الإنسحاب الجبان. وإلا فإن العملية سوف تمضي قدماً. ولم يكن من خيار أمام تشونسي سوى الموافقة. وقد قبل السلطان الرسالة علنا وقرأها على رجاله نافضا عن نفسه كل لوم. وذهب جنوده متفرقين الى بيوتهم مذهولين بغير شك، فيما واصل السعوديون احتلالهم للبريمي».

Whilst I much appreciate David Holden's treatment of my character his narrative of what took place is not correct.
The Sultan was in Muscat (not Sohar) when I received instructions from Sir Anthony Eden to stop the Sultan proceeding with his attack on Buraimi. The ending of the orders was "...... I rely upon you to stop him."
I went to the Sultan's Palace and showed him

صفحة من رسالة المايجور ليسلي تشونسي.

زارها في السنة الماضية ٤ ملايين سائح

سنة ٢٠١٠ ستحقق تونس ملياراً من العملات الصعبة



سيدي بو سعيد تراث وجمال



«الكابيتول» في «درغا» الواقف من آلاف السنين

■ تونس تأكل خبزها من القطاع السياحي. تنتظر الصيف لتقطف جناه من العملة الصعبة التي تُنمي بها القطاعات الإقتصادية الأخرى.

ولأن القطاع السياحي بهذه الأهمية لحظت ميزانية ١٩٩٥ العامة، زيادة ميزانية وزارة «السياحة والصناعات التقليدية» فبلغت ما يقرب من ١٧ مليون دينار، بعدما كانت سنة ١٩٩٤ في حدود ١٥ مليوناً.

وقد بدأت الحملات الإعلانية والتسويقية، التي قامت بها الهيئات المختصة في البلدان الأوروبية - (التي ما زالت المحور الرئيسي للسياح على الرغم من الجهود التي يبذلها التوانسة لإجتذاب الكنديين والروس واليابانيين والأميركان) - تأتي بالجنى، اذا اكتمل الحجز هذا الموسم في الكثير من الفنادق منذ شهري آذار/ مارس ونيسان/ ابريل الماضيين.

وفي قراءة للإحصائيات عن موسم ١٩٩٤ فإنه تم تسجيل استقبال تونس لما يقرب من ٤ ملايين سائح قضوا ١٦,٩٤٠,٥٧٦ ليلة وهذا الرقم يشكل زيادة نسبتها ١٥,٢ في المائة عما كانت عليه الحال في موسم ١٩٩٣.

أما الوافدون الى تونس غير المقيمين فقد ارتفعت نسبتهم الى ٥,٢ في المائة خصوصا من السياح المغاربيين. وهذا التحسن مكّن من تحسين نسبة التغطية بزيادة ٢,٨ في المائة وامكن تجاوز ٥٢,٤ الى ٥٥,٢ في المائة ما بين سنة ١٩٩٣ /١٩٩٤.

أما بخصوص عدد الأسرة المتوفرة فإنها بلغت ١٣٤ ألف سرير أي بزيادة تقدر بـ ٩,٨٪ عما كانت عليه سنة ١٩٩٣ أثناء الفترة ذاتها مع الإشارة الى ان نسبة ارتفاع مدة الإقامة سجلت تحسناً ملموساً إذ تطورت من ٥,٩ الى ٦,٤ يوم لكل سائح اعتاد القدوم الى تونس.

الأجانب في الإحصائيات

وفي الإحصائيات أيضاً أن السياح الأوروبيين امضوا ١٦١٦١ ليلة حتى اب/ اغسطس مسجلين بذلك نسبة ارتفاع تقدر بـ ١٥,٨٪ مقارنة مع الفترة ذاتها سنة ١٩٩٣ ما عدا تراجعاً نسبياً في السياح الإيطاليين والأسبان أما السياح الألمان فقد ارتفعت نسبتهم الى ٢٢,٨ اي ٧,١٠٠,٦٨٨ ليلة اي ما يعادل ٤٤٪ من مجموع الأوروبيين الوافدين على تونس.

بالنسبة الى السياح الفرنسيين الذين يحتلون المرتبة الثانية فإن الليالي التي قضوها في تونس سجلت ارتفاعا يقدر بـ ١٤,٣٪ للثمانية أشهر الأولى سنة ١٩٩٤ بينما سجل السياح البريطانيون نسبة ارتفاع متواضعة قدرها ٥٪ لكن على الرغم من ذلك فإن السياح الإيطاليين احتلوا المرتبة الرابعة بزيادة ٩,٦٪ مقارنة مع بقية الجنسيات.

على مستوى الليالي المقضاة بالنسبة الى السياح المغاربيين فقد سجلت الأرقام نسبة ٣,٦٪. فبالنسبة الى المغاربة تقلصت نسبة توافدهم وخصوصا السياح الليبيين الذي تراجعت نسبة قدومهم الى تونس بـ ٣٢,٢٪.

وحسب الإحصائيات أيضا فإن نمو السياح المقيمين في تونس يتزايد باطراد إذ سجلت حتى شهر اب/ اغسطس ١٩٩٤ مليون و٨٢٢,١٥٨ ليلة، من جملة ١٨ مليون و٣٩٨,٠٩٩ ليلة على المستوى العام وهو ما يفيد ان الفارق بين الفترتين ١٩٩٣ و١٩٩٤ يقدر بـ ١٥٪.

التوزّع حسب المناطق السياحية

تعتبر «سوسة» و«القيروان» من المناطق السياحية التى تحظى بالأولوية في عملية إستقطاب السياح.

أما المناطق السياحية الأخرى التي بدأت تلقى إقبالاً ملحوظاً فهي «طبرقة» التي سجلت زيادة في توافد عدد السياح تقدر بـ ٢٩٪ ثم تأتي منطقة «جرجيس جربة» بزيادة ٢١٪ من الليالي المقضاة اذ تطورت طاقة الإستقبال خصوصا في منطقة جزيرة «جربة» بـ ٣٣٥٩٧٣١ الى أب/ اغسطس ١٩٩٤.

أما بقية المناطق السياحية الأخرى فقد تنوعت فيها الإقامة من ٩,١٪ في «تونس» و«زغوان» و١٧,٦٪ بين «المنستير» و«صفاقس».

أما على مستوى طاقة الإستيعاب لبقية الجهات فقد سجلت مناطق «عين دراهم» و«طبرقة» تراجعا يقدر بـ ١٠,٦٪ «بنزرت» و«باجة» ١٠,٤٪ و«قفصة توزر» ٢,٥٪ بينما في المقابل سجلت مناطق «سوسة» و«القيروان» زيادة بـ ٨,٥ في المائة و«نابل الحمامات» ٧,٣٪ و«جربة جرجيس» ٢,٩٪ وأخيرا «تونس» و«زغوان» ٠,١٪ وقد سجلت منطقة «صفاقس» «المنستير» افضل نسبة استيعاب بزيادة ٦٧,١٪.

أما طاقة الإستيعاب في الفنادق والأسرة المستغلة فإنه توفر الى الآن ما يزيد على ١٣٤ ألف سرير اي بزيادة تقدر بـ ٩٪ تأتي في مقدمتها منطقة «جربة - جرجيس» التي استطاعت توفير ٣٦١٧ سريراً جديداً مكّن من الرفع في طاقة الإستيعاب.

وتأتي في المرتبة الثانية «المنستير» «صفاقس» ٢٣٨٢ سريراً جديداً. و«سوسة» «القيروان» بـ ١٤٧٦ سريراً وقد وصل عددها الى ١٤٢٣٢ وذلك حتى أب/اغسطس ١٩٩٤ مقابل ما يزيد قليلاً على ٣٨ ألف سرير سنة ١٩٩٣، أي بزيادة ٥,٨.

مشاريع مستقبلية

ما تسعى اليه تونس، في نقلة جديدة هو الإنتقال من مرحلة السياحة الموسمية الى سياحة لكل الفصول.

وابتغاء لهذه النقلة المهمة يجري حاليا اعداد الدراسات الفنية لإنشاء ١٥ مجمعاً سياحياً جديداً على طول السواحل أهمها المدينة السياحية في «هرقلة» شمال «سوسة» والتي ستشمل ٤٠٠ هكتار على طول خمسة كيلومترات من أجمل سواحل تونس. وتقدر طاقة استيعابها بـ ٣٥ ألف سرير، وتتمثل المرحلة الأولى من انشاء المدينة السياحية بتأمين المرافق والبنية الأساسية وملعب «الغولف» وميناء ترفيهي بالإضافة الى بناء فنادق وشقق تبلغ طاقة استيعابها ٢٢ ألف سرير. وانشئت أخيرا شركة للدراسات والتهيئة بمساهمة مصارف تنمية محلية ومؤسسات سياحية في مقدمها «شركة التنمية السياحية في سوسة الشمالية» لمتابعة تنفيذ المشروع. وعلى مقربة من «هرقلة» ستنشأ مدينة سياحية أخرى في «السلوم» التي تبعد ٧٠ كيلومتراً عن العاصمة و٢٠ كيلومترا عن «حمامات». ويؤمل أن يكون لهذه المدينة السياحية مستقبل كبير كونها تقع على مقربة من مطاري «قرطاج» و«المنستير» الدوليين. وهي ستكون موزعة على منطقتين تمتد الأولى على مسافة ثلاثة كيلومترات على مساحة تقدر بـ ٣٦٠ هكتاراً على ساحل البحر وستضم فنادق وشققاً من الطراز الرفيع بالإضافة الى بحيرة صناعية وملعب «غولف»، ويتوقع ان تصل طاقة استيعابها الى عشرة الاف سرير، اما المنطقة الثانية (الجنوبية) فيتوقع ان تصل طاقتها الى ٨,٥ ألف سرير وقدرت مساحتها بـ ٣٥٠ هكتاراً فيما تصل كلفتها الى ١١ مليار دينار.



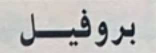
سوق شعبية في تونس المدينة

وفي جزيرة «جربة» يجري حاليا أنشاء مدينة سياحية جديدة في منطقة «للا حضرية» سعتها الإجمالية اكثر من ١١ ألف سرير بينها ستة الاف سرير في المرحلة الأولى فيما قدرت مساحتها بـ ٣٢٠ هكتاراً».

ومشروع أخر لا يبعد عن «جربة» دراساته باتت جاهزة وتتضمن إقامة محطة سياحية في «جرجيس» الساحلية اطلق عليه اسم «للا مريم» ويشمل ٢٥٠ هكتاراً. وقدرت كلفة المشروع التي استكملت الدراسات الفنية في شأنه بـ ٣٧ مليار دينار ويتوقع ان يتسع لـ ١٤ ألف سرير خصوصا انه سيستفيد من قرب «مطار جربة الدولية» الذي يقع قبالة «جرجيس». وفي سياق السعي الى إستثمار الجزر سياحياً ستنشئ تونس مدينة سياحية في جزيرة «قرقنة» على مساحة قدرت بـ ٢٠٠ هكتار ويتوقع ان تصل طاقة استيعابها الى ١٠ الاف سرير.

اما في شمال العاصمة فيجري إعداد الدراسات الفنية لإقامة مدينة سياحية في منطقة «غار الملح» التي تقع بين البحر والجبال الخضراء وتقدر سعتها بـ ١٧ ألف سرير.

طموح تونس أن تجني من مواسم السياحة ملياراً من العملة الصعبة سنة ٢٠١٠ وما يعد من خطط لن يكون بعيداً عن تحقيق هذا الطموح.



أمير الموعظة الحسنة...



■ للأمير الحسن بن طلال شقيق العاهل الأردني الملك حسين وولي عهده مواصفات قلّ نظيرها بين العائلات الحاكمة في البلاد العربية.

فقد عرف عنه اهتمامه الجدي بمناحي التقدم العصري والافاق المستقبلية لهذا التقدم، وما يستتبع ذلك من بحوث ودراسات ومتابعات وتنسيق. وبالتالي، فإنه من غير المستغرب أن يبلغ بلد مثل الأردن ليس لديه اي موارد طبيعية تذكر سوى جهود أبنائه، مستوى من النمو الإقتصادي والثقافي والإجتماعي كالمستوى الذي بلغه الآن.

وفي هذا النهج الذي سار عليه الأردن يحتل الأمير حسن منزلة خاصة للدور الخاص الذي لعبه باهتمامه الجدي بمسائل التنمية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية. فقد عرف عنه واشتهر بأنه من كبار «الإنمائيين» في الأردن وفي العالم العربي.

ولئن كان الأمير الحسن قد اشتهر بالإنمائية، فإنه حتى صدور كتابه الأخير باللغة الإنكليزية بعنوان «المسيحية في العالم العربي» لم يعرف عنه انه من ثقاة التاريخ الديني والمذاهب الدينية. ولو لم يقف على منبر كنيسة انكليكانية في اوكسفورد واعظاً وكأنه الواعظ الأميركي الشهير بيلي غراهام، أو رئيس أساقفة كانتربري جورج كاري، ونشرت الصحف البريطانية والعالمية خبر تلك الموعظة، لما تسلطت الأضواء على كتابه المذكور الذي يقع في ١٢٠ صفحة من الحجم المتوسط.

ولا ندري لماذا حول الأمير الحسن اهتمامه من المسألة الإنمائية الى المسألة الدينية، ولماذا بدأ اهتمامه الديني بالمسألة المسيحية قبل غيرها، لكننا نفترض ان هناك سبباً جوهرياً لهذا الإهتمام.

والواقع، ان كتاب الأمير الحسن عن «المسيحية في العالم العربي» ينبئ بفهم واضح للمسألة المسيحية، وبسرد دقيق ومقتضب جداً للمحطات والمفترقات التاريخية ولنشوء الملل والمذاهب والإنشقاقات المسيحية منذ قيام الكنيسة البولسية في البدايات الأولى للمسيحية الى اليوم. حتى ليمكن القول ان هذا الكتاب يشكل قاموساً مختصراً يغني عن «قاموس أوكسفورد للكنيسة المسيحية» الموسع. ونظراً الى أهمية هذا الكتاب المؤلف بالإنكليزية والمغلف بلغات سامية، ونظراً الى أن الأمير الحسن هو الأمير العربي الثاني الذي ينشر كتابا بغير لغته الأم، بعد الأمير خالد بن سلطان الذي احتل هذه الزاوية في العدد الماضي [العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران/يونيو ١٩٩٥]، فقد ارتأت «الميزان» أن يحتل ولي العهد الأردني هذه الزاوية من قبيل تسليط الأضواء على القضايا الحساسة في العالم العربي، ولا سيما أن الشائع عن الأمير الحسن في بعض الأوساط الصحافية أنه في اتجاهاته السياسية العامة من «الإسلاميين»، مما يعطي لكتابه عن المسيحية العربية أهمية إضافية.

والملفت في كتاب الأمير الحسن هذا أمران أساسيان:

تركيزه على الحالة المارونية في لبنان منذ نشأتها الى اليوم، وإشارته الى «الإنحسار المخيف» للوجود المسيحي في الشرق في الحقبة الأخيرة. ويستند الأمير الحسن الى المؤرخ العربي المسعودي في القرن العاشر لتحديد نشوء الكنيسة المارونية في عهد الإمبراطور البيزنطي موريس (٥٨٢ - ٦٠٢)، لكنه لا يشير الى إطاحة موريس على يد ضابط صغير في الجيش مما أدى الى الإحتلال الفارسي لسوريا، وبالتالي الى الحرب البيزنطية - الفارسية على سوريا (والجزيرة العربية) بين الإمبراطور هرقل وكسرى أبرويز قبيل أو أثناء ظهور الإسلام.

غير ان الأمير الحسن يقول ان الفقه الماروني القائم على «المشيئة الواحدة»، وسط الإنقسام العقائدي في المسيحية في ذلك الوقت، كاد يشكل ارثوذكسية جديدة كعقيدة رسمية للإمبراطورية البيزنطية كلها لو لم يستعجل الأمبراطور هرقل اعلانها كذلك بمرسوم امبراطوري عام ٩٣٨ مما أدى الى رفضها من الجسم المسيحي، الى خلق انقسام جديد في المسيحية الرومانية. فرفضها أهل «الطبيعة الواحدة»، كما رفضها «الخلقيدونيون» ليس فقط لإعتبارات دينية وإنما أيضا لأنها، كما قال، «مثلت إخضاعاً مزرياً للعقيدة المسيحية المقدسة الى الإنتهازية والمصلحية السياسية» (الصفحة ٤٥ - ٤٦).

وبصرف النظر عن استعراضه للمسائل الفقهية او اللاهوتية، في بدايات الكتاب، ثم للمسائل الإحصائية من حيث أعداد ونسب المسيحيين في الدول العربية في نهاياته، فإن ما عرضه في نهاية الفصل الأخير بعنوان «المسيحيون في العالم العربي الحديث»، يبقى مثيرا للجدل وللإهتمام ويستدعي المناقشة لأنه يعرض رأيا في المستقبل المسيحي في العالم العربي في ضوء «الأصولية الإسلامية».

وفي أغلب الظن أن ولي العهد الأردني أراد أن يطمئن ما تبقى من المسيحيين في العالم العربي من خلال تحليل نظري للأصولية كموجة، بالقول إن الموجات مهما تعاظمت مصيرها في النهاية الإنحسار. فهو يقول في ذلك: «كثير من القلق حول مستقبل المسيحيين العرب يجري التعبير عنه في الدوائر العالمية ووسائل الإعلام العالمية. كذلك، فان مخاوف كثيرة في المستقبل يرددها المسيحيون داخل العالم العربي، وخاصة بالنسبة الى موجات الأصولية الإسلامية التي تكتسح عدداً من الأقطار العربية خلال العقد الأخير. فالناس الذين يساورهم مثل هذا القلق أو الخوف قلما يأخذون في الحسبان أن من طبيعة الموجات، مهما كانت عاتية في الظاهر، انها تنحسر عندما تستهلك قوتها الدافعة الإبتدائية، وخاصة في حالة الموجات ذات السلوك الإجتماعي المدفوع بالعاطفة الجياشة بدل المنطق الراسخ».

لكننا لا ندري ما إذا كان الأمير الحسن يأخذ في الحسبان أن هذه الموجات قد تطول اكثر من غيرها، ولا سيما ان الوجود اليهودي سوف يطول أيضاً، أو أن هذه الموجات قصيرها وطويلها، هي نمط متواصل ومتكرر، وانها من الأسباب التي تؤدي، قبل انحسارها المفترض، حسب تحليل ولي العهد الأردني، الى المزيد من الإنحسار في الوجود المسيحي.

ومع ذلك، فإن ثقة الأمير الحسن بمستقبل الوجود المسيحي في المنطقة تبدو قائمة على التمني وعلى النظرة الهاشمية التاريخية الى هذه المسألة. وهي بالتالي تشكل دعوة الى هؤلاء المسيحيين للتشبث بالبقاء في بلدانهم لا لأنه يعدهم بدور في «العالم العربي المستقبلي»، بل لأنه يرى أن بقاءهم من شأنه أن يسهم في تحديد مستقبل العالم العربي.

ويختتم الأمير الحسن كتابه بالقول:

«وتبقى حقيقة واقعة وهي أن المسيحيين العرب ليسوا غرباء بأي شكل من الأشكال عن المجتمع العربي المسلم: وهو مجتمع شاركوا في تاريخه وثقافته طوال أربعة عشر قرنا متواصلة من دون انقطاع حتى اليوم، واسهموا باستمرار في حضارته المادية والمعنوية اسهاما بارزا سواء بمبادراتهم الذاتية او بالتكليف المؤتمن. ويمثل هذا التراث من الثقة والنوايا الحسنة لصالحهم، لا داعي أن يشعر المسيحيون العرب بالخوف من الآتي اكثر مما يشعر بقية العرب. فما عرفوا به تاريخيا من صبر وصلابة وجدارة، وما تسنى لهم من قيادات خلاقة، لن يواجهوا صعوبة في ايجاد مكانهم في العالم العربي المستقبلي لمصلحتهم ومصلحة بقية الأطراف المعنية».

وإذا رأينا ان بقية العرب يشعرون بالخوف، على قول الأمير الحسن، وأن خوف المسيحيين قد يكون أشد من خوف بقية العرب، أدركنا ما يساور الأمير من قلق ليس فقط على الوجود المسيحي، بل على ان يكون العالم العربي المستقبلي قائما على الخوف.

ومن هنا يمكن أن ندرك أهمية دعوة الأمير الحسن المسيحيين الى البقاء، ولكن هذا البقاء، لكي يبقى، يلزمه ما هو اكثر من الموعظة الحسنة!

الضيف

«الفارسية» تلقي القفاز في وجه «الحريرية»

عصام فارس يتحدى رفيق الحريري في عقر داره!

■ يمكن القول في هذه الأيام أن عصام فارس، رجل الأعمال اللبناني العالمي المعروف، هو غير عصام فارس الذي كان مجرد رجل غني ساع الى الوجاهة. وعملية التحول التي نقلت عصام فارس من حال الى حال، هي أشبه بعملية «الميتامورفوز» الكيمياوية التي تنطوي على أكثر من تغيير الجلد لتصل الى التغير العضوي، فكأنما قد دخل في مطهر ما.

بل يمكن التاريخ لهذا التحول «الميتامورفوزي» بمرحلة الإحتفال الشهير الذي أقامه رجل الأعمال اللبناني في دارته في النورماندي للرئيس الأميركي السابق جورج بوش قبل ثلاثة أشهر تقريبا، فيقال «ما قبل بوش» و«ما بعد بوش».

بل إن دارة عصام فارس في برمانا بدات تتألق على الصعيد اللبناني اكثر مما تألقت دارته النورماندية باستقبال جورج بوش. حتى ان «مطاعم الفقراء» التي أسسها الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو اصبح لها في فم عصام فارس طعم أشهى والذ من «مطاعم الأغنياء» التي درج عليها وتوجها بمادبته للرئيس الأميركي السابق.

على مادبته لجورج بوش كان عصام فارس مصطنعاً ومفتعلاً وخارج صحنه. وعلى مادبة الفقير اليه تعالى شارل حلو كان عصام فارس بأحلى حالاته مشدودا الى الأرض اللبنانية بجذوره الحقيقية. إنها نقلة كبيرة من «الكافيار» الى «الزيت والزعتر»!

ويقال ان للسيدة هلا، زوجته الثانية، يداً في هذا التحول. أو على الأقل لها يد في التحول الذي أجري على دارته في برمانا، وهو تحول أشرفت عليه السيدة هلا فعلا، بما عرفت به من لمسات فنية وجدت طريقها من الريشة الى التزيين الداخلي. وبذلك يمكن القول أن «الميتامورفوز» الفارسي قد أصبح كاملاً.

بل إن عصام فارس في تحوله الى الحالة اللبنانية قد أصبح خطيباً مفوهاً بالإضافة الى أنه أصبح مناوراً سياسياً من الدرجة الأولى، بحيث أن ذلك قد دفع الباحثين الى البحث عن «المدرسة» التي تعلم فيها أو «المطهر» الذي دخل فيه حتى بات على هذه الدرجة من اتقان الفنون اللبنانية الممتدة من الصرح البطريركي في «بكركي» و«الكسليك» الى «المصيلح» و«صيدا» مروراً بميدان سباق الخيل وتلفزيون «الأل بي سي» فكأنه شريك بيار ضاهر وأنطوان شويري!

ويتردد في الأوساط الإعلامية الآن أن عصام فارس سوف يسهم بمبلغ كبير في «الأل بي سي» لكي تبقى المحطة اللبنانية الأولى فيرفع من خلالها وتيرة تحديه للظاهرة الحريرية.

ويبدو للبعض ان التعاطي الكثير والكثيف الذي يقوم به عصام فارس مع البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير قد أنساه تعاطيه السابق مع البطريرك الأرثوذكسي اغناطيوس هزيم. وهناك من يقول ان البطريرك هزيم صاحب «البلمند» هو الآن من عمد «الحريرية الإبراهيمية» التي مدت جسورها الى «البلمند» عبر وزير الإعلام الحالي فريد مكاري، وان في هذا تفسيراً لجانب من عملية التحول التي أجريت على عصام فارس بدخوله المطهر.

وقياساً على ذلك يقول القائلون، أن الرأسمالية المسيحية التي بقيت حتى الآن مترددة ومنحسرة امام «المد الحريري» و«الهيمنة الحريرية» على الإقتصاد اللبناني، وجدت في عصام فارس ضالتها المنشودة لإثبات وجودها وتهيئة إستعداداتها وذاتها للهجوم المضاد الذي سوف تترتب عليه انعكاسات سياسية لن تكون، كما يقال، قليلة الشأن.

وعندما قرر عصام فارس القاء القفاز في وجه الحريري اختار ان تجري المبارزة في صيدا عاصمة الجنوب لثلاثة اعتبارات، أولها ما للجنوب من قيمة عاطفية ووطنية لدى اللبنانيين. وثانيها، ان الميدان الجنوبي يقف في خلفيته الرئيس نبيه بري، الذي لا بد من دعمه كي يستطيع رجل شمالي ان يقوم بهذه المهمة الجنوبية الصعبة. وثالثها، ان رفيق الحريري صيداوي وان مبارزته في عقر داره لها وقع شديد ودوي كبير، ولا سيما ان في صيدا زعامة صيداوية أصيلة لكنها مغلوبة على أمرها متمثلة بالنائب مصطفى سعد الذي أخل الحريري بالتناسب بين شعبيته وبين امكانياته.

وفي هذه الحالة، فان التوجه الجنوبي للرأسمالي الشمالي هو الشيء المؤاتي لمصطفى سعد، لأن فيه كل ما يعززه ويطمئنه وليس فيه أي شيء يثير حفيظته أو مخاوفه خلافاً لحال الحريري معه.

أما الحريريون فيقولون ان «الفارسية» ظاهرة عابرة وأن الحريري لن يلبث ان يستوعبها أو يهزمها مستفيداً من وجوده في السلطة ومن شبكة المصالح الأخطبوطية التي نسجها منذ ان بدأ مسيرته على خطى «الملك الزبلكان» كما في كتاب «الف ليلة وليلة» عندما أخذ على عاتقه تنظيف بيروت من الزبالة في مطلع الثمانينات.

بل إن الحريريين يقللون من شأن عصام فارس وتوجهاته بالقول إن عصام فارس قد أخل بوعد كان قد قطعه للحريري عند اطلاق شركة «سوليدير» بأن يسهم في الشركة القابضة على بيروت بمبلغ ٥٠ مليون دولار لكنه لم يف بهذا الوعد، بينما «الماروني» نبيل بستاني أسهم بمبلغ ٧٥ مليون دولار فأصبح صلة الوصل بين «شركة بيروت» و«شركة الجبل»! وبالتالي، كما يقول الحريريون، فان نبيل البستاني الجنوبي الهوى المتجه شمالاً هو التعبير الحقيقي عن «المارونية»، وتبعاً لذلك، عن «الرأسمالية المسيحية» أكثر من «الأرثوذكسي الشمالي» المتجه جنوباً. وهذا ينبئ بأن الحريري سوف يضع البستاني بما ومن يمثل ظاهراً وباطناً في وجه «الظاهرة الفارسية» اذا تبين له انها تشكل تحدياً أساسياً له، وليست فقط مجرد مناورة لتحجيمه وإضعافه.

فالحريريون القائلون بأن تحرك عصام فارس ما هو إلا مجرد مناورة أو محاولة لقصقصة الجوانح، يلمحون الى ان هذه المناورة إنما طبخت في دمشق، وأنهم يعرفون من طبخها، وبالتالي فإن حربهم عليها ومقاومتهم لها سوف تكون في دمشق. وهذا ينبئ بأن للحريريين ثقة بقدرتهم على المقاومة الهجومية تصل الى المسرح السوري، مما يشير بصورة غير مباشرة الى ثقتهم بالسيطرة التامة على المسرح اللبناني.

وحتى لو صدق ما يقول به الحريريون بالنسبة الى تحرك عصام فارس، وإعلانه عن إقامته الدائمة في لبنان وعن مطامحه السياسية، فإن بروزه على المسرح ينبئ بأن هناك اختلافا في موازين القوى لا يستطيع أن يتحمله لبنان طويلاً، ولو أن الحريريين يحاولون التخفيف من قيمة هذا التحرك بالقول أن ينال من «الأمن السياسي» لنائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية ميشال المر اكثر مما ينال من «الامن الإقتصادي» للرئيس الحريري وشركته في بيروت وشركاته في الجبل جنوباً.

ومن جهة أخرى، يمكن القول إن هذا «التخفيف» الذي يبديه الحريريون، هو أيضا من علائم «الخوف»!

النـاس

● بطريرك الروم الأرثوذكس اغناطيوس الرابع هزيم، أمضى زهاء أسبوع في لندن شارك خلاله في تكليل الأمير بافلوس ابن ملك اليونان قسطنطين على ماري - شانتال ابنة الملياردير الأميركي روبرت ميللر. وكان البطريرك موضع تكريم السفارتين اللبنانية والسورية و«الجمعية الإنطاكية الأرثوذكسية» في لندن.

● وكالة «اسوشيتد برس» في نيويورك، كرّمت كبير مصوريها هاري كوندكجيان لمناسبة مرور أربعين سنة على عمله الصحافي في لبنان والعالم العربي وفي الإدارة المركزية. والتكريم عبارة عن شهادة تقدير ووسام لا يحمله من زملائه إلا سبعة فقط.

● أمية اللوزي، غادرت لندن الى روما وجنيف في رحلة قصيرة تنتقل بعدها الى بيروت لإنجاز بعض الأعمال التي تنتظرها هناك وتمضيته أول أيام الصيف بين الأهل والأصدقاء.

● رجل الأعمال عبد الرحمن كامل عبد الرحمن وزوجته مصممة الأزياء صونيا فارس، يوزّعان معظم أوقاتهما بين ماربيا وباريس ولندن، لمتابعة أعمالهما وملاقاة أصدقائهما.

● الدكتور ناصر الرشيد والدكتور اسبر شاهين قاما بـ «جولة بين أحداث التاريخ وحقائق الجغرافية»، وهو العنوان الذي يحمله كتابهما الجديد باللغة الإنكليزية.

● الزميل الياس حرفوش دعا الى قداس على نفس زوجته المأسوف على صباها هالا كبارة، في كنيسة «هامستيد»، تخللت الصلاة مختارات من كتاب «النبي» لجبران خليل جبران، ورافق الطفلان لينا وناجي والدهما في الصلاة التي ترأسها راعي الكنيسة الأب فيليب.

● فيصل أبو خضرا، رئيس تحرير جريدة «المنار» التي تصدر في القدس، مرّ على لندن، وهو في طريقه الى باريس، حيث التقى اصدقاء تجمعه بهم علاقة المهنة و«البيزنيس».

● رمزي بزي، مدير مكتب «دار الهندسة» في أسطنبول، أمضى أياماً في لندن لإنجاز بعض الأعمال قبل أن يعود الى مقر عمله.

● المطربة اللبنانية ماجدة الرومي، احيت ليلة غنائية في «رويال البرت هول» حضرها حوالى ٣٠٠٠ شخص جاءوا الى لندن من مختلف العواصم الأوروبية.



ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: CONGRESS HOUSE, 14 LYON ROAD, HARROW ON THE HILL, MIDDLESEX HA1 2EN, TEL: (0181) 863 9558, FAX: (0181) 863 2873

برج السادات الطابق الثالث، شارع إميل اده، راس بيروت - لبنان، هاتف: ٨٠٢ ٢٧٨، ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات، بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠، كويك مارش - لندن، تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: PROXIMA, Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, TEL: 0181 863 9558, FAX: 0181 863 2873

PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM